

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/SD/1998/5
1 June 1998
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UNITED NATIONS ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
1000 N. 17th Street
WASHINGTON, D.C. 20036
MANAGEMENT SECTION

شروق
البرنامج الوطني المصري للتنمية الريفية المتكاملة



الأمم المتحدة
نيويورك ١٩٩٨

الآراء الواردة في هذه الدراسة هي آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة آراء اللجنة
الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

صدرت كما وردت من الشعبة المعنية.

98-0238

تمهيد

استهدفت هذه الدراسة، التي أعدها السيد (ابراهيم محرم)، رئيس جهاز بناء وتممية القرية المصرية، إلقاء الضوء على "البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة" في جمهورية مصر العربية المعروف باسم برنامج "شروق" والذي بدأ انطلاقه عام ١٩٩٤ ليعم كل قرى مصر مع مطلع القرن الواحد والعشرين. وتضمنت الدراسة خمسة فصول بحثية تعرض أولها وثانيها الى جذور التخلف في القرية المصرية والتطور التاريخي لجهود التنمية الريفية في مصر، فيما اختص الفصل الثالث بتفصيل الإطار العام للبرنامج القومي"، وتعرض الفصل الرابع لأهم إنجازات البرنامج خلال عامي ١٩٩٤-١٩٩٥، ١٩٩٥-١٩٩٦، بينما ركز الفصل الخامس على إيجاز مختصر لأهم الدروس المستفادة التي يمكن إستنتاجها مع مراعاة حداثة عهد البرنامج تطبيقياً.

وتجدر الإشارة بأن هذه الدراسة اعتمدت بصورة أساسية وشبه كاملة على مرجعية كتاب "التنمية الريفية" الذي سبق أن وضعه الباحث ونشر في طبعتين الأولى عام ١٩٩٠ والثانية عام ١٩٩٤، كما اعتمد أيضاً على الإطار العام للبرنامج القومي "شروق" الذي أعده الباحث عام ١٩٩٦ وأصدره "جهاز بناء وتممية القرية المصرية".

تأمل الإسكوا بأن تسهم هذه الدراسة القيمة في إغناء البحث بمفاهيم التنمية المحلية الريفية ومناهج تطبيقها الميداني، خاصة وأنها اقترنت بطرح الإطار المؤسسي الذي يكفل تنسيق عمليات التنمية ويتابع استمرارية إنجازاتها.

المحتويات

الصفحة

تمهيد.....	ج
أولاً- جذور التخلف في القرية المصرية.....	١
ثانياً- التطور التاريخي لجهود التنمية الريفية في مصر.....	٩
ثالثاً- الإطار العام للبرنامج القومي للتنمية الريفية "شروق".....	١٩
ألف- خلفية عامة.....	١٩
باء- المفهوم المحدد للتنمية الريفية المتكاملة.....	٢٠
جيم- الأهداف.....	٢١
دال- الأساليب.....	٢٤
هاء- منهجية العمل.....	٢٦
واو- مجالات المشروعات في خطط التنمية الريفية.....	٢٨
زاي- استراتيجية برنامج "شروق".....	٢٩
حاء- الآثار المتوقعة لبرنامج "شروق".....	٣٧
طاء- العلاقات المؤسسية.....	٣٨
ياء- تمويل البرنامج.....	٤٥
رابعاً- إنجازات برنامج "شروق" ١٩٩٤-١٩٩٦.....	٤٩
ألف- إنجازات البرنامج عام ١٩٩٤-١٩٩٥.....	٤٩
باء- إنجازات البرنامج عام ١٩٩٥-١٩٩٦.....	٥٣
جيم- نماذج العمل الميداني في برنامج "شروق".....	٦٢

المحتويات (تابع)

الصفحة

خامساً- الدروس المستفادة من برنامج "شروق" ٦٦

المراجع ٦٨

ملحق الدراسة- التعريف بجهاز بناء وتنمية القرية المصرية
وصندوق التنمية المحلية..... ٦٩

.

.



أولاً- جذور التخلف في القرية المصرية

اكتشف المصري القديم الزراعة المنظمة في فترة مبكرة من التاريخ الانساني المعروف. ومع توافر مياه النيل وبراعة المصري القديم في تطوير أساليب الزراعة المستقرة وتحسين أدواتها ومعداتها، أصبح إنتاج الغذاء وفيراً وفاض عن حاجة المزارعين فاتجهوا الى التجارة. وقد تبع ذلك ظهور المدن كمراكز للتبادل التجاري وكمواقع طبيعية لوجود الحرفيين. وأعقب ذلك ظهور عدد آخر من المراكز التجارية التي نمت مع الزمن وأصبحت مدناً أكبر حجماً وأكثر تعقيداً تشكل المنافذ الأساسية لتبادل النواتج الزراعي للقرى. ومع هذا التنظيم الاجتماعي الجغرافي، بدأ ظهور الحكام واتباعهم على مستويات مختلفة من القرية إلى الإقليم وصولاً إلى الوطن.

وقد ارتبط الفلاح المصري القديم بالحاكم من خلال أربعة روابط هامة، هي: الدين، الضرائب، السخرة، والتجنيد. ومع هذه الروابط التاريخية، نشأت علاقات أخرى يتصل بعضها بملكية الأرض وتوزيعها وضرائبها ويتصل بعضها الآخر بنظام السخرة والحروب وإبعاد الفلاحين عن المشاركة في الحكم، وهي علاقات تساندت وتشابكت لتكون حلقات متداخلة للأسباب التاريخية لتخلف القرية المصرية، نشير الى بعض جوانبها فيما يلي:

١- ملكية الأراضي

منذ عصر الدولة الأولى في مصر، اعتبر الفرعون الحاكم بأن الأرض هي ملكاً خالصاً له لا ينازعه فيها أحد من رعاياه، ويورثها لأبنائه من بعده دون اعتراض. وفي أوقات ضعف الدولة كان الفرعون يجتذب بعض معاونيه بأن يهبهم جزءاً صغيراً من أراضيه كإقطاعات. وبذلك نشأ الى جانب ملكية الحاكم الفرعون ملكيات أخرى نابعة منه وتدين له من كبار موظفيه وقادة جنده، في حين كان الفلاح مجرد أجير في الأرض.

وقد استمرت تقريباً هذه الأوضاع في عهد الإغريق والرومان، وإبان الفتح العربي وما بعده خلال توالي عهود الدولة الإسلامية وإنهاء بعصر المماليك. وعندما تولى (محمد علي) مقاليد حكم البلاد أعلن نفسه مالكا لجميع أراضي مصر، ومنح أفراد أسرته وبعض خاصته من الأعوان والمقربين مساحات شاسعة من الأراضي، وظل الفلاح أجيراً للأرض، أو في أفضل الحالات مستأجراً لبعض مساحاتها من ملاكها سواء كانوا من الأسرة الحاكمة أو خاصتهم المتميزة.

ويعدّ عام ١٨٩١ بأنه عام التغير الحقيقي في مجال ملكية الأرض، حين صدر القانون الذي يقرّ حق الفلاح في ملكية الأرض شاملة حقوق البيع والتصرف والرهن والهبّة

والوصية علاوة على حقوق الإنتفاع والإستغلال. وهو ما يشير الى أن عمر الملكية الزراعية القانونية في مصر يقرب فقط من مائة عام من مجمل أكثر من سبعة آلاف عام وهي عمر الحضارة المصرية. ولأنه حق جديد أو حديث نسبياً، فإنه لم يترجم واقعياً في شكل فرص واسعة لتمليك الفلاح المصري، ولعل الدليل على ذلك يأتي من استعراض بيانات الجدول التالي:

الجدول ١ - تطور توزيع ملكية الأراضي الزراعية في مصر

فئات الملكية بالفدان	في أواخر القرن الماضي ^(١)		قبل ثورة ١٩٥٢ مباشرة ^(٢)		عام ١٩٨٥ ^(ب)	
	% للملك	% للأراضي	% للملك	% للأراضي	% للملك	% للأراضي
٥ أفدنة أو أقل	٨٣,٣	٤٣,٨	٩٤,٣	٣٥,٤	٩٦,٠	٥٣,١
١٠-٥ فدان	٨,٨	٢١,٨	٢,٨	٨,٨	٢,٣	٩,٧
١٠-٢٠ فدان	٤,٤	٥,٩	١,٧	١٠,٧	١,١	٩,٨
٢٠-٥٠ فدان	٢,٢	١٧,٦	٠,٨	١٠,٩	٠,٥	٢٠,٧
٥٠-فدان أو أكثر	١,٣	١٠,٩	٠,٤	٣٤,٢	٠,١	٦,٧

المصادر: (أ) البراوي، راشد. الفلسفة الاقتصادية للثورة. مكتبة النهضة المصرية. ١٩٥٥-ص ٧٠.
(ب) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. الكتاب الاحصائي السنوي، يونيو ١٩٩٥ - ص ١١٠.

وتكشف بيانات الجدول رقم (١) حقيقة أن نحو ٤٠ ر في المائة من الملاك يملكون نحو ٤٧ في المائة من أراضي مصر الزراعية، بل ان نحو ٠٦ ر في المائة منهم يملكون حوالي ٢٧ في المائة من هذه الأراضي. مما يعني أن فرصة الملكية الحقيقية للأراضي الزراعية بقيت غير متاحة أمام السواد الأعظم، وأن هناك تركزاً شديداً في الملكية الزراعية رغم الإنخفاض الطفيف في حدة هذا التركيز. وبذلك، بقيت الملكية الزراعية التي تسمح باستغلال اقتصادي كفو وفقاً على الصفة قليلة العدد، بينما الأغلبية الكاسحة تملك مساحات قزمية يصعب استغلالها بكفاءة تترجم عملية حقوق الملكية القانونية.

٢- الضرائب

كانت الضرائب بمثابة المصدر الرئيسي لدخل الدولة في أغلب العصور، وكان الفلاح هو ممولها الرئيسي بل الوحيد في أحيان كثيرة. وفي العصور المبكرة للدولة المصرية كان موظفوها يجوبون القرى في صحبة حراس أشداء لجمع الضرائب. فإذا ما عجز الفلاح عن السداد، طرد من الأرض وأعطيت لغيره ممن يبدي الاستعداد لدفع الضريبة.

وكان تحصيل الضرائب يتم بقسوة وغلظة ويحرص الجباة على أن يستزيدوا منها تحوطاً من العجز عند توريدها الى خزائن الدولة. علاوة على حرصهم على أن ينالوا بعضاً من الخير الذي يمر من بين أيديهم الى خزانة الحكام. وقد استمر الحال على هذا المنوال القاسي في جمع الضرائب عبر مختلف العهود التي مرت بها مصر، حتى جاء الفتح العربي، فأصبح الفلاح يدفع الضرائب المقررة عليه دون زيادة أو اعتساف. ولكن سرعان ما عادت الأوضاع الى صورتها السيئة أيام حكم الأمويين والعباسيين وساء الوضع أكثر خلال الحكم العثماني، ووصل الى قمة السوء في عهد المماليك الذين ابتدعوا نظام الإلتزام. وهو النظام الذي حول بموجبه الحاكم المملوكي حقه في جمع الضرائب الى وكلاء عنه من كبار المشايخ والعمد الذين يقومون بجمع ما يريدون من ضرائب من الفلاحين نظير التزامهم بدفع مبالغ معينة للحاكم مقدماً في كل عام. وقد ترتب على هذا الظهور طبقة من صغار الحكام المسيطرين بقسوة على مقدرات الريف، ويتحايلون بكل الطرق من ضغط وإرغام لتحصيل ما يقدرونه من ضرائب في أي وقت يرونه ولأي عدد من المرات في السنة يتراءى لهم.

ورغم أن التاريخ يحسب (لمحمد علي) الغاؤه لنظام الإلتزام الجائر، إلا أنه يحسب عليه أيضاً ما وضعه من نظام جديد لتحصيل الضرائب ترتب عليه زيادتها بدرجة كبيرة كي يمول بها مشروعاته الكبرى وحروبه المتعددة. وعندما حان أوان تولي (اسماعيل) عرش البلاد زاد من بذخ الحكم وإنفاقه وتورطه في الديون فارتد على الفلاح مثقلاً عليه بضرائب لم يسبق لها مثيل في العصور السابقة.

ورغم أن ثورة يوليو ١٩٥٢ عمدت الى تخفيض الضرائب المباشرة على الفلاح، بل وإلغائها تماماً على من نقل ملكيتهم عن ثلاث أفدنة، فإن الحكومة فرضت ضريبة غير مباشرة على الانتاج الزراعي بأن حددت أسعار استلام المحاصيل الزراعية عند مستويات منخفضة، واحتكرت لنفسها حق الشراء من الفلاح، لتعيد تصدير الحاصلات النقدية، خاصة القطن، الى الخارج بأسعار عالية. فتحوّلت الضريبة المالية المباشرة الى ضريبة عينية غير مباشرة كانت في كثير من الحالات مجحفة وشديدة الوطأة مما دفع الفلاحين الى هجرة العمل الزراعي أو تحويل الأرض الى مجالات وأنشطة اقتصادية غير الزراعة تهرباً من هذه الضرائب غير المباشرة.

٣- السخرة

ظل نظام السخرة يحظى باعتراف جميع العهود التاريخية التي مرت على حكم مصر حتى عهد قريب، ووفقاً لهذا النظام كان الحاكم يجبر الفلاح على العمل لصالحه دون أجر. وفي عهود الفراغ كان هذا العمل الإجباري يوجّه لبناء المعابد والأهرامات وشق قنوات الري وتقوية جسور النيل. وفي العهود التالية تركزت أعمال السخرة على إقامة المنشآت

العامة وفي مقدمتها أعمال الري. ولعل حفر قناة السويس والذي تم في ظل هذا النظام غير الانساني هو أقرب الأمثلة تاريخياً للذاكرة الوطنية.

ولم تكن السخرة تُفرض على الجميع، بل فقط على الفقراء حيث كان يعفى منها الأغنياء بينما هم في الواقع أصحاب المصلحة الحقيقية في حفر الترعة وتطهيرها وتعليق جسر النهر، باعتبارهم ملاك الأراضي التي ستنتفع بنتائج هذه المشروعات. ولم يكن نظام السخرة مجرد حرمان للفلاح من حريته في العمل في أرضه أو العمل بأجر مدفوع، بل كان أيضاً امتحاناً كاملاً للحق الإنساني حيث اقترن بالبطش والوحشية والعنف الدموي بما يصل الى حد القتل للمتباطيء في العمل، حتى تقيض إلغاؤه رسمياً عام ١٨٨٩ أي منذ نحو من مائة عام فحسب، تاركاً أسوأ الآثار وأمقت الذكريات في ذهن الفلاح المصري عن العمل القسري والموجه.

٤- الحروب المتتالية

دخلت مصر عبر تاريخها الممتد حروباً متعددة، أتت كل منها في أعقاب الأخرى في تسلسل شبه مستمر. فمنذ عهود الدولة الفرعونية القديمة كانت هناك الحروب الدفاعية ضد بدو ليبيا وسيناء وسكان النوبة. وفي عهد الدولة الفرعونية الحديثة جاء عصر الفتوحات والغزوات العسكرية. وتداول هذا الوضع مع تعاقب الحروب خلال حكم الفرس والإغريق والرومان والعرب والأتراك (ومحمد علي) وأسرته.

وهكذا كانت مصر في أغلب عهودها مهمومة بحروب دفاعية وهجومية، فيما كان الفلاح المصري هو الوقود الأساسي لهذه الحروب لأنه يمثل القاعدة البشرية العريضة للشعب المصري. ولم يكن لهذا الفلاح رأي في تلك الحروب، أو صالح مباشر، يدفعه للمشاركة فيها باستثناء حرب التحرير في أكتوبر ١٩٧٣، والتي كانت ترجمة لغليان شعبي يطلب الثأر من هزيمة عام ١٩٦٧. وبصفة عامة اقترنت الحروب باستدعاء الفلاح من أرضه ليحمل السلاح دفاعاً عن حاكم ظالم أو حكومة مستبدة أو تحقيقاً لطموحات ملك جائر. فكان الفلاح يُساق الى الجندية كأنه مساق الى حتفه، يشيعه أهله وذووه بالنواح والندب والعيول البكاء ويعامل الفلاح في الجيش معاملة سيئة حيث يتسلط عليه قادة ورؤساء أغلبهم من غير المصريين يسقونه الذل والهوان بدعوى الانضباط ويمرغون كرامته في الوحل بدعوى التأقلم على خشونة الحياة العسكرية، وهو ما ترك ميراثاً عميقاً من الآثار النفسية السيئة لدى الفلاح المصري واتجاهاته نحو الخدمة العامة وقيمتها.

٥- نظم الحكم والادارة

على امتداد التاريخ المصري الطويل، لم يشارك الفلاحون في حكم البلاد، وحتى على مستوى القرية التي يعيش فيها الفلاحون لم تكن هناك أية فرصة حقيقية كي يشاركوا في إدارتها. كما أن المجالس المحلية التي وفرتها بعض العهود كانت في الواقع مجالس مكونة من كبار الملاك والأعيان يختارهم الحاكم، وتمّ إلغاؤها في عصر الإغريق والرومان وقام مقامها في ادارة شؤون القرى كتبة تحصيل الضرائب ورجال الشرطة بالتعاون مع بعض أثرياء القرى ومشايخها. وعندما طبق المماليك نظام الإلتزام، أصبح الملتزم مسؤولاً ببعض المواطنين ليس فيهم من الفلاحين سوى العاملين في المستويات الدنيا مثل "الخولي" و "الكلاف". أما المشايخ فكانوا دائماً من أعيان القرى ويتوارثون المشيخة فيما بينهم. وعندما ألغى (محمد علي) نظام الإلتزام، عيّن لكل قرية "شيخ بلد" يعاونه عدد من الوكلاء من الأعيان، وتغيّر بعد ذلك اسم "شيخ البلد" الى "عمدة" وأصبح وكيله الأول يسمى "شيخ بلد". وعندما حظيت مصر بدستورها الأول عام ١٩٢٣، كانت فرصة المشاركة في المجلس النيابي أو البرلمان وفقاً على كبار ملاك الأراضي الزراعية دون الفلاحين العاملين في الحقول.

وهكذا عاش الفلاح الحقيقي مبعداً عن المشاركة في ادارة دفة الحكم وشؤونه على أي مستوى، مما أتاح فرصة واسعة لتوجيه الحكم لصالح كبار الملاك المستغلين، أولئك الذين احتكروا منافع المشروعات العامة التي تقيمها الدولة من حصيللة الضرائب. ومع بدء عهود مجالس النواب والشيوخ والأحزاب والانتخابات وجد الفلاح الفرصة لتلبية بعض مصالحه من خلال الوساطة، ومن ثم فلا غرابة أن يقضي معظم النواب وقتهم في متابعة مصالح ناخبهم تلك التي يصعب التوصل إليها إلا بالشفاعة والوساطة لدى المراجع المعنية.

وهكذا ترك نظام الحكم والادارة غير العادل شعوراً عميقاً لدى الفلاحين بأنه لا وزن لهم في ادارة شؤون مجتمعهم أو حتى قراهم، وأن قضاء الحاجات والمصالح من خلال جهاز الادارة والحكم لا يمكن ان يتم إلا بالرشوة والوساطة والمحسوبية، وأن مفهوم الخدمات الحكومية العادلة هي مجرد شعارات لا تتحقق على أرض الواقع. لذلك اهتزت الثقة أو انعدمت، في أي جهد حكومي حتى لو سعى مخلصاً للإصلاح، وبات يُنظر إليه بداية بارتياب وتشكك من طول المعاناة والخبرة القاسية في الماضي.

٦- إستنزاف الريف لصالح الحضر

بدأ هذا الاستنزاف منذ أزمان بعيدة، ولا زال ظاهراً إلى حد كبير. فعلى امتداد التاريخ المصري، تركّز في المدن، الحكام واتباعهم وكبار الملاك والرأسماليين، أولئك الذين احتكروا الحكم والملكية الزراعية وسخروا الفلاحين في المشروعات التي تخدم المدن بصفة أساسية،

في الوقت الذي حرمت فيه القرى من معظم مقومات نموها. بل ان فائض قيمة الانتاج الزراعي الذي يحققه كبار الملاك كان غالباً ما يوجّه الى مظاهر إنفاق ترفي وبذخي مقيت.

وقد أسهمت قوانين الإصلاح الزراعي بعد ثورة ١٩٥٢ في نقل ملكية نحو ١٣ في المائة من مساحة الأراضي الزراعية من كبار الملاك والقاطنين في الحضر أساساً الى معدمي الريف في محاولة لإعادة توزيع الدخل. غير أن سياسة تسعير وتصريف الحاصلات الزراعية، بغرض تحقيق توريد حصص معينة على الفلاح أن يسلمها إجبارياً للدولة بثمن محدد يقل عن أسعار السوق، أدت الى سوء توزيع الدخل لصالح الحضر مرة أخرى.

وبرغم أهمية الزراعة في الدخل القومي، فإن الاستثمارات المخصصة لها تقل دائماً عن الاستثمارات المخصصة للصناعة. ويعد معدل الأجور في الزراعة شديد الانخفاض إذا ما قورن بمثليه في الصناعة والخدمات الحضرية. وخلال الفترة من عام ١٩٧٨ ولغاية علم ١٩٨٤ كان معدل الارتفاع في أجور عمال الصناعة نحو ١٤٥ في المائة في مقابل ٦٠ في المائة فقط لعمال الزراعة.

وقد قدرت الحكومة قيمة الدعم الذي تحمّله قطاع الزراعة، أي الريف لصالح القطع الحضري، بنحو مليار جنيه سنوياً خلال الأعوام من ١٩٧٠ ولغاية ١٩٨٠، وذلك كنتيجة طبيعية للإعتماد على الزراعة وفائضها في تمويل برامج التنمية الحضرية المتنوعة. وبالإضافة لهذه الضريبة غير المباشرة التي امتصت جهود الفلاح المصري لصالح ساكن المدينة، طبقت على الفلاح قوي التضخم فارتفع الرقم القياسي العام لنفقة المعيشة بأسعار المستهلكين خلال الفترة من ١٩٧٩ ولغاية ١٩٨٤ (باعتبار سنة الأساس ١٩٦٦/١٩٦٧) من حوالي ٢٤٩ في المائة الى ٥٤٥ في المائة في الريف، في مقابل ارتفاع من حوالي ٢٢٦ في المائة الى ٤٧٠ في المائة في الحضر، وهو ما أضاف أعباء ضخمة على الأسرة الريفية إذا ما قورنت بالأسرة الحضرية، بالرغم من الإنخفاض الأصلي في مستوى الدخل الريفي عامة.

٧- تدني مستوى الخدمات المتاح للريف

ليس هناك حاجة الى التدليل على ما يمكن معاشته من تخلف لمستوى الخدمات في القرية المصرية سواء الخدمات الأساسية أو ما يفوقها. فهناك تخلف عام في مستوى خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي والطرق والمواصلات والاتصالات والخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية وغيرها... وهي حقائق يلمسها زائر الريف وقد ألفها الفلاح واعتادها بصفته نتاج للأوضاع التاريخية السيئة التي عانت منها القرية المصرية عبر العهود المتوالية.

ولعل من أهم الظواهر المتصلة بتدني مستوى الخدمات الريفية، هي تلك المتعلقة بنسبة الأمية، فوفقاً لأحدث البيانات المتاحة عن تعداد ١٩٨٦، فإن نسبة الأمية على المستوى القومي تبلغ نحو ٤٩ر٤ في المائة، غير انها ترتفع في الريف الى نحو ٦١ر٣ في المائة، بل وتقفز فيما يتعلق بالاناث الريفيات الى نحو ٧٦ر٤ في المائة، في حين أنها لدى اناث الحضر تصل الى نحو ٤٤ في المائة فقط.

ومن ناحية أخرى، فإن نسبة المساكن الريفية التي تتصل بمصادر مياه نقيه للشرب تبلغ ٥٦ في المائة مقابل ٩٢ في المائة للمساكن الحضرية وفقاً لتعداد ١٩٨٦. وفي حين كانت الكهرباء هي المصدر الأساسي للإنارة في نحو ٩٦ في المائة من المساكن الحضرية، فإنها كانت تمثل ٧٩ في المائة فقط من المساكن الريفية في نفس العام. ولاتزال نسبة ٥٣ في المائة من المساكن الريفية مبنية بالطوب النييء والمواد المشابهة بينما نسبة ٤٧ في المائة منها مبنية بواسطة دعامات أو أسقف مسلحة أو من مواد صلبة، علاوة على أن جميع القرى المصرية تخلوا تماماً من إمدادات للصرف الصحي ومعالجة فضلاته مما يساعد على انتشار الأمراض بسهولة. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، حزيران/يونيو ١٩٩٢).

٨- الميراث المتقل

إن هذه الأوضاع التي سلف وصفها لحياة الفلاح المصري يمكن أن تقود الى استخلاص هام عبر عنه السيد (عبد المنعم شوقي) "بأن الفلاح كان دائماً وعلى مر العصور مستضعفاً كل الاستضعاف، مهاناً كل المهانة، مستغلاً كل الاستغلال. فالأرض الزراعية كانت ملك حاكم الدولة في أغلب العصور، ورجال الاقطاع في بعض العهود، ولم يمتلك الفلاح القلة القليلة من الأرض الزراعية إلا منذ ثلاثة أجيال فحسب، وهي فترة بسيطة قصيرة إذا قيست بالتاريخ الممتد للمجتمع المصري. وحتى خلال هذه المدة المحدودة لم يتمتع الفلاح بمزايا الملكية، فقد أفسدها سوء التدخلات في التوزيع والتي انحازت على الدوام لصالح كبار الملاك"^(١).

وعلى جانب آخر، فإن الفئة العليا التي كانت تحصل على خير البلاد، منذ انتهاء عصر قدماء المصريين وحتى ثورة ١٩٥٢، لم تكن أبداً مصرية صميمة بل كانت خليطاً متوارثاً من غزاة البلاد الفرس والإغريق والرومان وعرب الجزيرة والمماليك والأتراك. وكان الفلاح المصري مبعداً دائماً عن حكم بلاده، ولم تكن له الفرصة الحقيقية في أي وقت

(١) شوقي، عبد المنعم. "نشأة المجتمع الريفي في مصر"، في مختار حمزة وآخرون، دراسات في التنمية

الريفية المتكاملة"، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٧٧.

من الأوقات للتأثير الإيجابي على مقدراتها، ومن ثم كانت الإصلاحات التي تتال الريف موجة دائماً لهذه الطبقات العليا وليس للفلاح. وساعد فساد الحكم وانتشار الرشوة والمحسوبية على حرمان الفلاح من الحصول على حقوقه المشروعة بالطرق القانونية، وكن المجتمع ينظر الى الفلاح على أنه في أدنى طبقات السلم الاجتماعي. وقد انعكس ذلك كله على واقع الحياة في القرية التي لم تحظ إلا على أقل القليل من مقومات البنية الأساسية كالمياه النقية والصرف الصحي والطرق والطاقة، وأيضاً أدنى مستوى من الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وغيرها.

فإذا كان هذا هو حال المجتمع تجاه الفلاح، فإن هذا الفلاح ذو العبقرية الفطرية التي مكنته من ابتكار الزراعة وتطويرها وبناء حضارة قديمة في التاريخ وامتشاق السلاح مدافعا وغازياً، قد أدرك نظرة المجتمع إليه وأسلوب تعامل الحكومة معه، فبادلها النظرة وأسلوب التعامل. وهكذا ترسب في وجدان الفلاح المصري ميراث طويل من عدم الثقة بالحكومة وممثليها ورسليها، حتى وإن أرادوا به خيراً ظاهراً، وعدم الثقة بالغرباء الوافدين الى مجتمعه حتى ولو كانت بغيتهم الإصلاح وتحسين الأحوال. واضطرته الظروف الى أن يجيد اللجوء لأساليب التحايل والمكر يخفي من خلالها ما يملكه ويتظاهر بالفقر حماية لنفسه ولأسرته من استغلال أورثته التجارب توقعه وانتظاره من قوي أكبر منه وأشد تسلطاً. واتضح لدى الفلاح الفتور وعدم التحمس لمشروعات الإصلاح والتحسين والتي علمته خبراته المتوارثة ان المستفيد الأساسي منها هم كبار الملاك وساكني المدينة. واتجه هذا الفلاح بفعل الفطرة الى تحقيق أمنه الاجتماعي بالإستعانة بقوى خاصة أو ذاتية كالعصبيات العائلية والمصاهرات التي تحمل سمات التحالف الاقتصادي الاجتماعي. كما تنامي لديه الميل الى إيجاب مزيد من الذكور كخبرة واعدة لمستقبل غير مأمون العواقب، والإيمان بأن الوساطة والرشوة هي السبيل الأمثل لقضاء مصالحه لدى أصحاب السلطة، فضلاً عن الريبة في صدق المتعلمين وسلامة منهجهم العلمي الآتي من مسالك حضرية مقابل الثقة بالخرافات والأساطير والدجل والشعوذة عسى أن يحقق من خلالها ما عجزت الأسباب الموضوعية ان تحققه له.

وهكذا، إسم الريف بميراث متقل من سمات وخصائص وسلوكيات نفسية واجتماعية للفلاح المصري أقل ما يُقال عنها أنها غير مواثية أو ملائمة للتنمية الريفية المأمولة. ولقد حاولت كثير من الجهود التي دارت حول هدف الإصلاح الاجتماعي ان تعالج تلك السمات والخصائص، عميقة الجذور في نفسية الفلاح المصري، وتنعكس على مستوى معيشة الفلاح والبناء الاجتماعي في القرية، غير أن هذه الجهود لم تحقق إلا نجاحات محدودة ومؤقتة ولم تسفر عن تغيرات جذرية وشاملة في القرية المصرية، وبالتالي لم تضعها على مشارف التنمية الريفية المبتغاه.

ثانياً- التطور التاريخي لجهود التنمية الريفية في مصر

يصعب الإدعاء أن القرية المصرية قد لقيت اهتماماً واضحاً قبل حوالي المائة عام الأخيرة وطوال هذه المدة القصيرة نسبياً تأثرت الجهود التي بذلت في الريف المصري من أجل إصلاحه وتحسين أحوال سكانه بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد. ولأغراض العرض والإيضاح، وليس على أساس المنهج والأسلوب المتبع، يمكن أن تنقسم هذه المدة الى خمس فترات زمنية، فيما يلي إيجازها وفقاً لتتابعها الزمني:

١- الفترة الأولى: ١٨٨٢-١٩٢٣

كانت البلاد خلال هذه الفترة تحت الاحتلال والحكم البريطاني مباشرة. ولقد عمل الإستعمار البريطاني جاهداً على استغلال موارد مصر بما يحقق مصالحه بأقل قدر ممكن من التكاليف وبغض النظر عما يتحمله الشعب المصري من أعباء أو تضحيات. ومن ثم ركز المحتل البريطاني على الموارد الأولية التي يمكن أن تزدهر بها صناعاته في الجزر البريطانية، وكان في مقدمتها القطن. وبالتالي أصبح الريف هو مجال الاستغلال الأساسي الذي ركز عليه الاستعمار. وقد دفعه هذا الى الاهتمام بتأهيل عدد قليل من الفنيين الزراعيين، وعدد أكبر نسبياً من كتبة القيود الحسابية والمخزنية، أما ما خلا ذلك من العمال الزراعيين، وهم الأغلبية الساحقة، فلم يكن الاستعمار بحاجة الى تعليمهم أو تأهيلهم من هذه الزاوية الاستغلالية.

ولأن الإنتاج الزراعي كان يعتمد بشكل كبير على الجهد البشري للفلاح، فإن الخطو الصحي الأكبر على الإنتاج الزراعي كان يتأتى من احتمال انتشار الأمراض الوبائية المؤثرة على قوة العمل الزراعي. لذلك كان هناك تركيزاً كبيراً على الاهتمام بمكافحة الأمراض الوبائية وتنظيم الحجر الصحي، دون اهتمام مقابل بتحسين الظروف الصحية للبيئة أو توفير فرص العلاج للأمراض الفردية التي لا تنعكس مباشرة على الإنتاج بصورة عامة.

وتركز اهتمام الحكومة تحت سيطرة المستعمر على محصول القطن، دون غيره من المحاصيل، ودعمت الأقسام الخاصة به في وزارة الزراعة بالإعتمادات المالية والفنية بما يمكنها من تقديم أفضل الأصناف الإنتاجية بعد الفحص والتجريب. وعلى جانب آخر أولت الحكومة اهتماماً لمشروعات الري والصرف التي تنعكس آثارها مباشرة على الإنتاج الزراعي خاصة في مناطق زراعة القطن طويل التيلة وهو المستهدف الأول بالتصدير الى مصانع بريطانيا لغزله ونسجه. وقد شهدت هذه الفترة الإرهاصات المبكرة لنشأة الحركة التعاونية في مصر، التي ظهرت الى الوجود في السنوات الأولى من القرن العشرين؛ حيث تأسست الجمعية التعاونية الأولى في مصر عام ١٩٠٩ وكانت موجهة أساساً للعمال

والموظفين بمدينتي (القاهرة) و (الاسكندرية)، وتبعها في العام التالي مباشرة تأسيس أول جمعية تعاونية زراعية مصرية في (شبرا النملة) عام ١٩١٠. غير أن هذه التعاونيات قوبلت بتجاهل الحكومة التي سعت الى وضع قانون يخضعها تماماً لسيطرة الدولة وإن لم يقيض له الظهور إلا بنهاية هذه الفترة. ومن ثم ظلت التعاونيات تعمل دون غطاء قانوني مما سبب ضعفها وصعوبة انتشارها.

وقد اعتمد النظام الإداري في الريف إبان تلك الفترة على نظام "العمد" غير المكلف مادياً للدولة، وتركزت مسؤوليات "العمد" في حفظ الأمن والممتلكات والمساعدة في تطبيق القوانين المتعلقة بالضرائب والتجنيد والتحصينات ضد الأمراض الوبائية، وذلك دون أدنى اهتمام بتحسين أحوال معيشة الريفيين وإيجاد فرص حقيقية للتنمية الريفية.

وبرغم ذلك كله أو بسببه، فإن الفلاح المصري لعب دوراً هاماً في ثورة ١٩١٩ والتي عجلت بنهاية هذه الفترة بما قام به من أعمال بطولية في مقاومة الإحتلال، وأظهر وعياً سياسياً كبيراً في وقوفه خلف المطالب الوطنية بالإستقلال تحت زعامة (سعد زغلول). وإن كانت القيادة في هذه الثورة لكبار الملاك والمتعلمين والمثقفين من أبناء الطبقة الوسطى، لكن الفلاح المصري كان وقود الثورة وقوتها الأساسية في الحركة والنضال، أملاً في أن تسفر عن تحسين أحواله المتردية بعد طوال معاناة لقرون طويلة.

٢- الفترة الثانية: ١٩٢٣-١٩٣٨

وقد شهدت هذه الفترة حصول مصر على استقلالها كنتيجة مباشرة لثورة ١٩١٩، حيث صدر أول دستور مصري عام ١٩٢٣، وانتخب أول برلمان للبلاد في ذلك العام. وبهذا انتقل الحكم من سلطة استعمارية مباشرة الى سلطة ملكية برلمانية. غير أنه كان استقلالاً منقوصاً ضعيف الفاعلية، إذ استمر التأثير القوي لسلطة الإحتلال، وارتكز القصر الملكي على هذه السلطة حماية للعرش، والتفت كبار الملاك لتوظيف نتائج الثورة من سلطة تشريعية برلمانية وحكومة منتخبة لتوجهها في صالح هذه الطبقة دون غيرها، ولعب الاستعمار والقصر دوراً حاسماً في تفتيت القوى التي شاركت في الثورة بتلويحه لها بمقاعد الحكم والسلطة. وهكذا انقسمت هذه القوى على نفسها فرقا وأحزاباً وتفرغت أساساً للصراع فيما بينها على الحكم والسيطرة. وقد اتصفت هذه الفترة بكثرة الوعود والأقوال وقلة التنفيذ والأفعال. فكانت الأحزاب المتنازعة على مقاعد البرلمان توثباً لسلطة الحكم، تيبث الوعود البراقة عن الدعوة لإصلاح الريف وما ترمع القيام به من برامج وخدمات اجتذاباً لأصوات الفلاحين، دون أن تلقي بالا الى توافر إمكانيات تحقيق هذه الوعود. ولعل من أوضح الأمثلة في ذلك هو موضوع محو الأمية والذي استمر لحننا رئيسياً يعزفه كل رئيس حكومة في

خطاب العرش الإفتتاحي أمام البرلمان عند توليه رئاسة الوزراء، دون بذل أي جهد حقيقي للقضاء على هذه الآفة الاجتماعية الخطيرة.

غير أن هذه الفترة شهدت على الجانب الآخر إصلاحات تبناها المتعلمون والمتقنون في محاولة لتدعيم مكاسب الثورة، فبذل السيد (طلعت حرب) ورفاقه جهوداً جبارة في إقامة أول بنك وطني صميم وهو "بنك مصر" ومجموعة من شركاته الاقتصادية الكبرى. وصدر أول قانون للتعاون عام ١٩٢٣، ثم صدر القانون الثاني لهذه التعاونيات عام ١٩٢٧، وتأسس "بنك التسليف الزراعي" عام ١٩٣١ لتمويل المزارعين والتعاونيات، وبالتالي دفع جهود التنمية الريفية. واتجهت مجموعة من خريجي المدارس العليا والجامعة الى تأسيس جماعات متعددة تهتم بإصلاح الأحوال الاجتماعية في البلاد، مثل جماعة "الرواد"، "رابطة الإصلاح الاجتماعي"، وهو ما شكّل بداية لقيادة اجتماعية مستنيرة تطالب بإصلاح الأحوال الاجتماعية والمعيشية لكافة فئات الشعب، وفي مقدمتها الفلاحين بما تحملته طويلاً من معاناة مضيئة. وبرزت بذور الدعوة الى تنفيذ برامج محددة للإصلاح الريفي تركزت في فكرة إنشاء المراكز الاجتماعية الريفية.

وقد ساعد على انتشار هذه الأفكار الإصلاحية، تأجج المشاعر الوطنية ضد الإحتلال البريطاني بعدما اكتشف الشعب زيف الاستقلال الدستوري دون مقوماته السياسية السليمة، وقد ساعدت معاهدة ١٩٣٦ على إعطاء فرصة أوسع لانتشار هذه الدعاوى الإصلاحية بعدما حدثت المعاهدة من النفوذ الاستعماري في البلاد.

٣- الفترة الثالثة: ١٩٣٨-١٩٥٢

أدى تبلور رأي عام ضاغط يطالب بتحسين أحوال الريفيين، مع بزوغ نجم عدد من قادة هذا التيار الإصلاحي وتقلدهم مواقع السلطة الحكومية، الى اندفاع الوزارات المختلفة وتنافسها على تقديم الخدمات للريفيين. وعندما تولى عطوفة السيد (علي ماهر) رئاسة الوزارة، وكان هو نفسه رئيساً للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية عام ١٩٣٩، سارع بإنشاء وزارة للشؤون الاجتماعية، وضعت لأول مرة قسماً للفلاح يرأسه السيد (احمد حسين) أحد الأعضاء البارزين في تلك الجمعية. وأخذت الوزارة على عاتقها تنفيذ فكرة المراكز الاجتماعية الريفية، فأقامت خمسة مراكز عام ١٩٤١، وستة مراكز عام ١٩٤٢، ثم توقف التوسع في إنشاء هذه المراكز لعدم توافر الإعتمادات المالية.

وفي عام ١٩٤٢ تولى وزارة الصحة معالي السيد (عبد الواحد الوكيل) وكان أيضاً أحد قيادات جمعية الدراسات الاجتماعية، فاستصدر قانوناً للصحة القروية والذي تعهدت الدولة بموجبه باعتماد محدد في ميزانيتها لبرامج تحسين الصحة القروية. واتجهت وزارة

الزراعة الى تحسين خدماتها من خلال عدة برامج في مقدمتها إنشاء الوحدات الزراعية لتقديم الإرشاد الزراعي للفلاح. وفي عام ١٩٤٦ أنشأت وزارة التجارة والصناعة ادارة الصناعات الصغيرة التي اهتمت بإنشاء مراكز التدريب الصناعي الحرفي في الحضر والريف. وبدأت وزارة المعارف (التعليم حالياً) في إنشاء نوع خاص من المدارس الابتدائية سمي بالمدارس الريفية. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية وظهور صعوبات في توفير السلع الاستهلاكية بدأ التوسع في إنشاء جمعيات تعاونية استهلاكية جنباً الى جنب مع نشر التعاونيات الزراعية، بجهود متميزة قام بها السيد (ابراهيم رشاد) ومعاونيه في مصلحة التعاون التي كانت تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية آنذاك.

هكذا، وفي خلال نحو سبع سنوات، ظهرت الخدمات الريفية بوضوح وتتنوعت أشكالها فأصبح هناك مراكز اجتماعية، وتعاونيات زراعية واستهلاكية، ووحدات زراعية، ومجموعات صحية، ومدارس ريفية، ومراكز تدريب حرفية. غير أن التنسيق كان مفقوداً وغائبا فيما بين مختلف هذه الجهود، مما أدى الى ازدواج الخدمات وتكرارها، ومن ثم تحول التعاون المفترض فيما بين الجهات والوزارات المعنية الى تنافس بين القائمين على هذه الخدمات، انقلب الى صراع يستهدف كل طرف فيه إبعاد الأطراف الأخرى لينفرد وحده بساحة الريف. ولم تسعف الميزانية المحددة للحكومة ان توفر لكل هذه البرامج المتعددة الإمكانيات المادية اللازمة لانتشارها، مما أدى لاقتصاد وجودها على عدد محدود من المناطق الريفية كنماذج غير معممة. كما أن التنافس المقيت أدى الى تكثيف الخدمات في بعض المناطق واحتكارها للإمكانيات المتاحة، وخاصة تلك التي تتمتع ببعض النفوذ السياسي، وحرمان باقي المناطق الريفية من هذه الجهود. وظهر واضحا غياب مفهوم محدد متفق عليه للتنمية الريفية، إذ توجهت كل هذه الجهود الى ايجاد خدمات حكومية وليس تنمية ريفية متكاملة بالمعنى الصحيح.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية وانتشار مبادئ الحرية وحقوق الانسان في كافة أنحاء العالم ومن ضمنها مصر، والتي كانت جسرا لانتقال والتقاء عديد من التيارات الفكرية خلال الحرب، عاود الرأي العام ضغطه مطالباً بالجدية في إصلاح الأحوال التي أصبحت غير مقبولة مع الوعي المتزايد بين أبناء الشعب. وتحت هذا الضغط شكلت الحكومة "اللجنة العليا لمكافحة الفقر والجهل والمرض"، وهي السمت الغالبة للفلاح المصري آنذاك، ثم عدلت تسميتها الى "اللجنة العليا لشؤون العمال والفلاحين". وكانت هذه اللجنة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزراء الخدمات كالشؤون الاجتماعية والصحة والتعليم. وقد وضعت هذه اللجنة برنامجاً لتنسيق الخدمات التي تقدمها مختلف هذه الوزارات، ونشر تلك الخدمات المنسقة في الريف المصري على مدى ثماني سنوات. وقد تلخصت الخطة التنسيقية في إنشاء مركز اجتماعي في كل قرية أو أكثر يبلغ تعداد سكانها عشرة آلاف نسمة، بحيث يكون هذا المركز بمثابة محور الخطة التنسيقية وتتضمن خدماته عيادة خارجية ومدرسة ريفية ومركزاً

للتدريب الصناعي الريفي. وفي كل ثلاثة مراكز اجتماعية تُنشأ مجموعة صحية بها أطباء وسيارة إسعاف، وبها قسم داخلي، وتقوم المجموعات الصحية بخدمة العيادات الخارجية الريفية المقامة في المراكز الاجتماعية. وفي نطاق كل خمسة مراكز اجتماعية تُنشأ وحدة زراعية وبيطرية لتوفير الخدمات المتعلقة بمستلزمات الإنتاج الزراعي كالتقايى والأسمدة. وبذلك يصبح المركز الاجتماعي بمثابة حلقة الصلة بين أهالي القرى وجميع أجهزة الخدمات الموجودة في نطاقه.

وكخطوة مبدئية لبرنامج السنوات الثمان، رأت اللجنة العليا تنفيذ الخطة التنسيقية في مركز اداري واحد خلال العام الأول حتى يكون صورة لما سيكون عليه حال الريف في نهاية البرنامج. وقد اختير مركز "منوف" بمحافظة "المنوفية" ليكون هو منطقة البداية بحكم كونه أكثر المراكز ازدحاما بسكان الريف في مصر. وبالفعل تم انشاء جميع المراكز الاجتماعية والمجموعات الصحية والوحدات الزراعية، واختيرت قرية "سرس اللبان" لتكون مقر الرئاسة المشرفة على المشروع من قبل جميع أجهزة الخدمات المشاركة. وبدا أن التنمية الريفية المتكاملة قد أوشكت على الظهور، ولكن الواقع جاء بخلاف التمنيات، إذ سقطت الوزارة التي تبنت المشروع، ودخلت البلاد حرب فلسطين ووجهت أغلب الاعتمادات الحكومية للمجهود الحربي، وبدأت مختلف الوزارات تحاول التملص من التزاماتها تجاه المشروع. وهكذا تعثر المشروع التنموي المنسق وانتهى الى مجرد مجموعة متناثرة من الخدمات الحكومية غير المترابطة.

وعلى صعيد آخر، كانت التعاونيات التي انتشرت في مختلف ربوع الريف تسعى جاهدة للبحث عن مصدر تمويلي لأنشطتها وكان مصدرها المنطقي هو "بنك التسليف الزراعي"، وعندما لمست صدّه وتجاهله سعت الى إنشاء بنك تعاوني مستقل. ولكن الحكومة وأدت هذا الحل الذاتي كي تضمن استمرار سيطرتها على التعاونيات. وهو الأمر الذي أدى لاستمرار التعاونيات ضعيفة القدرات محدودة الإمكانيات، وبالتالي ضئيلة التأثير في جهود التنمية الريفية.

وهكذا خيم مناخ يدعو للتشاؤم واليأس من إمكانية أن يوفر النظام الاجتماعي السياسي القائم فرصة حقيقية للإصلاح المأمول. ومع هذا التشاؤم كانت هناك بذور تختمر لغضب شعبي عميق نما بسرعة عقب هزيمة الجيش في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ بفعل تأمر القصر وكبار رجال المال في صفقة الأسلحة الفاسدة، ثم غلى المرجل بعد حريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢، لينفجر البركان بالثورة في تموز/يوليو من نفس العام.

٤ - الفترة الرابعة: ١٩٥٣-١٩٦٠

قامت ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ فغيرت بدرجة جوهرية التوجهات العامة في المجتمع معطية الريف جانبا من اهتمامها. وخلال محاولة الثورة ضرب تحالف الإقطاع مع الحكم الفاسد ركزت أولى هجماتها الإصلاحية على الملكية الزراعية. فأصدرت بعد أربعين يوما من قيامها قانون "الإصلاح الزراعي" محددا لملكية الأراضي الزراعية ومقننا العلاقة بين مالك الأرض ومستأجرها. وقد تبع ذلك سلسلة من العمليات الإصلاحية، من بينها توحيد نظم التعليم الابتدائي، عدم الفصل بين التعليم الريفي وغيره من النظم التعليمية الأخرى، إنشاء مؤسسة "أبنية التعليم" التي سعت للقيام بدور فعال في رفع مستوى المباني المدرسية وخاصة الريفية منها، وتنفيذ مشروع تعميم المياه الصالحة للشرب في الريف.

وإجتهدت حكومة الثورة في تبني التخطيط منهاجاً لعملها بصورة عامة وفي خدمة الريف بصفة خاصة، فأنشأت "المجلس الدائم للتنمية الاقتصادية" والذي ركز على تنشيط المشروعات الصناعية في المناطق الحضرية، مما ساعد على سحب القوة المتعطلة في الريف موفرا لها فرص عمل منتجة في قطاعات غير زراعية. ثم أنشأت "المجلس الدائم للخدمات العامة" عام ١٩٥٣ لإعطاء دفعة لبرامج الخدمات خاصة في الريف.

وقد بدأ "المجلس الدائم للخدمات العامة" عمله بفحص ودراسة مختلف برامج الخدمات الريفية التي نفذت في العهود الماضية للكشف عن أسباب عدم نجاحها في إحداث التنمية الريفية. وقد بلور المجلس هذه الأسباب في:

(أ) عدم وضع سياسة مدروسة للإصلاح الريفي، وعدم رسم برنامج تنفيذي لهذه السياسة على مراحل زمنية؛

(ب) عدم شمول المشروعات لمختلف نواحي الحياة الريفية الاقتصادية والاجتماعية؛

(ج) عدم مشاركة المواطنين في تحديد نوعية المشروعات مما أضعف استجابتهم لها؛

(د) المغالاة في الإنفاق على المشروعات التي تم تنفيذها مع صعوبة تعميمها بعد ذلك لضعف الموارد الحكومية؛

(هـ) عدم التنسيق بين جهود الأجهزة الحكومية، وغلبة التنافس والغيرة المهنية مما أدى الى ازدواج وتكرار الخدمات في بعض المناطق وحرمان الغالبية منها؛

(و) عدم وضوح ترتيب الأولويات التي تلبىها هذه المشروعات تبعاً لحاجات الريفيين؛

(ز) ضعف خبرة كثير من المسؤولين عن هذه الأنشطة بالحياة الريفية عامة وبمفاهيم وأساليب التنمية الريفية خاصة؛

(ح) مركزية تخطيط وإدارة المشروعات دون صلاحيات فعلية للمسؤولين المحليين؛

(ط) وتكبير المشروعات بذات القواعد الحكومية البيروقراطية التي تسود معاملات أجهزة الدولة.

وانطلاقاً من نتائج فحص المشروعات السابقة، تم وضع مشروع إنشاء "الوحدات المجمع" لتؤدي للريف مختلف الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، بحيث يضم المشروع جميع الخدمات التي كانت تقوم بها "المراكز الاجتماعية" و "المجموعات الصحية" و "الوحدات الزراعية" و "المدارس الريفية" بطريقة منسقة متكاملة، على أن يكون تنفيذ هذا المشروع ديمقراطياً في توجيهاته بما يحقق إعداد الريفيين للحكم المحلي السليم.

وقد بُنيت خطة المشروع عام ١٩٥٦ على أساس إنشاء ٨٦٣ "وحدة مجمع" خلال خمس سنوات. وبالفعل أنشئ خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٥٨ عدد ٢٥٠ "وحدة مجمع"، ثم أوقف التوسع في الإنشاء لعوامل متنوعة. وعندما تم وضع الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠-١٩٦٥، أدرج فيها إنشاء مائة "وحدة مجمع" بمعدل عشرين وحدة سنوياً فقط. وهو ما يشير الى ضعف واقعية الخطة الأصلية للمشروع وعدم تناسبها مع الموارد المالية التي خصصتها له الدولة وفقاً لاهتماماتها، والتي انصبت آنذاك على دفع قطاع الصناعة بدرجة أكبر من اهتمامها بتنمية الريف.

وقد واجهت "الوحدات المجمع" صعوبات متنوعة، لعل من أهمها: ضخامة المباني وارتفاع تكلفتها الإنشائية مما أضعف الموارد المالية المتاحة للتشغيل أو الإنتشار؛ ضخامة المسؤولية التي وقعت على عاتق الأخصائيين وعدم تناسبها مع الموارد المتاحة؛ وعدم تناسب اللوائح والنظم التي وضعت لطبيعة الأنشطة المتباينة التي تقوم بها "الوحدة المجمع". وقد انتهت هذه الصعوبات بتركيز العمل في "الوحدات المجمع" على تقديم الخدمات العامة

وبرامج الإنعاش الريفي دون اهتمام حقيقي باستثارة جهود الأهالي وتوجيهها لدعم البدايات التي قدمتها "الوحدات المجمعّة". وبالتالي، لم تحقق تجربة "الوحدات المجمعّة" النتائج الضخمة التي كانت معقودة عليها.

وقد شهدت هذه الفترة أيضا إصدار قانون "التعاون الموحد" عام ١٩٥٦ لدفع جهود الحركة التعاونية في مجال التنمية. وعقدت المؤتمرات التعاونية العامة التي لقت اهتمام الدولة آنذاك. ونتيجة لهذا بدأ تنفيذ برامج موسعة للإئتمان الزراعي التعاوني لتوفير القروض لصغار الزراع ومستأجري الأراضي بضمنان محاصيلهم، وليس بضمنان الملاك، مما حرر الريفيين من سيطرة الملاك والمرابين على الانتاج الزراعي. غير أنه لم تكن هناك جهود تنسيقية للربط بين برامج "الوحدات المجمعّة" من ناحية وبرامج التعاون الزراعي من ناحية أخرى، تماما كما استمرت ادارة القرى من خلال "العمد" بالتركيز على النواحي الأمنية أساسا، مما أفقد العمل الريفي القيادة الموحدة التي يمكن أن تدفع جهود التنمية فيه.

٥- الفترة الخامسة: ١٩٦٠-١٩٩٤

وقد شهدت هذه المرحلة انتهاء الدولة لسياسة التخطيط المركزي خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٢ مع ارتخاء نسبي في قوة هذا التخطيط بعد نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧، ثم انتهاء سياسة الإنفتاح الاقتصادي غير المخطط خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٢ والذي تلتته محاولة للعودة الى نظام التخطيط منذ عام ١٩٨٢ اعتماداً على المؤشرات والمحفزات مع اهتمام بتشجيع الخصخصة منذ أواخر الثمانينات.

وخلال فترة التخطيط المركزي والتي واكبت تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠-١٩٦٥ ثم ما تلاها من "حشد" وتعبئة موارد المجتمع لخوض معركة التحرير، اعتمدت الدولة أساساً على قطاع الزراعة لتمويل التنمية في باقي القطاعات. ومن ثم وضعت برامج مختلفة لإحكام سيطرة الدولة على قطاع الزراعة مثل، برنامج تنظيم الإنتاج الزراعي، وكان الغرض منه إلزام الزراع بزراعة معينة في مساحات محددة من أراضيهم وفقاً لخطة الدولة. وكذلك برامج التسويق التعاوني، وكان الغرض منها إجبار الزراع على تسليم محاصيلهم الزراعية الى جهات حكومية معينة بأسعار محددة تقل دائماً عن أسعار السوق. إضافة الى برامج الإئتمان الزراعي، وكان الغرض منها توفير مستلزمات الانتاج الزراعي للفلاحين بالكم والنوع والسعر الذي ارتأته أجهزة الدولة. وقد اعتمدت الدولة في ذلك كله على التعاونيات الزراعية باعتبارها أداة الدولة في السيطرة على قطاع الزراعة، مما أفقد التعاونيات صبغتها الشعبية وأبعدها عن أن تكون منظمات اجتماعية قادرة على تحريك ودفع جهود التنمية.

وعلى جانب آخر، اهتمت الدولة بنشر الخدمات التعليمية والصحية أساساً في الريف بالتوسع في إقامة المدارس والوحدات الصحية الريفية، كمباني ومنشآت، بدرجة أكبر من التوسع في نوعية الخدمة المتاحة بها. ولم يعط اهتمام كاف لخدمات البنية الأساسية كالطرق والكهرباء والمواصلات والصرف الصحي ومياه الشرب النقية، حيث كان الإهتمام مركزاً، كما سلف الذكر، على التنمية الصناعية بأمل أن توفر فائضاً في المستقبل يمكن معه تقديم خدمات أكثر ارتفاعاً للمناطق الريفية والحضرية على السواء.

ومع بداية هذه الفترة صدر قانون "الإدارة المحلية" الأول عام ١٩٦٠ والذي أتاح لأول مرة مشاركة ممثلي المواطنين في اقتراح برامج ومشروعات الخدمات في القرى والمناطق الريفية ومشاركتهم الى حد ما في متابعة تنفيذها. غير أن تمثيل المواطنين كان يتم من خلال أعضاء يختارهم التنظيم السياسي الوحيد الذي كان قائماً في ذلك الوقت وهو "الإتحاد القومي" ثم "الإتحاد الإشتراكي العربي" بعد ذلك. كما شهدت هذه الفترة أيضاً ظهور ممثلي الفلاحين والعمال لأول مرة في "مجلس الأمة" (وهو مجلس الشعب لاحقاً) بعد أن خصص لهم الدستور ٥٠ في المائة على الأقل من مقاعد هذا المجلس وغيره من المجالس الشعبية. غير أن صعوبات التطبيق الديموقراطي وعدم تبلور التوجهات الاجتماعية بعد الثورة، أدى الى تسلق أعداد كبيرة ممن لا ينتمون الى العمال والفلاحين كي ينالوا شرف تمثيل هذه الفئات، وبالتالي افتقد الفلاحون فرصة أن يكون لهم حضور قوي ومؤثر في صنع القرار، برغم كفالة الدستور لهذه الحقوق.

وتعد تجربة "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" من أبرز ما شهدته هذه المرحلة فيما يتعلق بالتنمية الريفية، حيث أنشئ هذا الجهاز عام ١٩٧٣. ووفقاً لهذه التجربة كان على "اللجنة الوزارية للحكم المحلي" والتي يرأسها رئيس الوزراء وتضم وزراء الخدمات أن تتولى وضع السياسة والخطة العامة لتنمية القرية المصرية في مختلف نواحيها بما يحقق التنسيق والتكامل بين الخدمات الحكومية المتنوعة. ويقوم 'جهاز بناء وتنمية القرية المصرية' بإعداد الخطة التنفيذية للعمل ومتابعة خطواتها العملية وتقويمها، على أن تتولى كل جهة حكومية في مجال اختصاصها تنفيذ تلك الخطة. وقد حفلت الخطة التنفيذية للجهاز بعدد من البرامج والمشروعات في المجال الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، واعتمدت بدرجة جوهرية في تنفيذها على "وحدات الحكم المحلي" و "المجالس المحلية" المنتخبة لإدارة القرى بعد تعديل قانون "الإدارة المحلية" عام ١٩٧١^(٢). غير أن ضعف فاعلية هذه الوحدات وتلك المجالس من ناحية، وفتور حماس الوزارات المعنية في أن تنسق أنشطتها مع غيرها من الوزارات من خلال "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" من ناحية أخرى، أدى الى أن تنفيذ هذه المشروعات لم يحقق نقلة فعلية على طريق التنمية الريفية المتكاملة. ويُعد برنامج "كهربة الريف

(٢) يتضمن ملحق البحث تفصيلاً لمشروعات هذا الجهاز وكذلك صندوق التنمية المحلية التابع له.

المصري" أحد أبرز المشروعات القطاعية الذي أدخل الكهرباء فعلاً في الشطر الأعظم من الريف المصري دون أن يواكبه برامج مساعدة أو مكملة.

وقد شهدت الفترة التالية لعام ١٩٧٦ انحساراً حاداً "للتعاونيات الزراعية" بعد صدور قانون "بنوك القرى" الذي نقل إليها غالبية ما كانت تقوم به التعاونيات من أنشطة، مع استمرار إحكام الدولة وسيطرتها على القطاع الزراعي بنفس السياسات التي بدأت بها أعوام الستينات. وفي غضون الثمانينات بدأت محاولات إحياء التخطيط القومي جنباً إلى جنب مع السير في سياسة الإنفتاح الاقتصادي، مما أوجد حالة من عدم الوضوح ومن عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، انعكس على التنمية الريفية أيضاً. وشهدت هذه المرحلة عدداً ضخماً من البرامج والمشروعات، كثيراً منها تموله جهات ومؤسسات أجنبية، مثل: "مشروعات الأسر المنتجة" و "تنمية المرأة الريفية" من خلال جهود وزارة الشؤون الاجتماعية؛ مشروع "المزارع الصغير" و "المشروع القومي للميكنة الزراعية" من خلال جهود وزارة الزراعة؛ مشروع "معالجة الجفاف عند الأطفال" و "برامج تنظيم الأسرة" من خلال جهود وزارة الصحة؛ ومشروعات "التأهيل والتدريب المهني على الصناعات الحرفية" من خلال جهود عدة وزارات مثل القوى العاملة والصناعة والإسكان والإدارة المحلية.

ومع الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر تمهيداً للانتقال الى اقتصاديات السوق الحرة ظهر "الصندوق الاجتماعي للتنمية" كآلية تستهدف تقليل حدة الآثار السلبية لهذا الإصلاح، وخاصة فيما يتعلق بمعالجة ظواهر البطالة وتقليل أعداد العاملين الزائدين عن حاجة العمل في الحكومة وشركات قطاع الأعمال العام.

ومن خلال كم غير قليل من المنح والمعونات والقروض الأجنبية، اتجه "صندوق التنمية الاجتماعية" لتمويل مشروعات مكثفة لاستخدام عنصر العمل. وتسارعت جهود مختلف الجهات في الدولة لتحقيق نفس الهدف، وهو إتاحة مزيد من فرص العمل للشباب، سواء كانت فرص عمل مؤقتة أو مستقرة، نفذ منها عدد لا يُستهان به في الريف.

وعلى وجه الإجمال يمكن القول أن مختلف هذه البرامج والمشروعات سعت الى إحداث تغييرات جزئية اقتصادية واجتماعية، ولكنها افتقدت روابط التنسيق والتكامل من جهة، والفلسفة الشاملة للتنمية الريفية المتكاملة من جهة أخرى. مما يشير الى الضرورة الحيوية لإعادة النظر في هذا التفتت والتجزر والإنقطاعية في الأنشطة والجهود المبذولة في الريف، وذلك من خلال بلورة "برنامج قومي شامل للتنمية الريفية المتكاملة" تتضافر وتتكامل فيه الجهود الشعبية والحكومية من أجل نهضة ريفية حقيقية طال انتظارها.

ثالثاً- الإطار العام للبرنامج القومي للتنمية الريفية "شروق"

أف- خلفية عامة

تبيّن فيما سبق عرضه أهمية موقع الريف بالنسبة للمجتمع المصري، فهو الأصل الذي تكونت منه حضارة مصر القديمة، وبتماسكه وصلابته قامت الدولة المصرية منذ فجر التاريخ وحافظت على استمرار بقائها. ومازال الريف، الذي يمثل أبناؤه نحو ٥٦ في المائة من جملة السكان، المصدر الأساسي لثروة مصر الحقيقية، أي البشر. ومازال أيضاً المورد الفعال في سد حاجة سكان البلاد من الغذاء والكساء ومواد الصناعة والتشييد.

وبرغم هذا، فقد تبيّن أيضاً ما حاق بالريف وأهله من شتى صور التجاهل والإهمال والإستنزاف والإستغلال على مر العصور وتعاقب الأجيال. ولعل من أبلغ هذه الصور: حرمان الفلاح المصري من حقه الكامل في ملكية أرضه عبر قرون ممتدة ولم ينتهي هذا الحرمان إلا منذ عام ١٨٩١ فقط؛ نظم الضرائب والسخرة والادارة الظالمة؛ استنزاف موارده لصالح الحضر؛ والتدني الذي لا تخطئه عين لمستوى الخدمات المتاح للريف مقارناً بالحضر. ومنذ أواخر الأربعينات بدأ اهتمام محدود بالريف، زاد نسبياً بعد قيام ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢، وارتفع أكثر بعد بدء تطبيق نظام الادارة المحلية عام ١٩٦٠. وفي غضون الثمانينات شهد الريف عدداً ضخماً من البرامج والمشروعات القطاعية التي سعت لإحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية جزئية، لكنها افتقدت روابط التنسيق والتكامل من جهة، أو افتقدت الإنطلاق من رؤية استراتيجية شاملة من جهة أخرى. وبرغم محاولات إجتذاب المشاركة الشعبية في هذه البرامج والمشروعات، فإن قرون الإهمال والإستنزاف والظلم الاجتماعي أورثت الفلاح المصري سمات شخصية وخصائص نفسية وسلوكيات عملية يصعب اعتبارها مواتية لتحقيق المشاركة الشعبية الفعالة في جهود التنمية المأمولة. هذا بالإضافة لاستمرار العديد من القيود التشريعية والتنظيمية التي تحدّ من انطلاق هذه المشاركة الشعبية، فضلاً عن الاتجاهات غير المشجعة لدى بعض القيادات الوسطى والقاعدية المسؤولة عن الجهود الحكومية في الريف والتي لازالت تعتبر التنمية مجرد خدمات تتاح للقرية تفضلاً من جانب الدولة.

وهي الأمور التي تناولها البحث التمهيدي في مقدمة هذه الدراسة للتأكيد على الحاجة الملحة "لبرنامج قومي للتنمية الريفية المتكاملة" يقوم على مفهوم محدد واستراتيجية واضحة، تلتف حوله وداخله كل الجهود الحكومية والشعبية، من أجل نهضة ريفية حقيقية تكون في حد ذاتها محور وأساس النهضة المصرية الحديثة المنشودة.

باء- المفهوم المحدد للتنمية الريفية المتكاملة

في إطار البرنامج القومي فإن المفهوم المحدد للتنمية الريفية المتكاملة يتضمن أنها: "عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل المتكامل لجميع نواحي الحياة في المجتمع المحلي، يقوم بها أبناؤه بنهج ديمقراطي، وبكاتف المساعدات الحكومية".

ويشمل هذا المفهوم عشرة مكونات متفاعلة آنياً، غير قابلة للتفرد أو الانفصال، هذه المكونات تحدد أن التنمية الريفية المتكاملة، هي:

عملية: أي سلسلة متتالية من الأنشطة عبر فترة زمنية معينة؛

تغيير: تنقل المجتمع المحلي إرادياً وقصداً من حال إلى حال؛

ارتقائي: حيث الحال الجديد للمجتمع أفضل من حاله السابق بمعايير المثل العليا المستمدة من القيم الروحية مثل الحق، الخير، العدل، الجمال، والأمان. وهو ارتقاء مستمر حيث يفضي كل مستوى يتحقق إلى طموح جديد لمستوى أعلى، بما يفرض استمرارية واستدامة وتواصل التنمية لصالح الجيل الراهن والأجيال التالية؛

مخطط: أي مرتبة ومنسقة الخطى، محسوبة التوقعات تكلفة وعوائد، تتوزع خلالها الأدوار والمسؤوليات في برنامج زمني، قابلة لقياس النتائج وتقييم الإنجازات؛

نهوض شامل: أي تغييراً ايجابياً كلياً وعماماً وليس جزئياً أو قطاعياً، ومن ثم يتناول التغيير النسق المجتمعي المحلي، بمختلف نظمه الفرعية، من ناحيتي البناء والوظائف في آن واحد؛

نهوض متكامل: أي أن أوجه التغيير متداخلة مترابطة عضوياً، تكمل عناصرها بعضها بعضاً في منظومة كلية، تمتد كي تكون التنمية الريفية متكاملة مع التنمية القومية؛

تغطي جميع نواحي الحياة في المجتمع المحلي: اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً، في تزامن أني متنسق ومتوازن الاهتمام؛

يقوم بها أبناء المجتمع المحلي: حيث يعتمد التغيير التنموي أساساً على المشاركة الشعبية الفعالة فكرياً وتخطيطياً وتنفيذياً، في إطار منظم يعبئ ويوظف الموارد المحلية المتاحة؛

تتم بنهج ديمقراطي: بما يتيح إسهام كافة أبناء المجتمع المحلي، بالرأي والفعل، في جهود تنميته، على أساس من تكافؤ الفرص، ومن خلال القبول والإقتناع، وبما يحقق عدالة المشاركة في تحمل أعباء التنمية، وأيضاً عدالة توزيع عوائدها؛

وتكاتف المساعدات الحكومية: كمساندة للجهود الأهلية والتي تُعد هي الأصل والأساس، كما أن الجهود الحكومية أياً كانت أشكالها ومصادرها يجب أن تكون مترابطة ومتكاملة فيما بينها، وتؤكد على تعميق اللامركزية تخطيطياً وتنفيذياً.

جيم - الأهداف

١- يتضمن الهدف الاستراتيجي (بعيد المدى) للتنمية الريفية المتكاملة شقين يجب أن يتحققا معاً في تزامن آني، وهما:

- (١) التقدم المستمر في نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلي؛
- (٢) الإرتقاء المتوالي بمستوى مشاركتهم الفعالة في إحداث هذا التقدم.

وللتأكيد، فإن الشق الثاني، وإن كان يمثل وسيلة للتنمية، فهو أيضاً هدفاً جوهرياً لها لا يمكن التغاضي عنه. وتحقيقاً لاستمرارية التقدم في نوعية الحياة وتوالي الإرتقاء بالمشاركة الشعبية في إحداثه، فإن تغييرات جذرية في بناء ووظائف النسق المجتمعي المحلي ونظمه الفرعية يجب أن تتحقق كأهداف وسيطة أو عامة. وتشمل هذه الأهداف العامة ما يتعلق بتنمية كل من الموارد المادية، الموارد البشرية، والموارد المؤسسية في المجتمع المحلي.

٢- الأهداف العامة للتنمية الريفية المتكاملة

(أ) التنمية البيئية المحلية

- (١) استمرارية قدرة الموارد البيئية المتاحة على التجدد المستقبلي وتواصل تنميتها لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة؛

(٢) والتحسين المستمر لمستوى البيئة المعيشية للمواطنين وذلك من خلال إصاحاح شامل وعادل لمكونات هذه البيئة وفي مقدمتها مرافق البنية الأساسية.

(ب) التنمية الاقتصادية المحلية

- (١) زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين، وتقريب الفوارق الدخلية فيما بينهم؛
- (٢) زيادة فرص العمل المستقر والمنتج؛
- (٣) وتنويع مصادر الدخل المحلي اعتماداً على تصنيع الريف.

(ج) التنمية البشرية المحلية

- (١) ضبط معدلات النمو العددي لتتناسب مع معدلات نمو الموارد المادية المتاحة؛
- (٢) التوزيع الجغرافي للسكان بما يناسب التوزيع الطبيعي للموارد المادية المتاحة؛
- (٣) رفع مستوى الخصائص النوعية للمواطن وخاصة الصحية والتعليمية والمهارية وغيرها، رفعاً كمياً ونوعياً، ومن خلال عدالة توافر خدمات التنمية البشرية؛
- (٤) الإرتقاء بالنظام القيمي، وترسيخ موضوعية التوجهات الفكرية، وإعلاء الشعور الفردي بالمسؤولية المجتمعية وممارسته العملية خلال المشاركة الشعبية المنظمة؛
- (٥) والمشاركة الفعالة للمرأة في جهود التنمية، وتعظيم الإعتماد على الشباب في كافة أنشطتها، وتحقيق أمان الطفولة، وإدماج الفئات الاجتماعية الهامشية.

(د) التنمية المؤسسية

- (١) الزيادة المستمرة في الإعتماد على المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال رفع كفاءة المنظمات الأهلية الاختيارية الديمقراطية ذاتية الإعتماد في: تعبئة وتنظيم هذه المشاركة، وعدالة اقتسام أعباء التنمية، وعدالة توزيع عوائدها؛
- (٢) التعميق المستمر للأمركية في التنمية المحلية وذلك بالزيادة المضطردة لأدوار ومسؤوليات المنظمات المحلية في هذه التنمية؛
- (٣) تحقيق درجات أعلى للتساند الوظيفي والتكامل العضوي فيما بين الجهود الحكومية، وبينها وبين الجهود الأهلية المنظمة في أنشطة التنمية المحلية؛
- (٤) وتحقيق درجات أعلى من التكامل القائم على العدالة فيما بين تنمية المجتمع المحلي وتنمية المجتمع القومي.

٣- الأهداف المحددة على المستوى المحلي

وهي التي سيتم وضعها وتحديدها الكمي والكيفي على مستوى كل مجتمع محلي مستهدف على حدة، في إطار الأهداف العامة سالفة الذكر.

وسيقوم المجتمع المحلي المقصود بوضع هذه الأهداف المحددة من خلال مشاركة شعبية منظمة أثناء تخطيط برنامجه المحلي للتنمية الريفية المتكاملة. ومن الضروري أن تتضمن هذه الأهداف المحلية مؤشرات تنموية محددة، ذات طبيعة كمية كلما كان ذلك ممكناً، تبين المستويات المستهدف تحقيقها وتغطي مختلف جوانب التنمية الريفية وعلى الأخص ما يتعلق بما يلي:

ترشيد استخدام وصيانة موارد البيئة الطبيعية؛ مياه الشرب والصرف الصحي؛ الإسكان الريفي؛ الطرق والمواصلات والإتصالات؛ الطاقة للإضاءة والتشغيل؛ الدفاع المدني؛ محو الأمية؛ خدمات التعليم النظامي؛ الخدمات الصحية؛ تحسين المستوى الغذائي؛ خدمات رعاية الطفولة؛ خدمات رعاية الأمومة؛ تنظيم الأسرة؛ الخدمات الروحية والدينية؛ خدمات الإعلام والإتصال؛ خدمات التأهيل والتدريب؛ الخدمات الثقافية؛ خدمات التكافل الاجتماعي؛ خدمات الإدارة والأمن؛ خدمات العدالة؛ خدمات الترويج؛ مشاركة المرأة؛ الخدمات الشبابية؛

زيادة الانتاج المحلي الطبيعي؛ زيادة القيمة المضافة للإنتاج المحلي؛ زيادة القوى البشرية النشطة اقتصادياً؛ زيادة متوسط الدخل الفردي والأسري؛ تقريب الفوارق الدخلية الفردية والأسرية؛ تنويع مصادر الدخل المحلي؛ تصنيع الريف؛ زيادة الاستثمار المحلي؛ إدماج الفئات الهامشية؛ المشاركة الشعبية في التنمية؛ اللامركزية؛ فاعلية المنظمات الأهلية؛ والممارسة الديمقراطية.

دال - الأساليب

١- يصعب وضع قائمة محددة للأساليب التي يمكن اتباعها لتحقيق الأهداف التنموية في "جميع" المجتمعات المحلية المستهدفة، وذلك نظراً لأن "المشاركة الشعبية" تُعد هدفاً استراتيجياً للتنمية الريفية، وهي تختلف في أنماطها المقبولة مجتمعياً من مجتمع ريفي لآخر حسب حجم ومستوى خبراته وثقافته المحلية وتراكيبه الاجتماعية. لذلك، يمكن فقط وضع "إطار عام" محدّد يبين الحدود التي يجب أن تندرج ضمنها أساليب وطرق إنجاز الأهداف التنموية، بما يحقق إتساق هذه الأساليب مع تلك الأهداف، أي تناسق الوسائل مع الغايات.

٢- الإطار المحدّد للأساليب التنموية

(أ) الإعتماد على استثارة القوى والدافعيات الداخلية المحلية كي تطالب بالتغيير التنموي وتحققه، ومراعاة عدم فرض هذا التغيير من خارج المجتمع المحلي. ويشمل ذلك الحالات التي تتطلب تدخلاً تشريعياً أو تنظيمياً من مستويات مركزية، حيث يجب أن يأتي هذا التدخل المركزي من خلال استثارة مطالبه محلية واعية بمدها وأهدافه؛

(ب) الإعتماد في استثارة المجتمع على الإقناع العقلي والمنطقي القائم على أسس موضوعية، وليس الإرغام أو القهر أو المصادرة أو الإستمالة العاطفية المجردة وغير المؤيدة بالمعايير الموضوعية؛

(ج) الإعتماد على المشاركة الشعبية المحلية المبنية على إذكاء الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية عن التنمية الريفية لدى مواطني المجتمع المحلي، وذلك من خلال ممارستهم الفعلية لهذه المسؤولية عند اختيار وتخطيط وتمويل وتنفيذ وتقييم برامج وأنشطة التنمية المحلية؛

(د) الإعتماد على العمل المجتمعي المؤسسي من خلال منظمات أهلية، طوعية (إختيارية)، ذاتية الاعتماد، لتقوم بتعبئة وحشد موارد المجتمع المحلي وتنظيم المشاركة الشعبية في جهود تنميته، وتحقيق عدالة إقتسام فرص وأعباء التنمية، وأيضاً عدالة توزيع

عواندها بين كافة أبناء المجتمع المحلي بمختلف فئاتهم، وتراعي العدالة بين حقوق الجيل الحاضر والأجيال القادمة في الفرص التنموية؛

(هـ) الإعتماد على التكامل العضوي والتساند الوظيفي بين جميع أنشطة التنمية الريفية أيا كانت مصادرهما والأطراف المسؤولة عنها، شعبية أو حكومية، وتأكيد الإدراك المتبادل لهذا التكامل وجوهريته لدى كافة المشاركين في تلك الأنشطة؛

(و) الإعتماد على المنهج العلمي في كافة مراحل إعداد وتخطيط وتنفيذ وتقييم أنشطة التنمية الريفية، وذلك من خلال معونة فنية تقدم للمجتمع المحلي بمفهوم تبادل الخبرة وليس فرضها؛

(ز) إن الجهود الحكومية في أنشطة التنمية الريفية هي جهود مكملة ومساعدة للجهود الأهلية غير الحكومية المنظمة، وتحقق تعميق اللامركزية، وعدالة توزيع الموارد القومية بين المجتمعات المحلية. وتقوم الجهود الحكومية بأدوار تنفيذية فعالة في الأنشطة التنموية ذات الطبيعة العامة، وتعمل باعتبارها سلطة اجتماعية مفوضة قابلة للمساءلة أمام المجتمع المحلي، وترعى ضبط توجهات وفاعليات التنمية المحلية في إطار التنمية القومية والتشريعات والقوانين السارية؛

(ح) مهما كانت الأساليب التنموية المستخدمة، فإنها يجب أن تحافظ على فرص استدامة وتواصل واستمرارية التنمية مراعية العدالة بين حقوق الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة؛

(ط) مهما كانت الأساليب التنموية المستخدمة، فإنها يجب ألا تتعارض مع القيم الاجتماعية الأساسية للمجتمع المستمدة من عقيدته الدينية الخالصة النقية والتقاليد الاجتماعية الراسخة التي تحافظ على صلابة وتماسك ووحدة المجتمع؛

(ي) إن التغيير التنموي هو عملية تراكمية تجري خلال مدى زمني يختلف طوله بحسب الظروف الخاصة بكل مجتمع محلي، ومن الضروري تقدير هذا المدى الزمني للتنمية وقبوله دون تسرع يجهض فرصها.

هاء- منهجية العمل

١- على المستوى العام (المرحلة التجهيزية للبرنامج وتشمل):

- (أ) بناء رأي عام مستنير وموضوعي يتبنى فكرة البرنامج القومي؛
- (ب) بلورة آليات تحقق تكامل الأنشطة الحكومية والشعبية في التنمية الريفية، وذلك على المستوى القومي والإقليمي والمحلي؛
- (ج) إعداد القيادات المسؤولة عن توجيه الجهود الحكومية والشعبية في البرنامج؛
- (د) والدعم الفني لإعداد مخطط البرنامج القومي وبرمجته الزمنية حتى نهاية العقد على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.

٢- على المستوى الخاص في كل وحدة محلية ريفية ينفذ بها البرنامج (وتشمل منهجية البرنامج المراحل الخمس التالية):

(أ) (المرحلة الأولى): التعرف

وتستهدف هذه المرحلة رسم خريطة اقتصادية اجتماعية للمجتمع الريفي المحلي ويتضمن ذلك جمع وتحليل معلومات عن:

- (١) الموارد الطبيعية والمادية المتاحة وأوجه وتقنيات استغلالها الراهن؛
- (٢) الموارد البشرية وخصائصها وأنشطتها؛
- (٣) الخدمات المتاحة كماً ونوعاً؛
- (٤) المنظمات الاجتماعية الأهلية غير الحكومية ومواردها المادية والبشرية وأنشطتها؛
- (٥) النسق الاجتماعي القائم (القيم، التقاليد والعادات، الفئات الاجتماعية، وبناء القوة والاتصال)؛
- (٦) والخبرة التنموية السابقة لدى المجتمع المحلي.

(ب) المرحلة الثانية): تحريك المجتمع

وتستهدف تركيز انتباه المجتمع المحلي على إمكانياته وموارده غير المستغلة بكفاءة، والوقوف على مشاكله واحتياجاته التنموية، واستثارة مشاركة أبنائه للتفكير في كيفية تحسين الأوضاع من خلال جهودهم الذاتية بالدرجة الأولى، ومساندة الحكومة بالدرجة الثانية. وتشمل هذه المرحلة ما يلي من مسائل:

- (١) عرض نتائج مرحلة التعرف على القيادات المحلية لبلورة توجهات عامة ومشاركة لديهم؛
- (٢) عرض نتائج مرحلة التعرف على القاعدة العريضة من أهالي المجتمع خلال لقاءات مصغرة قطاعية وجغرافية؛
- (٣) إحاطة أبناء المجتمع بنماذج وخبرات تنموية مطبقة فعلاً في مجتمعات محلية مشابهة (داخلياً وخارجياً)؛
- (٤) وتنشيط ذاكرة المجتمع بخبراته التنموية السابقة وربطها بفرص جديدة للتنمية المحلية.

(ج) المرحلة الثالثة): التخطيط

وتستهدف هذه المرحلة وضع خطة للتنمية الريفية المتكاملة تحقق تطلعات أبناء المجتمع المحلي بكافة تفاصيلها الفنية وبرمجتها الزمنية وتوزيع أدوارها على المنظمات والأفراد المشاركة في تنفيذها. وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

- (١) بلورة قائمة متفق عليها للمشاكل والفجوات التي تواجه التنمية المحلية؛
- (٢) ترتيب أولويات المشاكل وفقاً للإمكانيات الذاتية المحلية المتاحة لمواجهتها؛
- (٣) تحديد طبيعة البرامج التنموية التي يمكن اقتراحها للتغلب على المشاكل وفق أولوياتها، وتعيين المشروعات التي يمكن أن تتضمنها هذه البرامج؛
- (٤) دراسة الجدوى الفنية والمالية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية لكل مشروع مرشح كي تتضمنه خطة التنمية المحلية؛
- (٥) وضع التصور النهائي لخطة التنمية المحلية منضمة فقط المشروعات ذات الجدوى؛
- (٦) وتوزيع أدوار ومسؤوليات التنفيذ على المنظمات والأفراد.

(د) (المرحلة الرابعة): التنفيذ

وتستهدف هذه المرحلة ترجمة خطة التنمية الريفية المحلية وبرامجها ومشروعاتها إلى واقع عملي من خلال قيام كل منظمة وفرد بمهامه وأدواره حسب الخطة ووفق تتابعها الزمني.

(هـ) (المرحلة الخامسة): التقييم

وتستهدف هذه المرحلة قياس وتقدير كمّ ونوعية ما تمّ إنجازه من أهداف خطة التنمية المحلية، وهي مرحلة لا تقع فقط في نهاية البرنامج أو بعد تنفيذه، بل انها مطلوبة لكل مرحلة من مراحل العمل التنموي الأربع السابقة، ويتم على أساسها تخطيط البرامج التنموية التالية.

واو - مجالات المشروعات في خطط التنمية الريفية

مع التأكيد على خصوصية ظروف كل مجتمع محلي مستهدف "بالبرنامج"، وضرورة أن تكون خطة التنمية الريفية في إطار محلي البناء والتشكيل، وأن تكون المشروعات التي سيتردد فيها خاضعة مسبقاً لدراسات جدوى فنية ومالية واقتصادية واجتماعية وبيئية، فإنه يمكن وضع إطار عام لمجالات المشروعات التنموية الريفية، وطرح بعض أمثلة لهذه المشروعات على النحو التالي:

١- مشروعات البنية الأساسية، ومن نماذجها: مياه الشرب؛ الصرف الصحي؛ الطرق؛ المعديات والكباري؛ الكهرباء والطاقة؛ الدفاع المدني؛ النظافة والتجميل؛ التخطيط العمراني؛ البريد والاتصالات؛ الأسواق العامة؛ نقاط الذبيح؛ معالجة المخلفات البشرية (القمامة)؛ خدمات الري والصرف العام؛ وحماية البيئة.

٢- مشروعات التنمية البشرية، ومن نماذجها: الخدمات التعليمية؛ الخدمات الصحية؛ الخدمات الثقافية؛ الخدمات الروحانية؛ الخدمات الإعلامية؛ الخدمات الشبابية؛ خدمات الطفولة؛ خدمات تنمية المرأة؛ الخدمات الترويحية؛ خدمات المتقاعدين والمعاقين؛ خدمات المعلومات؛ خدمات التدريب؛ خدمات تنظيم الأسرة؛ خدمات محو الأمية؛ خدمات التكافل الاجتماعي؛ وخدمات رعاية الموهوبين.

٣- مشروعات التنمية الإقتصادية، ومن نماذجها: تحسين ورفع خصوبة الأراضي؛
الصرف المغطى؛ تطهير المراوي والمصارف الخاصة؛ الميكنة الزراعية؛ الزراعات
المحمية؛ الإرشاد الزراعي؛ الخدمات البيطرية؛ المقاومة الزراعية الجماعية؛ تسمين ماشية؛
إنتاج داجني؛ تصنيع أعلاف؛ تصنيع مخلفات الحقل؛ تجهيز منتجات للتسويق؛ تسويق تعلقوني
للمنتج والمستهلك؛ إنتاج عسل؛ تربية أسماك؛ إنتاج حرير طبيعي؛ إنتاج وتصنيع ألبان؛ تقطير
زيوت نباتية؛ صناعة بيئية (جريد، كلیم، فخار....)؛ إنتاج ملابس؛ تريكو ونسيج؛ صناعات
خشبية؛ صناعات جلدية؛ صناعات بلاستيك؛ صناعات رخام وبلاط؛ صناعة تلج؛ صناعات
هندسية ومعدنية؛ صناعات دقيقة وإلكترونية؛ مراكز خدمات آلية؛ مراكز إصلاح وصيانة؛
محطات وقود وتشحيم؛ نقل ركاب؛ نقل بضائع؛ منافذ توزيع متنوعة؛ وسياحة ريفية.

زاي- استراتيجية برنامج "شروق"

رُسمت استراتيجية برنامج "شروق" بما يتسق مع الخطط الخمسية للدولة حتى عام
٢٠١٧ ذلك على النحو التالي: خطة الإرساء، (١٩٩٢-١٩٩٧)، (١٩٩٧-٢٠٠٢)؛ خطة
الإنتلاق، (٢٠٠٢-٢٠٠٧)؛ خطة التوجه، (٢٠٠٧-٢٠١٢)؛ وخطة الإستدامة،
(٢٠١٢-٢٠١٧).

١- خطة الإرساء (١٩٩٤-٢٠٠٢)

لقد اتخذت الدولة قرارها بإدراج برنامج "شروق" ضمن خطة التنمية القومية
(١٩٩٢-١٩٩٧) في منتصف سنوات هذه الخطة، وتحديدًا بعد إقرار "البرنامج" في المؤتمر
القومي للتنمية الريفية (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤). وتضمن ذلك بدء تدخل "البرنامج" في
٢٦ وحدة محلية قروية بمعدل وحدة واحدة بكل محافظة يتم اختيارها على أساس: أن تكون
الأكثر حرماناً من الخدمات؛ وأن تكون الأكثر استعداداً للمشاركة الشعبية في التنمية. على أن
يزداد تدريجياً عدد "الوحدات القروية" التي يتدخل فيها "البرنامج"، بحيث يطبق في جميع قرى
البلاد خلال مدة سبع سنوات.

ونظراً للأضرار الناجمة عن السيول التي اجتاحت عدداً كبيراً من قرى صعيد مصر
في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (بعد إقرار البرنامج من المؤتمر القومي بنحو أسبوعين فقط)
فقد وجّه سيادة رئيس الجمهورية تعليماته لإعطاء أولوية للقرى المتضررة بالسيول كي
يتضمنها برنامج "شروق" في عامه الأول دون انتظار لدورها المرسوم في البرنامج. وبذلك
فقد أعيد تصميم التتابع الزمني لبدء عمل برنامج "شروق" في مختلف قرى الجمهورية وفق
التتابع الذي يوضحه الجدولان (٢) و(٣).

وبالإضافة الى إعادة بناء القرى المضارة بالسيول على أسس عصرية، فإن استراتيجية "الإرساء" لبرنامج "شروق" على مدار سنوات الخطة الخمسية (١٩٩٢-١٩٩٧)، وكذلك سنوات الخطة الخمسية (١٩٩٧-٢٠٠٢)، تضمنت أن يتم تنفيذ جميع الجهود الحكومية والشعبية الموجهة للتنمية الريفية في كافة قرى مصر من خلال البرنامج القومي "شروق". بما يعني أن يكون الجهد الشعبي التنموي هو الأصل والأساس في كافة عمليات التنمية تفكيراً وتخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً وتقويماً، وأن تتكاتف جميع الجهود الحكومية لمساندة الجهود الشعبية ودعمها فنياً ومادياً في منظومة كلية متناسقة تكفل تواصل هذه التنمية واستدامتها في إطار خطط تنموية صاغتها القواعد الشعبية برؤيتها ورغبتها بما يسهم في تأكيد واقعية الخطة القومية وضمان أعلى مستويات في إنجازها.

الجدول ٢ - التتابع الزمني لدخول برنامج "شروق" في مختلف قرى الجمهورية

ملاحظات	وحدات بعد فيها خطط للمشروعات	وحدات نفذ بها مشروعات	عدد الوحدات التي يشملها البرنامج		العام
			وحدات محلية قروية	قرى	
من بينها ٥٧ وحدة مضارة بالسيول ووحدة بكل محافظة في الجمهورية	٢٦	٥٧	٤٠٧	٨٣	١٩٩٥/١٩٩٤
أضيفت ثلاث وحدات بكل محافظة	٧٨	٨٣	٧٨٠	١٦١	١٩٩٦/١٩٩٥
أضيفت أربع وحدات بكل محافظة	١٠٤	١٦١	١٢٩٠	٢٦٥	١٩٩٧/١٩٩٦
أضيفت ثماني وحدات بكل محافظة	٢٠٨	٢٦٥	٢٣١٠	٤٧٣	١٩٩٨/١٩٩٧
أضيفت ثماني وحدات بكل محافظة	٢٠٨	٤٧٣	٣٣٤٠	٦٨١	١٩٩٩/١٩٩٨
أضيفت ثماني وحدات بكل محافظة	٢٠٨	٦٨١	٤٣٥٠	٨٨٩	٢٠٠٠/١٩٩٩
أضيفت الوحدات المتبقية في جميع المحافظات مع الزيادة المحتملة في عددها خلال السنوات القادمة	١٧١	٨٨٩	٤٨٠٠	١٠٦٠	٢٠٠١/٢٠٠٠

المصدر: وزارة الادارة المحلية، البرنامج القومي، حزيران/يونيو ١٩٩٦، ص ٢٥.

الجدول ٣ - (تابع)

الإجمالي	سنوات الخطة										المحافظة	
	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٠/١٩٩٩	١٩٩٩/١٩٩٨	١٩٩٨/١٩٩٧	١٩٩٧/١٩٩٦	١٩٩٦/١٩٩٥	١٩٩٥/١٩٩٤					
٣٠	٥	٦	٨	٥	٣	٢	١				اسوان	
٤٣	٩	١٠	٨	٧	٥	٣	١				مطروح	
٨١	١٨	١٧	١٨	١٧	٥	٥	١				شمال سيناء	
٨	-	-	-	٣	٣	١	١				جنوب سيناء	
١٧	-	-	٥	٥	٤	٢	١				الوادي الجديد	
١٢	٢	٢	٢	٢	١	١	١				البحر الاحمر	
٣	-	-	-	-	١	١	١				الاسكندرية	
٢	-	-	-	-	-	١	١				بورسعيد	
٢	-	-	-	-	-	١	١				السويس	
١٠	١٠											* وحدات محلية قروية ينتظر إنشاؤها خلال الفترة القادمة في محافظات يتم تحديدها
١٠٦٠	١٧١	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	١٠٤	٧٨				الإجمالي	

المصدر: وزارة الادارة المحلية، البرنامج القومي، حزيران/يونيو ١٩٩٦، ص ٣٦.

ونظراً لحدائث البرنامج القومي من جهة، والميراث المتقل من التشكك لدى جماهير الريفيين تجاه الكثير من الجهود الحكومية من جهة أخرى، وضعف الوعي الثقافي العام لدى غالبية الريفيين من جهة ثالثة، فإن أنشطة التنمية الريفية خلال الخطة الراهنة (١٩٩٢-١٩٩٧)، والخطة الخمسية التالية ١٩٩٧-٢٠٠٢ تركز أساساً على تلبية المطالب الجماهيرية العاجلة والملحة من وجهة نظر المواطنين. وهي المطالب التي تعكس مصالحهم كما يدركونها بدرجة أكبر مما تعكس احتياجات التنمية الشاملة المتواصلة، مع بذل الجهود العلمية والفنية لتحويل احتياجات التنمية الفعلية الى مطالب جماهيرية من خلال الإقناع العقلي والمنطقي.

وكذلك، نظراً للتدني النسبي للدخول الريفية، والإرتفاع النسبي لفائض القوى العاملة، فإن حجم المشاركة الشعبية المالية في تحمل أعباء التنمية لن يكون مرتفعاً في البداية. ومن ثم فإن استراتيجية التنمية الريفية في هذه الخطة ستعطي اهتماماً أكبر لمحور التنمية الاقتصادية خلال توسيع قاعدة المشروعات الصغيرة المولدة للدخل التي تستخدم تقنيات مكثفة لعنصر العمل. وهو الأمر المعول عليه لزيادة الدخل الريفية وإتاحة فرص أوسع مستقبلاً لزيادة الإسهام الشعبي في تمويل التنمية.

ومن المفضل أن تكون هذه المشروعات الاقتصادية على مستوى القرية الواحدة^(٣) بحيث تتصف بدرجة متصاعدة من التكامل العضوي فيما بينها، فيما يشبه خطوط الإنتاج الريفي الذي يتكون كل منها من وحدات إنتاجية خاصة صغيرة تعتمد على بعضها البعض في توفير مدخلات الإنتاج واستخدام مخرجاته والإضافة المتتابة لمنافع هذه المنتجات حتى تصبح جاهزة للإستهلاك النهائي في صورته المتعددة، فضلاً عن أنشطة تسويقها محلياً وخارجياً. وسيكون مفيداً تشجيع إقامة وحدات خدمات إنتاجية تقدم خدماتها الاقتصادية للمشروعات الصغيرة التي تحتاجها بدلاً من تحميل هذه المشروعات الاقتصادية بتكاليف استثمارية كبيرة لتغطية تكاليف اقتناء معدات وآلات ضرورية من جهة، وغير متكررة الاستخدام في الإنتاج بصورة كبيرة من جهة أخرى. وكذلك سيكون مهماً تشجيع إقامة وحدات إنتاجية تقوم بعمليات التجميع النهائي للمنتجات الجزئية أو المضافة التي تعمل فيها عدد من المشروعات الصغيرة. كما سيكون من المهم تشجيع توافر مشروعات الخدمات التسويقية (مثل، التجميع والتجهيز والفرز والتدريج، والتعبئة، والتغليف، والنقل، والتخزين المتنوع، والتوزيع على الأسواق بأنواعها الكبيرة والصغيرة، ومعارض البيع الدائمة والموسمية)، مع ربطها عضويًا بالمشروعات الإنتاجية السلعية. وسيتم تشجيع أنماط العمل

(٣) يشير التقسيم الإداري في جمهورية مصر العربية بأن "القرية" هي عبارة عن تجمع عمراني يبلغ متوسط عدد سكانه حوالي ٧ آلاف نسمة. وتضم إدارياً مجموعة من "العزب" و "النواحي" التي تتبع نطاقها الجغرافي أو الإداري.

التعاوني المنظم بين هذه المشروعات الصغيرة. وسيكون أيضاً من المهم تبني مشروعات تنمية بشرية مكملة، من أمثلتها: التدريب المهني المهاري والتحويلي لإعداد القوى العاملة الراغبة في الإشتغال بهذه الأنواع من المشروعات الصغيرة؛ تدريب لصغار منظمي الأعمال الذين سيديرونها، المشورة والدعم الفني لهذه المشروعات الصغيرة في بواكير حياتها الإنتاجية حتى تمر بفترة الميلاد والتواجد السوقي الصعبة؛ وتوفير المعلومات التي تعين كافة الأطواف على اتخاذ القرار الرشيد مع الربط التدريجي لهذه المعلومات بما هو متاح على المستوى الدولي كي تؤخذ في الإعتبار عند اتخاذ القرار المحلي.

وسوف يكون جهد المعونة الفنية، التي ينظمها "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" لقرى برنامج "شروق"، مركزاً على توافق أنشطة التنمية الاقتصادية في خطة تنمية كل قرية مع مطالب أهاليها إضافة للتركيز على خلق روابط متدرجة بين المشروعات على مستوى القرى والمراكز ثم المحافظة والإقليم التخطيطي وصولاً إلى المستوى القومي.

ونظراً لندرة الموارد القومية بصفة عامة، فقد يكون من الضروري اقتصار التمويل المتاح للتنمية الاقتصادية الريفية على المشروعات والأنشطة الواردة في خطط تنمية القرى تشجيعاً على الإلتزام بها. وهو التمويل الذي سيكون على شكل قروض ميسرة مبسطة الإجراءات على غرار ما يقدمه حالياً "صندوق التنمية المحلية" التابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية" والذي ألزم نفسه بقصر قروضه على تمويل المشروعات الواردة في خطط تنمية القرى الموضوعية محلياً في إطار برنامج "شروق". لذلك يستلزم النظر في تخصيص موارد "الصندوق التنمية المحلية" من "بنك الإستثمار القومي" بصورة قروض ميسرة طويلة الأجل، إضافة للنظر في تخصيص جانب من المنح والمساعدات الأجنبية لزيادة القدرات الإئتمانية. لهذا وإلى جانب الأنشطة الاقتصادية، فسوف يستمر برنامج "شروق" في اهتمامه بالمجالات الثلاثة المكتملة للتنمية الريفية، وهي: التنمية البيئية، والتنمية البشرية، والتنمية المؤسسية.

في مجال التنمية البيئية، يتوقع أن تعطى الأولوية لمشروعات الصرف الصحي ومياه الشرب، بالتنسيق والتكامل مع الخطة القومية لقطاع المياه والصرف الصحي. مع التأكيد على ضرورة الإلتزام بمبدأ المشاركة الشعبية في كافة مراحل العمل في هذه الأنشطة، حتى بالنسبة لإدارة المشروع بعد إتمام تنفيذه، برغم احتياجها الى دعم فني من نوع متميز سيتكامل فيه جهد "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" مع الإمكانيات الفنية "للهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي" والهيئات المقابلة إقليمياً، ومديريات الإسكان بالمحافظات. كما سيلبيها في الأهمية مشروعات مدّ الكهرباء الى مستوى "العزب" و "النجوع" و "الكفور"، وكذلك مشروعات تمهيد ورصف الطرق، الدفاع المدني، والتحسين العمراني.

وفي مجال التنمية البشرية، يتوقع أن تعطى الأولوية لمشروعات بناء وإحلال دور التعليم، بالتنسيق والتكامل مع الخطة القومية لقطاع التعليم. مع التأكيد، أيضاً، على ضرورة الالتزام بمبدأ المشاركة الشعبية في كافة مراحل هذه الأنشطة برغم احتياجها الى دعم فني من نوع خاص سيتكامل فيه جهد "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" مع الإمكانيات الفنية لهيئة الأبنية التعليمية ومديريات الإسكان بالمحافظات. كما يتوقع أن يليها في الأهمية مشروعات توفير الخدمات الصحية والثقافية والإعلامية والدينية والتدريبية، التي ستعطى أهمية خاصة في الدعم والمعونة الفنية ضمن برنامج "شروق" لتوجيه اهتمام المشاركة الشعبية الى مشروعات ذات طبيعة خاصة تلعب دوراً جوهرياً في التنمية الريفية، مثل: مشروعات تنمية المرأة الريفية وإدماجها في جهود التنمية، مشروعات رعاية الطفولة، مشروعات رعاية الشباب، ومشروعات بناء قواعد المعلومات وإتاحتها.

أما في مجال التنمية المؤسسية، يتوقع أن تعطى الأولوية لمشروعات دعم المنظمات الأهلية الإختيارية الديمقراطية حتى تصل الى مرحلة الإعتماد على الذات في أنشطتها كي تقوم بمسؤوليتها الجهرية في استئارة وتحريك وتنظيم الجهود الشعبية للمشاركة في التنمية. وسُعطى اهتمام خاص ببرامج تدريب وتأهيل قيادات هذه المنظمات، ومعها المنظمات الحكومية العاملة في تنمية القرية، لرفع كفاءتهم جميعاً في النواحي المتصلة بأنشطة التنمية، بما في ذلك، توفير الدعم الفني لرفع كفاءة أعمال التخطيط المحلي والمتابعة والتقويم.

وبأخذ كافة هذه المحاور في الإعتبار، فإن الخطة الخمسية (١٩٩٢-١٩٩٧) والخطة الخمسية (١٩٩٧-٢٠٠٢) لبرنامج "شروق" يمكن أن تعتبر خطة البدء لإرساء شعبية التنمية تفكيراً وتخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً وتقويماً، مع دعم فني مكمل ومساند من جانب الدولة.

٢- خطة الإنطلاق: (٢٠٠٢-٢٠٠٧)

تأتي خطة الإنطلاق لبرنامج "شروق" بعد استكمال خطة البدء السابقة، وخلال فترة الخطة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) سيكون برنامج "شروق" منفذاً في جميع قرى البلاد دون استثناء. ويتم من خلال هذا البرنامج تكثيف كل الجهود الحكومية الموجهة لتنمية الريف بصورة متكاملة ومساندة للجهود الشعبية التي سيكون لها القيادة تفكيراً وتخطيطاً. ومن المتوقع أن تكون الثمار الأولى لما بذل من جهود في التنمية الاقتصادية الريفية المخططة قد بدأت في الظهور، ومعها ترشيد مطالب الجماهير بتحويلها من المصالح العاجلة الى الاحتياجات الحقيقية للتنمية. هذا بالإضافة لتوقع ازدياد قدرة الجهود الشعبية على المشاركة، واكتساب الثقة في طاقاتها الذاتية المحلية، وبناء مصداقية للجهود الحكومية المكمل والمساندة.

وسوف يستمر برنامج "شروق" في اهتمامه بالمجالات الأربع للتنمية (البنية الأساسية، التنمية البشرية، التنمية المؤسسية، والتنمية الاقتصادية)، مع الإلتزام الشامل بالتخطيط التنموي فيما بين مستوى القرية والمركز والمحافظات والإقليم التخطيطي والمستوى القومي. وسوف يعطى الإهتمام أيضا باستكمال شبكة البنية الأساسية ورفع مستواها في كافة القرى والتجمعات السكانية الصغيرة. وسوف تشمل تغطية خدمات التنمية البشرية كافة التجمعات حتى مستوى "النجع أو العزبة" في حدود اقتصادية التشغيل لهذه الخدمات. وسيستمر ضخ المزيد من الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية ذات الطبيعة المتكاملة في الريف، لإتاحة مزيد من فرص العمل وزيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين مواصفات المنتج بما يحسن فرص تسويقه خارجيا مع دعمه فنياً ومعلوماتياً.

٣- خطة التوجه: (٢٠٠٧-٢٠١٢)

تأتي خطة التوجه لبرنامج "شروق" للتنمية الريفية بعد استكمال خطة الإنطلاق السابقة، وسوف يستمر تنفيذ البرنامج خلال سنوات الخطة (٢٠٠٧-٢٠١٢) في جميع قرى الجمهورية. وخلال هذه الفترة، سوف تكثف الجهود الحكومية الموجهة للتنمية الريفية بصورة متكاملة مع جهود التنمية الشعبية التي ستستمر في وضعها القيادي لهذه التنمية تفكيراً وتخطيطاً، وأيضاً تمويلاً حيث سوف تزداد قيمة الجهود الشعبية المباشرة عن قيمة إسهامات الدولة، لأول مرة في هذه الخطة، تأكيداً لمفهوم شعبية التنمية ولكون جهد الحكومة هو جهد مكمل ومساند. ومرد ذلك بالدرجة الأولى الى توقع ان التنمية الاقتصادية وجهود تنمية البنية الأساسية والبشرية والمؤسسية، التي بذلت خلال الخطتين السابقتين، قد أثمرت بازدياد قدرة الجهود الشعبية على المشاركة في التنمية واحتلال موقع القيادة لها. وسوف يستمر برنامج شروق في اهتمامه بالتنمية في البنية الأساسية، ولكن بدرجة أقل، بحسب ما تمّ ضخه فيها خلال الخطتين السابقتين، وذلك مقابل الزيادة النسبية في الإهتمام بالتنمية البشرية والمؤسسية مع استمرار تكثيف الإهتمام بالتنمية الاقتصادية ولكن مع زيادة حجم الإسهام الشعبي في تحقيقها والتقليل النسبي من الاعتماد على الاقتراض لتمويل أنشطتها.

٤- خطة الإستدامة: (٢٠١٢-٢٠١٧)

ستكون خطة الإستدامة والتواصل عبر استمرار تنفيذ برنامج "شروق" في جميع قرى الجمهورية بعد استكمال احتياجاتها من البنية الأساسية وخدمات التنمية البشرية وأنشطتها الاقتصادية المتكاملة. وبعد أن تكون الجهود الشعبية قد تبوأَت موقع قيادة التنمية فكراً وتخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً وتقويماً. وسوف يزداد، في هذه الخطة، نصيب الإسهامات الشعبية من اجمالي حجم استثماراتها، مقارنة بنصيب الدولة الذي سيميل الى النقص النسبي بما يؤكد القيادة الشعبية للتنمية. كذلك تزداد أهمية أنشطة التنمية الاقتصادية بصفة عامة لتؤكد على

استيعاب أكبر حجم ممكن من القوى العاملة في الريف. ومن ناحية أخرى، ستزداد استثمارات التنمية البشرية والمؤسسية في مقابل انخفاض نسبي في معدل زيادة مخصصات البنية الأساسية والتي ستركز هذه الخطة بدرجة رئيسية، على إحلال وتجديد تدريجي لما تم إرساءه من هذه البنية الأساسية في الخطط السابقة.

ومن ثم تنطلق جهود التنمية الريفية اعتماداً على المشاركة الشعبية المحلية المتزايدة والمتسعة المدى، بما يعني تركيز هذه الخطة على إطلاق قوى للنمو الذاتي المنتظم في المجتمع المحلي منتقلة بالقرية الى عصر الإزدهار والرخاء في إطار تنمية متواصلة ومستدامة تحقق التجدد المستمر للموارد الطبيعية والمادية والبشرية، كما تحافظ عليها لصالح الأجيال المستقبلية، وترعى تكاملها مع تنمية المجتمع القومي الكبير عبر التكامل الإقليمي.

حاء- الآثار المتوقعة لبرنامج "شروق"

باستكمال تنفيذ استراتيجية برنامج "شروق" خلال خطته الأربع (الإرساء، الإنطلاق، التوجه، والإستدامة) عام ٢٠١٧، فمن المأمول أن تنطلق جهود التنمية الريفية مستدامة إعتماًدا على المشاركة الشعبية المتزايدة والمتسعة المدى، بما يحقق أفضل فرص التنمية القومية، ويسهم في تحقيق الآثار المرجوة لبرنامج "شروق" على المستوى الوطني، وفي مقدمتها:

- ١- زيادة الدخل القومي عبر الإرتقاء بالإنتاج والإنتاجية الريفية وعدالة توزيع الدخل بين المواطنين؛
- ٢- زيادة قيمة الصادرات من خلال الإرتقاء بمواصفات الإنتاج، وتوافر الفائض منه، وإدخال أنواع جديدة من صناعات الريف في قائمة الصادرات؛
- ٣- خفض قيمة الواردات بما سيتحقق من زيادة في الإنتاج والإنتاجية ومن تحسين في مواصفات الإنتاج وتنويعه؛
- ٤- خفض أعباء الدولة في تمويل عمليات التنمية بزيادة الإسهامات الشعبية فيها؛
- ٥- ارتفاع معدلات تشغيل القوى العاملة من خلال إتاحة مزيد من فرص العمل المستقر المنتج، بما يسهم جذرياً في علاج مشكلة البطالة؛

- ٦- تقليل معدلات الهجرة الريفية الى الحضر، وبالتالي الحدّ من ظهور مشاكل "العشوائيات" في المدن بكل أعبائها المالية وتداعياتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية؛
- ٧- الحدّ من تفاقم عدد من المشاكل الخطيرة التي تواجه التنمية القومية، وفي مقدمتها، مشاكل زيادة السكان واختلال توزيعهم الجغرافي وتدني الخصائص النوعية للسكان (صحيّاً وتعليمياً وثقافياً)، والإدمان والانحراف والتطرف؛
- ٨- تحقيق مزيد من الإستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من خلال شعور الريفيين، وهم أكثر من نصف سكان المجتمع، بعدالة ما يحصلون عليه من عوائد للتنمية مقابل ما يتحملونه من أعباء؛
- ٩- تأكيد تواصل التنمية واستدامتها عبر تحولها الى حركة شعبية مستمرة بزيادة الدور المؤسسي للمشاركة الشعبية المنظمة في صنع هذه التنمية.

طاء- العلاقات المؤسسية

- نظراً لقومية "البرنامج"، واتساع نطاق أهدافه، بما يدخل في مسؤوليات جهات عديدة في الدولة، فمن غير الممكن انفراد طرف واحد بتخطيطه والاضطلاع بمسؤولية تنفيذه.
- وفي نفس الوقت، فإن تعدد هذه الجهات التي يدخل "البرنامج" في نطاق مسؤولياتها يفرض ضرورة وجود آليات تحقق العمل التكاملية المنسق بين جهود كافة تلك الجهات، وذلك على المستوى القومي والإقليمي (المحافظات) والمحلي القروي.
- وبالإضافة الى "اللجنة الوزارية" المشكلة "للبرنامج" بقرار مجلس الوزراء، من معالي الوزراء المعنيين، ومتابعة "مجلس المحافظين" لتقارير دورية عن "البرنامج"، فإن آليات عمل برنامج "شروق" تشمل ما يلي:

١- اللجنة القومية للتنمية الريفية

وهي آلية العمل التكاملية "للبرنامج" على المستوى القومي، حيث تتشكل لجنة برنامج "شروق" على المستوى الوطني بقرار من معالي وزير الإدارة المحلية وبرئاسته. وتضم عضوية هذه اللجنة ممثلين لجميع الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة بالتنمية الريفية، وكذلك المنظمات الأهلية وشخصيات عامة وقيادات برلمانية. ويتولى "جهاز بناء وتنمية

القرية المصرية" مهام الأمانة الفنية لهذه اللجنة القومية. وتختص "اللجنة القومية للتنمية الريفية" بالمهام التالية:

- (أ) وضع الاستراتيجية الشاملة للتنمية الريفية وفق فلسفة واضحة؛
- (ب) وضع الخطة العامة "البرنامج القومي للتنمية الريفية" في إطار الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة؛
- (ج) وضع قواعد تخصيص أنصبة الأقاليم والمحافظات والقرى من الموارد المالية القومية المتاحة لتنفيذ البرنامج؛
- (د) تحقيق أعلى درجات التنسيق والتكامل بين جهود كافة الجهات ذات العلاقة بتنفيذ "البرنامج القومي"؛
- (هـ) متابعة مراحل تنفيذ "البرنامج القومي"؛
- (و) اتخاذ القرارات والإجراءات المحققة لتيسير تنفيذ "البرنامج" وحل ما قد يقابله من عقبات؛
- (ز) واقتراح التعديلات أو التغييرات التشريعية والمؤسسية التي قد يتطلبها تنفيذ "البرنامج"، وعرضها على السلطات الدستورية المسؤولة عن إصدارها.

٢- "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية"

يقوم "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" بمهام "الأمانة الفنية" للجنة القومية للتنمية الريفية، وذلك من خلال لجان نوعية وقطاعية يشترك في عضويتها ممثلين للجهات ذات العلاقة. ويتولى الجهاز بصفة خاصة المهام التالية:

- (أ) التحضير والإعداد الفني لما يتم عرضه على "اللجنة القومية" وفق اختصاصاتها؛
- (ب) متابعة تنفيذ قرارات "اللجنة القومية" ورفع النتائج إليها؛

- (ج) تنسيق خطط التنمية القروية في حدود الموارد المتاحة وفق القواعد العامة التي تقرها "اللجنة القومية"؛
- (د) تنفيذ الدراسات والبرامج التدريبية والإتصالية المتعلقة "بالبرنامج"؛
- (هـ) متابعة تنفيذ مشروعات "البرنامج" على المستوى الإقليمي والمحلي؛
- (و) القيام بدور المنسق والمروج لمشاركة جهات المعونة الأجنبية التي يمكن أن تسهم في تنفيذ البرنامج؛
- (ز) تنسيق جهود المعونة الفنية المقدمة "للبرنامج" على كافة مستويات العمل؛
- (ح) وما قد تعهد به إليه "اللجنة القومية" من مهام أخرى لتنفيذ "البرنامج".

٣- لجنة التنمية الريفية "بالمحافظة"

وهي آلية العمل التكاملي "للبرنامج" على المستوى الإقليمي. وتُشكّل في كل محافظة بقرار من "المحافظ" وبرئاسته، وتضم في عضويتها القيادات التنفيذية والشعبية وممثلين للمنظمات الأهلية وعدد من الخبراء. وتتولى "إدارة بناء وتنمية القرية" بالمحافظة مهام الأمانة الفنية لهذه اللجنة الإقليمية (على مستوى المحافظة). وتختص "لجنة التنمية الريفية" بالمحافظة بالمهام التالية:

- (أ) وضع الخطة الإقليمية لتنفيذ "البرنامج القومي" بالمحافظة في إطار الخطة العامة "للبرنامج" التي أقرتها "اللجنة القومية"؛
- (ب) تحقيق أعلى درجات التنسيق والتكامل بين جهود كافة الجهات ذات العلاقة بتنفيذ "البرنامج" على المستوى الإقليمي (المحافظة)؛
- (ج) متابعة وتقييم مراحل تنفيذ "البرنامج"؛
- (د) اتخاذ القرارات والإجراءات المحققة لتيسير تنفيذ "البرنامج" وحل ما قد يعترضه من مشكلات؛

(هـ) ورفع ما قد تراه من مقترحات وتوصيات، لتحقيق مزيد من فرص نجاح "البرنامج"، الى "اللجنة القومية".

٤- لجنة التنمية الريفية "بالمركز"

وهي آلية العمل التكاملية للبرنامج على مستوى المركز الإداري. وتشكل بقرار من المحافظ "برئاسة رئيس" الوحدة المحلية للمركز"، وتضم في عضويتها القيادات التنفيذية والشعبية وممثلين للمنظمات الأهلية وعدد من الخبراء. وتختص بذات مهام "لجنة المحافظة" ولكن على مستوى "المركز الإداري" الواحد.

ويقوم القسم المختص بالتنمية الريفية "بالمركز" بمهام الأمانة الفنية لها.

٥- لجنة التنمية الريفية "بالوحدة المحلية" القروية

وهي آلية العمل التكاملية للبرنامج على المستوى المحلي القاعدي. وتشكل في كل وحدة محلية قروية (أو ظهير ريفي بالمحافظة حسب الأحوال) بقرار من المحافظ برئاسة رئيس "الوحدة المحلية القروية"، وتضم مسؤولي الأجهزة التنفيذية وممثلي المنظمات الشعبية والأهلية والقيادات الطبيعية، وخبراء. ويتولى أمانتها قسم تنمية القرية بالوحدة المحلية القروية. وتختص "لجنة التنمية الريفية" بالوحدة المحلية القروية بما يلي:

(أ) وضع خطة التنمية الريفية المحلية وفق الأولويات التي يقرها مواطنو القرية، ويشمل ذلك تفاصيل البرامج والمشروعات والأنشطة التنموية المحلية بما يحقق كفاءة استغلال الموارد المتاحة سواء الذاتية منها أو المخصصة من المستوى الأعلى؛

(ب) توزيع الأدوار والمسؤوليات على كافة الأجهزة والمؤسسات والمنظمات الشعبية والحكومية المنوط بها تنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة الواردة في خطة التنمية الريفية المحلية، بما يحقق أعلى درجات التنسيق والتكامل بين هذه الجهات؛

(ج) الإشراف على تدبير الإسهامات الشعبية النقدية والعينية التي يرتضيها مواطنو القرية للمشاركة في تنفيذ "البرنامج"؛

(د) متابعة وتقييم مراحل تنفيذ "البرنامج" على المستوى المحلي؛

(هـ) اتخاذ القرارات والإجراءات المحققة لتيسير تنفيذ "البرنامج" وحل ما قد يعترضه من عقبات؛

(و) ورفع ما قد تراه من مقترحات وتوصيات، لتحقيق مزيد من فرص نجاح "البرنامج" الى "لجنة المحافظة".

٦- الوزارات والجهات المركزية

من خلال التنسيق والتكامل في إطار "اللجنة القومية للتنمية الريفية"، وبالتعاون الوثيق مع "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" كأمانة فنية لهذه اللجنة، تتولى الوزارات والجهات المركزية المهام التالية بالنسبة "للبرنامج":

(أ) المشاركة في وضع الخطة العامة "للبرنامج" على المستوى القومي؛

(ب) المشاركة، من خلال المديریات والفروع الإقليمية، في وضع الخطة الإقليمية "للبرنامج" على مستوى المحافظة؛

(ج) المشاركة، من خلال ممثليها التنفيذيين على المستوى المحلي، في وضع خطة التنمية الريفية على المستوى المحلي القروي؛

(د) المشاركة في توفير الدعم والإشراف الفني بما يكفل نجاح تنفيذ "البرنامج" على كافة المستويات (القومي، الإقليمي، والمحلي)؛

(هـ) النقل المتواصل لاختصاصات تخطيط وتنفيذ مشروعات هذه الوزارات والجهات المركزية، والتي لازالت تحتفظ مركزياً بمسؤولية تنفيذها في النطاق الجغرافي للقري، الى السلطات المحلية، بما يحقق التعميق المتواصل للأمركية في التخطيط والتنفيذ، بما يدعم فرص جذب المشاركة الشعبية للإسهام في هذا التخطيط والتنفيذ على المستوى المحلي القروي؛

(و) وبوجه خاص، تتولى وزارات (التخطيط والتعاون الدولي والمالية) مهام العمل على توفير الاعتمادات المالية الحكومية والموارد الأجنبية الممكن تديرها لتمويل احتياجات "البرنامج" في إطار السياسات والخطط التي تقرها "اللجنة القومية للتنمية الريفية"، بما يسمح بتخصيص قدر محدد من هذه الموارد (الحكومية والأجنبية) للمستوى المحلي القروي، وبما يتيح للجان المحلية للتنمية الريفية وضع خططها التنموية المحلية في ضوء هذه

الموارد المخصصة باعتبارها موارد مكملة. وبما يتيح، أيضاً، أن تقرر هذه اللجان، على مستواها، حجم المشاركة الشعبية والموارد والإسهامات الذاتية التي سيتمكن تعبئتها لتحقيق أهداف التنمية الريفية على المستوى المحلي باعتبارها الموارد الأصلية والأساسية "للبرنامج".

٧- الجامعات ومراكز البحث العلمي

وهي التي تتولى توفير الدعم الفني المطلوب لتنفيذ "البرنامج" وخطته ومشروعاته على كافة مستوياته، وعلى الأخص المستوى المحلي القروي، وذلك من خلال مجموعات خبرة فنية، متكاملة التخصصات، تعمل بالتعاون الوثيق مع "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية".

٨- المنظمات الأهلية غير الحكومية

وهي المنظمات المختلفة، مثل، التعاونيات والجمعيات الأهلية بأنواعها، وتتولى المهام التالية:

(أ) الإسهام في تعبئة المجتمع المحلي وتحريك الموارد وتنظيم المشاركة الشعبية في تخطيط وتنفيذ "البرنامج" وخطته على المستوى المحلي القروي؛

(ب) التنفيذ الميداني للمشروعات والأنشطة الواردة في خطة التنمية الريفية المحلية، التي تقع في نطاق أغراضها القانونية، بحسب ما تعهد به إليها "اللجان المحلية للبرنامج".

٩- صندوق التنمية المحلية^(٤)

يتبع هذا الصندوق "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" ويعمل كآلية إقراض للمشروعات والأنشطة ذات العائد المالي التي يتم تنفيذها في المستوى المحلي حسب الخطط المحلية للتنمية الريفية من خلال المواطنين (مفردات القطاع الخاص) والمنظمات الأهلية غير الحكومية.

(٤) يرد في ملحق هذه الدراسة لمحة عامة عن إدارة الصندوق وسياسته الماضية وإستراتيجية عمله في ضوء "البرنامج القومي".

ويركز "الصندوق" على تمويل المشروعات ذات التوجّه المجتمعي (التي تحقق مصالح أصحاب المشروع ومصالح المجتمع المحلي أيضاً)، وكذلك المشروعات التي تحقق نشر التقنيات الحديثة في التنمية الريفية، والمكثفة لعنصر العمل، والمحقة للتكامل العضوي مع باقي مكونات الخطة المحلية، والتي تحافظ على البيئة.

١٠- جهات المعونة الأجنبية

يقوم "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" بجذب هذه الجهات الأجنبية لكي تسهم في نجاح "البرنامج" من خلال مشاركتها في الدعم المادي والفني لتنفيذ مشروعات محددة فيه. وفي إطار الخطة العامة التي ستضعها "اللجنة القومية للتنمية الريفية"، يتم طرح مجموعة محددة من المشروعات الممكن أن تسهم فيها جهات المعونة الأجنبية. حيث يتم تنفيذ هذه المشروعات في الوحدات المحلية القروية التي يطبق فيها "البرنامج" حسب مراحل الزمنية.

وفي إطار التنسيق الذي ستقوم به "اللجنة القومية للتنمية الريفية"، ومن خلال التعاون الوثيق بمفهوم تكاملي بين كافة الجهات المصرية الحكومية والأهلية ذات العلاقة بتنفيذ المشروعات الممولة من جهات أجنبية والمنفذة في الريف المصري، يتم بلورة "إطار مؤسسي" موحد لكل من المشروعات المتشابهة الأغراض أو المجموعات المستهدفة، بغض النظر عن تعدد جهات المعونة الأجنبية لها. ومرد ذلك، ضمان أقصى استفادة ممكنة من هذه المعونات الخارجية، وتوظيفها لتحقيق الاستراتيجية الشاملة والخطة العامة للتنمية الريفية التي تضعها "اللجنة القومية".

١١- متطلبات مؤسسية جوهرية

لكي يحقق "البرنامج" أهدافه الاستراتيجية والعامة، فلا بد من توافر متطلبات مؤسسية جوهرية، وذلك على غرار الآتي:

(أ) لامركزية التخطيط لأنشطة "البرنامج"

بما يتسق مع منهج "برنامج شروق" في المشاركة الشعبية المحلية بدءاً من وضع أولويات الأنشطة وتخطيطها وتنفيذها. فلا بد لهذا التخطيط أن يكون محلياً في صنع أدواته وأولوياته بحيث تقتصر مهام أية مستويات أعلى على التنسيق لمنع التضارب أو الإزدواج فقط.

(ب) المرونة الكاملة في تنفيذ الأنشطة

بما يسمح للجان "البرنامج" باتباع أيسر وأسرع الطرق والأساليب في التنفيذ، وكذلك بما يتيح لها إعادة النظر في المحتوى التخطيطي للنشاط ومكوناته وفق متطلبات التنفيذ الفعلي وحجم ونوعية المشاركة الشعبية الواقعية في هذا التنفيذ.

(ج) تكامل المساعدات الحكومية مع المشاركة الشعبية

بما يسمح بالمزج الكامل، دون أي معوقات، بين المساعدات المالية الحكومية وبين المشاركة الشعبية المالية في إطار تجمعي واحد يكون هو المورد المالي الوحيد لتنفيذ النشاط المحدد الوارد في خطة التنمية المحلية.

(د) الإستثمار البشري يفوق في أهميته الإستثمار العيني

ان برنامج "شروق" ليس برنامجاً استثمارياً عادياً ينفق عليه لمجرد إقامة منشآت ومبان وتوفير معدات وتجهيزات مادية للخدمات، بل انه يستهدف وبدرجة أكبر "تغييراً" في أساليب التفكير والعمل التنموي الريفي بغرض تحويل المواطن من متلقي للتنمية الى صانع لها. وهو ما يتطلب إنفاقاً استثمارياً بشرياً موازياً في التدريب والمعونة الفنية تكون عوائده، قصيرة المدى، مزيداً من المشاركة الشعبية المالية في تمويل الأنشطة بما يخفف أعباء الدولة تجاهها، بينما تكون عوائده، بعيدة المدى، ضمان استدامة وتواصل التنمية لصالح الجيل الحاضر والأجيال القادمة في آن معاً.

ياء- تمويل "البرنامج"

نظراً لاعتماد "البرنامج" أساساً على لامركزية (محلية) تخطيطه، وتأكيداً على المشاركة الشعبية في توفير متطلباته، واعتبار الجهود الحكومية مكملية ومساندة وليست الأصل والأساس فيه، فإنه يصعب تقدير رقم محدد بالتكلفة المتوقعة لتنفيذه. ولكن، يمكن اعتبار بأن ما تخصصه الحكومة من اعتمادات لتوفير خدمات محددة للريف خلال الميزانيات السنوية للوزارات والمحافظات في مجملها، هي بمثابة قيمة مساهمات الحكومة في "البرنامج". حيث يتم، من خلال آليات التنسيق والتكامل التي سيعمل بها "البرنامج"، حشد وتعبئة هذه الاعتمادات الحكومية بما يخدم فرص تنفيذه خلال مراحل الزمنية المتتابعة.

وعلى سبيل المثال، فإن الموازنة العامة للدولة عن العام المالي ١٩٩٤/١٩٩٥ تضمنت في اعتمادات الباب الثالث نحو ١١,٥ مليار جنيه كإستثمارات موزعة على

مشروعات معينة ليتم تنفيذها في محافظات الجمهورية. وقد أُتيح من هذه القيمة نحو ٠,٦ مليار جنيه فقط للمحافظات مباشرة، أي بنسبة ٥,٨ في المائة تقريباً من جملتها. في حين تم الإحتفاظ بالباقي ١٠,٩ مليار جنيه تقريباً، بما يعادل ٩٤,٢ في المائة من جملتها، كي تنفذ في المحافظات، ولكن من خلال الوزارات والجهات المركزية. وذلك دون تحديد معلوم أو توزيع مخصص لأي من هذه الاستثمارات على المستوى المحلي القروي، حيث يترك ذلك لجهات التنفيذ (سواء الوزارات أو المحافظات). لذلك تجدر الإشارة بإيجاز الى المسائل التالية:

- ١- سيكون ضرورياً، لتوفير فرصة حقيقية لنجاح "البرنامج"، ان يتم تخصيص معلوم ومحدد من هذه الاستثمارات الحكومية "للوحدات المحلية القروية" التي سينفذ بها "البرنامج" خلال مراحلها المتدرجة. ويتم التوسع تدريجياً في عدد الوحدات المحلية القروية، في ضوء مخطط تخصيص اعتمادات محددة، وفق التتابع الزمني لتنفيذ "البرنامج القومي"؛
- ٢- وبنفس المفهوم والمنهج، يتم تحديد حجم التمويل الممكن تخصيصه "للوحدات المحلية القروية" المنفذ بها "البرنامج" وذلك من الموارد الأجنبية المتاحة سواء في صورة منح، أو مشروعات، ممولّة من جهات أجنبية، أي كانت الجهات المصرية المتلقية لها؛
- ٣- وهكذا تتاح أمام المجتمع المحلي فرصة أن يضع خطة تنميته المحلية في ضوء موارد حكومية وخارجية محددة، مقررًا لذاته حجم مشاركته الشعبية والموارد الذاتية المحلية التي سيتمكن تعبئتها لتحقيق أهدافه التنموية. وستكون الموارد الذاتية المحلية الممكن إتاحتها محصلة طبيعية لجهود استثارة المشاركة الشعبية ومدى النجاح في تعبئتها وتنظيمها.
- ٤- ووفقاً لتوجيهات سيادة رئيس الجمهورية، فقد تم إدراج البرنامج القومي للتنمية الريفية "شروق" في السنة الرابعة للخطة الخمسية (١٩٩٢-١٩٩٧)، باعتمادات حكومية بلغت ٥٩ مليون جنيه للعام المالي ١٩٩٥/١٩٩٦، موزعة على سبع جهات حكومية. وفي ضوء هذه الإعتمادات المالية، وما تحقق من مشاركات شعبية مالية، فقد تم تقدير الإحتياجات التمويلية "للبرنامج" حتى عام ٢٠١٧، أخذاً في الاعتبار التوسع في أعداد القرى المطبق فيها "البرنامج" وكذلك مكونات استراتيجية السالف الإشارة إليها (الجدولان ٤ و ٥).

الجدول ٤- ملخص حجم الاستثمارات المطلوبة للبرنامج القومي "تشرق" للتنمية الريفية المتكاملة
خلال الفترة من ١٩٩٥ حتى ٢٠١٧

سنوات الخطه	التيمة الاسميية		تتيمة اقصائية		تتيمة اقصائية		تتيمة اقصائية		تتيمة اقصائية		سنوات الخطه
	حكومة	مشاركة	حكومة	مشاركة	حكومة	مشاركة	حكومة	مشاركة	حكومة	مشاركة	
١٩٩٧-٩٢	١٩٦٧	٧٠,٩	٢١٧,٦	٤٣	١٣١,٣	٢١٧,٦	٤٣	١٣١,٣	٢١٧,٦	٧٠,٩	١٩٩٧-٩٢
٢٠٠٢-٩٧	٤٧٥٨	٢٠٤١	٦٧٩٩	١١٠,٨	٣٣٢٤	٦٧٩٩	١١٠,٨	٣٣٢٤	٦٧٩٩	٢٠٤١	٢٠٠٢-٩٧
٢٠٠٧-٢٠٠٢	١١٩٠٤	٦٤٠٧	١٨٣١١	٣٥٧٧	٨٣٤٨	١٨٣١١	٣٥٧٧	٨٣٤٨	١٨٣١١	٦٤٠٧	٢٠٠٧-٢٠٠٢
٢٠١٢-٢٠٠٧	١٧٦٩٧	١١٧٩٨	٢٩٤٩٥	١١٢٣٩	١١٢٤١	٢٩٤٩٥	١١٢٣٩	١١٢٤١	٢٩٤٩٥	١١٧٩٨	٢٠١٢-٢٠٠٧
٢٠١٧-٢٠١٢	٥٢٨٧٦	٣٥١٧٠	٣٣٦٧٣,٤	١١٩٧٢	١١٩٧١,٧	٣٣٦٧٣,٤	١١٩٧٢	١١٩٧١,٧	٣٣٦٧٣,٤	٣٥١٧٠	٢٠١٧-٢٠١٢
اجمالي علم											
	٢١٧١٢٩	١١٢١٢١	٢٦١١١٦	٦٧١١٦	٢٧٩٣٩	٨٨٥٤١	٢٦١١١٦	٦٧١١٦	٢٦١١١٦	١١٢١٢١	٢٦١١١٦
	١٠١٣٢٤,١	٥١٦٧٨,٨	٢٤٣٥٤,٣	٢٤٣٥٣,٣	٢٤٣٥٣,٣	٢٤٣٥٣,٣	٢٤٣٥٣,٣	٢٤٣٥٣,٣	٢٤٣٥٣,٣	٢٤٣٥٣,٣	٢٤٣٥٣,٣
	٩٢٧٩٣	٣٩٣٦٥	٢٤٤٩٠	٢٤٤٩٠	٢٤٤٩٠	٢٤٤٩٠	٢٤٤٩٠	٢٤٤٩٠	٢٤٤٩٠	٢٤٤٩٠	٢٤٤٩٠
	٤٩٠٦٧	١٥٦٣٢	١٣١٨٣	١٣١٨٣	١١٩٢٥	١١٩٢٥	١١٩٢٥	١١٩٢٥	١١٩٢٥	١١٩٢٥	١١٩٢٥
	١٨٧٢٨	٥٢٤٩	٤٨٩٧	٤٨٩٧	٤٤٣٢	٤٤٣٢	٤٤٣٢	٤٤٣٢	٤٤٣٢	٤٤٣٢	٤٤٣٢
	٧١٦,٩	١٩١,٢	١٩٢,٧	١٩٢,٧	١٧٤,٣	١٧٤,٣	١٧٤,٣	١٧٤,٣	١٧٤,٣	١٧٤,٣	١٧٤,٣
اجمالي	١٩٦,٧	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨
حكومة	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨
مشاركة	٧٧٥	٧٧٥	٧٧٥	٧٧٥	٧٧٥	٧٧٥	٧٧٥	٧٧٥	٧٧٥	٧٧٥	٧٧٥
الاجمالي	١١٥٩٢٨	١١٥٩٢٨	١١٥٩٢٨	١١٥٩٢٨	١١٥٩٢٨	١١٥٩٢٨	١١٥٩٢٨	١١٥٩٢٨	١١٥٩٢٨	١١٥٩٢٨	١١٥٩٢٨
تتيمة اقصائية	٨٢,٣	٨٢,٣	٨٢,٣	٨٢,٣	٨٢,٣	٨٢,٣	٨٢,٣	٨٢,٣	٨٢,٣	٨٢,٣	٨٢,٣
مشاركة	٢١٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠
الاجمالي	٢٩٩٧	٢٩٩٧	٢٩٩٧	٢٩٩٧	٢٩٩٧	٢٩٩٧	٢٩٩٧	٢٩٩٧	٢٩٩٧	٢٩٩٧	٢٩٩٧
تتيمة اقصائية	٢٠٤٨	٢٠٤٨	٢٠٤٨	٢٠٤٨	٢٠٤٨	٢٠٤٨	٢٠٤٨	٢٠٤٨	٢٠٤٨	٢٠٤٨	٢٠٤٨
مشاركة	١٣٣٨	١٣٣٨	١٣٣٨	١٣٣٨	١٣٣٨	١٣٣٨	١٣٣٨	١٣٣٨	١٣٣٨	١٣٣٨	١٣٣٨
الاجمالي	٢٤٣٥٣,٧	٢٤٣٥٣,٧	٢٤٣٥٣,٧	٢٤٣٥٣,٧	٢٤٣٥٣,٧	٢٤٣٥٣,٧	٢٤٣٥٣,٧	٢٤٣٥٣,٧	٢٤٣٥٣,٧	٢٤٣٥٣,٧	٢٤٣٥٣,٧
تتيمة اقصائية	٤٨٥١٢	٤٨٥١٢	٤٨٥١٢	٤٨٥١٢	٤٨٥١٢	٤٨٥١٢	٤٨٥١٢	٤٨٥١٢	٤٨٥١٢	٤٨٥١٢	٤٨٥١٢
مشاركة	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢
الاجمالي	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥
تتيمة اقصائية	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
مشاركة	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨
الاجمالي	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨
تتيمة اقصائية	١٣١,٣	١٣١,٣	١٣١,٣	١٣١,٣	١٣١,٣	١٣١,٣	١٣١,٣	١٣١,٣	١٣١,٣	١٣١,٣	١٣١,٣
مشاركة	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤
الاجمالي	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤
تتيمة اقصائية	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧
مشاركة	٣٥٠١٦	٣٥٠١٦	٣٥٠١٦	٣٥٠١٦	٣٥٠١٦	٣٥٠١٦	٣٥٠١٦	٣٥٠١٦	٣٥٠١٦	٣٥٠١٦	٣٥٠١٦
الاجمالي	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧
تتيمة اقصائية	٢٧٩٣٩	٢٧٩٣٩	٢٧٩٣٩	٢٧٩٣٩	٢٧٩٣٩	٢٧٩٣٩	٢٧٩٣٩	٢٧٩٣٩	٢٧٩٣٩	٢٧٩٣٩	٢٧٩٣٩
مشاركة	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢
الاجمالي	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥
تتيمة اقصائية	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
مشاركة	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨
الاجمالي	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨	١١٠,٨
تتيمة اقصائية	١٣١,٣	١٣١,٣	١٣١,٣	١٣١,٣	١٣١,٣	١٣١,٣	١٣١,٣	١٣١,٣	١٣١,٣	١٣١,٣	١٣١,٣
مشاركة	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤
الاجمالي	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣٢٤
تتيمة اقصائية	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧
مشاركة	٣٥٠١٦	٣٥٠١٦	٣٥٠١٦	٣٥٠١٦	٣٥٠١٦	٣٥٠١٦	٣٥٠١٦	٣٥٠١٦	٣٥٠١٦	٣٥٠١٦	٣٥٠١٦
الاجمالي	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧	١١٩٧١,٧
تتيمة اقصائية	٢٧٩٣٩	٢٧٩٣٩	٢٧٩٣٩	٢٧٩٣٩	٢٧٩٣٩	٢٧٩٣٩	٢٧٩٣٩	٢٧٩٣٩	٢٧٩٣٩	٢٧٩٣٩	٢٧٩٣٩
مشاركة	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢	١١٩٧٢
الاجمالي	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥	١٢٩٥٥

المصدر: وزارة الادارة المحلية، البرنامج القومي، حزيران/يونيو ١٩٩٦، ص ٤٦.

الجدول ٥ - التمويل المطلوب للبرنامج القومي للتنمية
الريفية المتكاملة "شروق"
خلال الفترة من ١٩٩٥ حتى ٢٠١٧ بحسب أقاليم الجمهورية

الإقليم	القيمة بالليون جنيه			تنمية اقتصادية			تنمية بشرية ومؤسسية			البنية الأساسية			
	الاجملي	مشاركة	قروض	مشاركة	قروض	الاجملي	مشاركة	قروض	مشاركة	حكومة	الاجملي	مشاركة	حكومة
القاهرة الكبرى	٢٧٧٧٩	١١٦٦٤	٦٩٣٤	٩١٨١	١١٩٤٠	٥٠٠٦	٦٩٣٤	٦٥٠٣	٢٨٨٣	٣٦٢٠	٩٣٣٦	٣٧٧٥	٥٥٦١
الإسكندرية	٢٩٦٢١	١٢٤٣٤	٧٤٠٤	٩٧٨٣	١٢٧٤٩	٥٣٤٥	٧٤٠٤	٦٩٤٤	٣٠٧٨	٣٨٦٦	٩٩٢٨	٤٠١١	٥٩١٧
الفيحة	٤٠١٤٧	١٦٨٤١	١٠٠٨٧	١٣٢١٩	١٧٣٧٣	٧٧٨٦	١٠٠٨٧	٩٤٦٢	٤١٩٦	٥٢٦٦	١٣٢١٢	٥٣٥٩	٧٩٥٣
شمال الصعيد	٥٥٩٣٧	٢٣٤٤٩	١٤١١٥	١٨٣٧٣	٢٤٣١٣	١٠١٩٨	١٤١١٥	١٣٢٤٠	٥٨٧٢	٧٣٦٨	١٨٣٨٤	٧٣٧٩	١١٠٠٥
جنوب الصعيد	٤٧٨٥٨	٢٠١١٢	١٢٠٠١	١٥٧٤٥	٢٠٦٨٥	٨٦٨٤	١٢٠٠١	١١٢٥٨	٥٠٠٢	٦٢٥٦	١٥٩١٥	٦٤٢٦	٩٤٨٩
الاجملي	٦٥٧٨٧	٢٧٦٢١	١٦٥٧٥	٢١٥٩١	٢٨٥٦٨	١١٩٩٣	١٦٥٧٥	١١٥٤٨	٦٩٠٨	٨٦٤٠	٢١٦٧١	٨٧٢٠	١٢٩٥١
الاجملي	٢٦٧١٢٩	١١٢١٢١	٦٧١١٦	٨٧٨٩٢	١١٥٦٢٨	٤٨٥١٢	٦٧١١٦	٦٢٩٥٥	٢٧٩٣٩	٣٥٠١٦	٨٨٥٤٦	٣٥٦٧٠	٥٢٨٧٦

بالاتسناد الى الجدول رقم (٤).
المصدر:

رابعاً- إنجازات برنامج "شروق" ١٩٩٤-١٩٩٦

ألف- إنجازات "البرنامج" عام ١٩٩٤-١٩٩٥

وفق ما قرره المؤتمر القومي للتنمية الريفية الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، فقد كان مخططاً أن يتم حتى نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٥ إنجاز ما يلي: إختيار ٢٦ "وحدة محلية قروية" بمعدل قرية واحدة بكل محافظة؛ وتنفيذ المراحل الثلاث الأولى من منهجية العمل (التعرف، التحريك، والتخطيط) في هذه الوحدات المختارة. بحيث يكون عام ١٩٩٤-١٩٩٥ عاماً للتجهيز والإعداد والتخطيط، ويكون عام ١٩٩٥-١٩٩٦ هو العام الأول للتنفيذ العيني للمشروعات.

بعد أقل من أسبوعين فقط من إقرار "البرنامج" في المؤتمر القومي، وقعت أحداث السيول التي أمتت بعدد من قرى صعيد مصر. وصدرت توجيهات سيادة رئيس الجمهورية بضرورة إعطاء الأولوية للقرى المضارة بالسيول كي تدخل برنامج "شروق" فوراً، وأن يبدأ تنفيذ عيني لأنشطة تنمية بهذه القرى لإعادة إعمارها. لذلك، فقد أعيد، بأقصى سرعة ممكنة وتحت ضغط العمل في ظل كارثة السيول، تخطيط مستهدفات عام ١٩٩٤/١٩٩٥ بما يحقق توجيهات القيادة السياسية. وقد أمكن تحقيق الإنجازات التالية، عام ١٩٩٤/١٩٩٥:

١- في القرى المضارة بالسيول

بلغ عدد هذه القرى ٣١٠، وذلك في نطاق ٥٧ "وحدة محلية قروية" في محافظات (الصعيد)، وقد تكاتف جميع الوزارات وأجهزة الدولة، وفي مقدمتها القوات المسلحة، لإنجاز إعادة بناء ١٠,٦٢٦ منزلاً في القرى المضارة وفق أنسب التصميمات الفنية. وقد شارك المواطنون المضارون بأنفسهم في إختيار النموذج الملائم لكل منهم من بين عديد من النماذج التي عرضتها الدولة، كما شارك عدد كبير منهم في العمل اليدوي المطلوب لإعادة البناء (خاصة في القرى التي عهد بمسؤولية إعادة البناء فيها إلى الإدارة المحلية). وهو الأمر الذي حقق، على الطبيعة ومنذ البدايات الأولى، تطبيقاً لمنهج "شروق" في تعميق المشاركة الشعبية في التنمية. وقد توافر بهذه المنازل الجديدة خدمات البنية الأساسية، خاصة مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء ورصف الطرقات التي جرى تخطيطها بأسلوب ملائم. كذلك أضيفت إلى هذه القرى المضارة خدمات جديدة للتنمية البشرية، منها، الخدمات التعليمية والصحية والدينية والشبابية والاجتماعية وتنظيم الأسرة، مما حقق، وبسرعة غير متوقعة، جانبا كبيراً من الهدفين الأول والثاني من الأهداف العامة لبرنامج "شروق".

وتقدر التكاليف الاستثمارية لعملية إعادة بناء وتنمية القرى المضارة بالسيول حتى الآن بنحو ٦٥٠ مليون جنيه، تحملت الدولة حوالي ٧٥ في المائة منها، والإسهامات الشعبية ١٥ في المائة، بينما أسهمت المعونات الخارجية بنسبة ١٠ في المائة.

كذلك أجرى "صندوق التنمية المحلية" التابع "لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية" دراسات جدوى لنحو ١٢٠٠ مشروعا صغيرا مولدا للدخل في هذه القرى المضارة. وقد تم تمويل هذه المشاريع بقروض قيمتها ١٢,٥ مليون جنيه، بما يسهم في تحقيق الهدف الثالث من أهداف برنامج "شروق".

٢- في مختلف محافظات الجمهورية

تم اختيار وحدة محلية قروية واحدة بكل محافظة، أي ٢٦ وحدة تضم إجمالي ٩٧ قرية، وقد قام "المحافظون" بهذا الاختيار بالتنسيق مع "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" على أساس:

(أ) أن تكون الوحدة المحلية المختارة الأكثر حرمانا من الخدمات على مستوى المحافظة؛

(ب) أن تكون الوحدة المحلية المختارة الأكثر استعدادا للمشاركة الشعبية في التنمية.

وبناء على ذلك تم اختيار الوحدات التي يوضحها الجدول رقم (٦).

الجدول ٦- الوحدات المحلية المختارة للعام الاول لبرنامج "شروق"

م	المحافظة	المركز	الوحدة المحلية القروية
١	الدقهلية	ميت غمر	ميت الفروماي
٢	القليوبية	بناها	مرصفا
٣	السويس	حي الاربعين	الجبليات
٤	المنوفية	أشمون	دروه
٥	قنا	إسنا	النجوع بحري
٦	الاقصر	الاقصر	المدامود
٧	الوادي الجديد	الخارجة	ناصر الثورة
٨	بني سويف	بني سويف	تزمنت الشرقية

الجدول ٦ - (تابع)

م	المحافظة	المركز	الوحدة المحلية القروية
٩	سوهاج	دار السلام	الخيام
١٠	الغربية	المحلة الكبرى	صفت تراب
١١	البحر الاحمر	سفاجا	ام الحويطات
١٢	الشرقية	ابوحمد	العلمية
١٣	دمياط	كفر سعد	كفور الغاب
١٤	جنوب سيناء	ابورديس	فيران
١٥	بورسعيد	بورسعيد	تجمع بحر البقر
١٦	الاسماعيلية	القنطرة غرب	الرياح
١٧	الفيوم	ابشواي	الحامولي
١٨	المنيا	مطاي	ابو عزيز
١٩	البحيرة	دمنهور	افلاحة
٢٠	اسيوط	ابنوب	المعابدة
٢١	اسوان	دراو	بنبان
٢٢	مطروح	الضبعة	الجفيرة
٢٣	كفر الشيخ	كفر الشيخ	مسير
٢٤	الاسكندرية	برج العرب	بهيج
٢٥	الجيزة	امبابه	نكلا
٢٦	شمال سيناء	الحسنة	القصيصة

المصدر: وزارة الادارة المحلية، البرنامج القومي، حزيران/يونيو ١٩٩٦، ص ٥١.

تم تكوين آليات "البرنامج" على كافة المستويات، وضمت ما يلي:

(أ) اللجنة القومية "للبرنامج" بقرار من معالي وزير الادارة المحلية وبرئاسته، وضمت بصفة أولية ٢٦ ممثلا عن الوزارات والجهات المعنية ببناء على ترشيح الوزراء المختصين؛

(ب) لجنة برنامج "شروق" على مستوى "المحافظة" بقرار المحافظ وبرئاسته وضمت ممثلين عن الأجهزة التنفيذية والشعبية؛

(ج) لجنة برنامج "شروق" على مستوى "الوحدة المحلية القروية" المختارة بقرار من المحافظ وبرئاسة رئيس الوحدة المحلية القروية، وضمت ممثلين عن الأجهزة التنفيذية والشعبية؛

(د) "مجموعات المعونة الفنية" التي شكلها "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية"، وضمت ٢٦ مجموعة، بمعدل واحدة لكل محافظة، بقيادة أحد الشخصيات العلمية البارزة بالمحافظة (المنسق العلمي المحلي) وتم اختياره بالتنسيق مع المحافظين. وقام "المنسق المحلي" بتكوين "مجموعة المعونة الفنية المحلية" والتي ضمت بين ٣ و ٥ أشخاص من ذوي الخبرات العلمية، أي بإجمالي ١٣٠ عضواً غالبيتهم من أساتذة وخبراء الجامعات ومراكز البحوث الإقليمية؛

(هـ) و"مجموعة العمل الفنية المركزية" التي شكلها "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" وضمت ٢٢ من الخبراء (أساتذة الجامعات ومراكز البحث العلمي والتطبيقات) للعمل كمنسقين مركزيين "للبرنامج" في الأنشطة التخطيطية المركزية والمتابعة الميدانية بهدف الإسهام لتنفيذ "البرنامج".

قامت لجان برنامج "شروق" على مستوى "الوحدات المحلية القروية" ومعها مجموعات المعونة الفنية المحلية بإنجاز المراحل الثلاث الأولى من منهجية العمل في برنامج "شروق"، وشمل ذلك ما يلي:

(أ) إتمام مرحلة التعرف بواسطة جمع المعلومات والبيانات عن القرى المختارة وفق نماذج أعدها "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية"، والقيام بتفريغها وتحليلها، وإعداد تقرير تفصيلي يرسم الخريطة الاقتصادية والاجتماعية للقرية (٢٦ تقريراً)؛

(ب) إتمام مرحلة تحريك المجتمع، حيث تم تقسيم كل قرية الى مجموعة من المربعات السكنية جرى فيها عقد حلقات المناقشة المصغرة وفق منهجية "البرنامج" (وقد تم عقد ١,٣٥٠ حلقة نقاشية حضرها نحو ١٨,٢٠٠ من المواطنين)؛

(ج) إتمام مرحلة التخطيط، حيث تم رسم خطة تنمية القرية وفق الأولويات التي أقرها مواطنوها، وتم إعداد نموذج تفصيلي لتخطيط كل مشروع في هذه الخطة (نموذج ١ "شروق"، و ٢ "شروق")، وعرضت هذه الخطط على لجان "البرنامج" بالمحافظات حيث تم إقرارها؛

(د) وتحديد مندوبي "شروق" (من الذكور والإناث) على مستوى كل مربع سكني من بين القيادات الطبيعية (١٧٦٠) مندوبا.

قامت اللجنة الوطنية "للبرنامج"، برئاسة معالي وزير الادارة المحلية، بمناقشة واعتماد ما اقترحه "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" من توزيع الاعتمادات الحكومية المخصصة "للبرنامج" على المشروعات الواردة بخطط القرى مع مراعاة مدى إسهام القرية بالمشاركة الشعبية (بحدود إمكانياتها الفعلية المتاحة) في تمويل وتنفيذ هذه المشروعات.

قام "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" بإحاطة الجهات الحكومية، المشاركة في تنفيذ "البرنامج"، بتفاصيل توزيع اعتمادات "البرنامج"، وكذلك إبلاغ المحليات بالمشروعات التي سيتم إسهام الحكومة في تمويلها وقيمة هذا التمويل، وأيضا التوجيهات المتعلقة بتعبئة الموارد الشعبية المشاركة وإجراءات استخدام التمويل الحكومي المساعد والمكمل لهذه المشاركة الشعبية. وبناء على ذلك، تم فتح حساب فرعي ضمن حساب الخدمات والتنمية بكل "وحدة محلية قروية" كإطار تجميعي لهذه المشاركة الشعبية في تنفيذ "البرنامج"، كما تم تقييد الصرف من هذا الحساب الفرعي باشتراط موافقة "لجنة برنامج شروق" بالوحدة القروية".

باء- إنجازات البرنامج عام ١٩٩٥-١٩٩٦

لقد تعددت إنجازات "البرنامج" عام ١٩٩٥-١٩٩٦، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:

١- في مجال التنفيذ العيني للمشروعات المحلية

شمل التنفيذ العيني للمشروعات ٨٧ "وحدة محلية قروية" تضم ما مجموعه ٣٣٩ قرية منها ٥٧ وحدة مضارة بالسيول بالإضافة الى ٢٦ وحدة محلية مختارة. وهي الوحدات القروية التي تم التخطيط لمشروعاتها في العام السابق ١٩٩٤-١٩٩٥، وأضيفت إليها ٤ وحدات بمحافظات (المنيا، الاسماعيلية، والغربية) بناءا على طلب محافظيها لعوامل طارئة تطلبت دخولها "البرنامج".

وقد اعتمدت الدولة مبلغ ٥٩ مليون جنيه في الموازنة العامة لعام ١٩٩٥-١٩٩٦ مخصصة لبرنامج "شروق" كموازنة استثمارية لتنفيذ مشروعات "البرنامج" موزعة كما هو مبين في الجدول رقم (٧).

الجدول ٧- توزيع الإعتمادات المخصصة لبرنامج "شروق" للعام ١٩٩٥-١٩٩٦
بحساب الجهات الحكومية

الجهة	الإعتمادات (مليون جنيه)
الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي	٢٠
وزارة الصحة	٦
وزارة الشؤون الاجتماعية	٤
وزارة الاوقاف	٢
وزارة الثقافة	١,٥
المجلس الاعلى للشباب والرياضة	٤
جهاز بناء وتنمية القرية المصرية	٢١,٥
الاجمالي	٥٩,٠

المصدر: وزارة الادارة المحلية، البرنامج القومي، حزيران/يونيو ١٩٩٦، ص ٥٤.

وبموافقة وزارتي التخطيط والتعاون الدولي، فقد وجهت وزارة الادارة المحلية كافة الموارد المتاحة "لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية" (من إعتمادات الدولة أو المنح الخارجية) لتعزيز موازنة وبرنامج "شروق" بما أضاف الى "البرنامج" إعتمادات بمبلغ ٤٥,١٦١ مليون جنيه. وبذلك، بلغ إجمالي المتاح "للبرنامج" في عام ١٩٩٦/١٩٩٥ مبلغ ١٠٤,١٦١ مليون جنيه، علاوة على المشاركة الشعبية والقروض التي أتاحتها "صندوق التنمية المحلية" التابع "لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية".

ووفقا لخطط التنمية المحلية التي وضعت من خلال "لجان برنامج شروق" على مستوى الوحدات المحلية القروية، فقد تم توزيع هذه الإعتمادات على المشروعات المحلية بحسب ما يوضحه الجدول رقم (٨).

٢- في مجال المعونة الفنية والتدريب

(أ) تم تشكيل "لجنة استشارية عليا" من كبار الأساتذة والمتخصصين في مجال العمل التنموي تضم ثلاثين عضوا، تجتمع على الأقل مرة شهريا لمناقشة مختلف العقبات التي قد تعترض التنفيذ وتقدم أفضل السبل لدفع العمل "بالبرنامج".

الجدول ٨ - ملخص لتوزيع استثمارات برنامج "شروق" على الأنشطة والمشروعات بحسب مصادر تمويلها عام ١٩٩٥/١٩٩٦

القيمة بالآلاف جنيه

الاجمالية	توزيع الاستثمارات حسب مصادرها				الانشطة والمشروعات
	المنح الاجنبية	المشاركة الشعبية	الحكومة	العدد	
٧٨٤١٣	١٢٨٤٤	١٦٨٠٩	٤٨٧٦٠	٢٠١	أولاً: البنية الأساسية
٧٦٦١	-	٢١٣٥	٥٥٢٦	٢٦	مياه شرب وصرف صحي
٣٩٩٤	-	١٤٨٩	٢٥٠٥	٢١	طرق
١٤٢٩	-	٢٦٢	١١٦٧	٦	انارة وكهرباء
١٠١٥	-	٢١٨	٧٩٧	٣٤	كباري وقناطر
٩٢٥١٢	١٢٨٤٤	٢٠٩١٣	٥٨٧٥٥	٢٨٨	اخرى
					مجموع جزئي
٨٥٨٨	-	٢٧٤٠	٥٨٤٨	٢٤	ثانياً: خدمات تنمية بشرية
٧٢٧٦	١١	١٢١٧	٦٠٤٨	٤٩	خدمات تعليمية
٦٨٩٧	٣٥٧	١١٥٣	٥٣٨٧	١٠٣	خدمات صحية
٤٣٩٧	-	٣٩٧	٤٠٠٠	٢٥	خدمات اجتماعية
٣٧٥٠	-	١٧٥٠	٢٠٠٠	٣٦	خدمات شبابية
١٨٢٥	-	٣٢٥	١٥٠٠	٤	خدمات دينية
٥٧٣٩	٣١٩٩	-	٢٥٤٠	١٠	خدمات ثقافية
٢١٣٢	-	٤٦٠	١٦٧٢	٢٢	معمونة فنية وتدريب
٤٠٦٠٤	٣٥٦٧	٨٠٤٢	٢٨٩٩٥	٢٧٣	أخرى
					مجموع جزئي
٥٠٠٠٠	-	١٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٦٨٠	ثالثاً: تنمية اقتصادية
					مشروعات اقتصادية متنوعة
١٨٣١١٦	١٦٤١١	٤٣٩٥٥	١٢٢٧٥٠	١٢١٤	اجمالي عام

المصدر: وزارة الادارة المحلية، البرنامج القومي، حزيران/يونيو ١٩٩٦، ص ٥٦.

(ب) كما تم تشكيل "مجموعة عمل مركزية" تضم اثنين وعشرين منسقا ومنسقة من الأساتذة العاملين في حقل التنمية الريفية، تتحدد مهمتهم في متابعة تنفيذ منهجية العمل ببرنامج "شروق" من خلال زيارات ميدانية مكثفة للوحدات المحلية القروية، وحضور اجتماعات كل من لجان القرى ومندوبي "شروق" حيث يتم تقديم المعمونة الفنية المناسبة خلال هذه الاجتماعات، وكتابة تقرير متكامل يتم مناقشته مركزيا في الإجتماع الذي يعقد دوريا مرة كل أسبوعين؛

(ج) وقد قام "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية"، بالتنسيق مع "المحافظين"، بإسناد مهمة إدارة أعمال المعونة الفنية لقرى "شروق"، والبالغ عددها ٧٨٠ قرية على مستوى الجمهورية، الى عدد من الشخصيات العلمية المشهود لها بالخبرة والكفاءة في العمل التنموي. وذلك بواقع منسق واحد لكل محافظة ليقوم بدوره، بالإستعانة بعدد من الخبراء والباحثين المحليين خاصة من الجامعات الإقليمية، لتقديم المعونة الفنية "للبرنامج". ولقد بلغ عدد هذه المجموعات العلمية المحلية ٢٦ مجموعة تضم ١٣٠ عضوا من الخبراء والباحثين؛

(د) كما قام "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" بمخاطبة جميع الجامعات ومراكز البحث العلمي المصري للمشاركة في إدارة المعونة الفنية اللازمة لبرنامج "شروق". ووفقا للعروض التي قدمت الى "الجهاز"، فقد تم التعاقد مع الجهات التالية: المركز القومي للبحوث؛ جامعة عين شمس، جامعة أسيوط. وبالتنسيق والتعاون بين هذه الجهات وبين المجموعات العلمية بالمحافظات، تم تقديم المعونة الفنية والعلمية اللازمة لتنفيذ المراحل الثلاث الأولى "للبرنامج" في جميع الوحدات المحلية القروية التي تدخل برنامج "شروق" عام ١٩٩٦-١٩٩٧. كذلك تم الإسهام في متابعة تنفيذ المشروعات في "الوحدات المحلية" التي دخلت البرنامج منذ عام ١٩٩٥-١٩٩٦؛

(هـ) تم عقد ١٠٨ دورات تدريبية مكثفة للقيادات الشعبية والتنفيذية القروية، شارك فيها ٣٢٤٠ فردا لإكسابهم المعارف والمهارات اللازمة لتنفيذ "البرنامج"؛

(و) وبهدف إعداد كوادر محلية من الشباب المؤمن بفكر "شروق"، تم تشكيل لجان القرى المنفذ بها "البرنامج" تعرف باسم "لجان مندوبي شروق"، تضم ٤٦٨٠ عضوا بينهم ١٥٦٠ أنثى؛

(ز) كما تم الإنتهاء من المرحلة الأولى الواردة في منهجية العمل ببرنامج "شروق" (مرحلة التعرف) حيث جرى إنجاز قاعدة البيانات والمعلومات عن الموارد المادية والبشرية والمؤسسية، وعن التركيب الاجتماعي وبناء القوة والإتصال وتحديد القيادات المؤثرة في العمل التنموي في القرى. وشملت هذه القاعدة ١٦١ تقريرا وصفيا "للوحدات المحلية القروية"؛

(ح) وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية من برنامج "شروق" وهي (مرحلة التحريك)، فقد تم إنجازها بتقسيم كل قرية الى مجموعة من المربعات السكنية، وداخل كل مربع سكني تم عقد حلقات المناقشة المتعمقة لمشاكل القرية واقتراح المشروعات وترتيبها وفقا لأولوية التنفيذ. وبلغ إجمالي حلقات النقاش ٦٢٤٠ حلقة، حضرها نحو ٨١١٢٠ من المواطنين؛

(ط) وتم، أيضا، إنجاز المرحلة الثالثة (رسم خطة التنمية المحلية بالقرية) بإعداد استمارة تخطيط لكل مشروع حاز على إجماع الأهالي لتنفيذه خلال العام المالي ١٩٩٦-١٩٩٧، فضلا عن تحديد حجم وطبيعة المشاركة الشعبية في تمويله، وإعداد المقاييس المبدئية لتنفيذه. وتم عرض هذه المشروعات، في شكل خطة متكاملة للتنمية، على لجان القرى ثم لجان المحافظات حيث تم اعتمادها؛

(ي) وإيماننا من "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" بأهمية الجانب الإعلامي في استنارة وعي المواطنين والمشاركين في "البرنامج" بأهمية المشاركة الشعبية، وتصوير المواطنين بالإنجازات التي تحققت. تم إصدار عدد من النشرات الإعلامية أطلق عليها "إصدارات شروق"، وتصدر كل خمسة عشر يوما ويتم توزيعها على المحافظات لمتابعة إنجازات البرنامج. ويتولى "الجهاز" إعداد برنامج للإعلام عن منهج المشروع وأساليبه موجه لمواطني القرى بغرض تعبئتهم للمشاركة الفعالة في أنشطة "شروق"؛

(ك) وأخيرا، فقد أصدر "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" قصصا قصيرة للناشئة حول متضمنات "البرنامج"، وأجريت مسابقة عامة لقرى "شروق" على مستوى الجمهورية لقراءة هذه القصص وتقديم إبداعات ثقافية وفنية حولها. وقد شارك في هذه المسابقة ٧٩١٦ فتي وفتاة، وتم توزيع جوائز على المتميزين منهم في احتفالات على مستوى جميع المحافظات.

٣- في مجال الترويج "للبرنامج" لدى جهات المعونة الأجنبية

قامت وزارة الإدارة المحلية بالتنسيق والتعاون مع وزارتي الخارجية والتعاون الدولي بإنجاز ما يلي:

(أ) إبرام اتفاقية خاصة لمياه الشرب والصرف الصحي لتغطية جانب من أهداف برنامج "شروق" في محافظات جنوب الصعيد، بتمويل ٢٣ مليون جنيه، موزعة على ثلاث سنوات، من خلال منحة دنماركية بالتعاون مع منظمة اليونيسيف؛

(ب) إبرام اتفاقية خاصة بخدمات إصحاح البيئة، لتغطية جانب من أهداف برنامج "شروق" في مختلف المحافظات، بتمويل ٣٥ مليون جنيه، موزعة على ثلاث سنوات، من خلال منحة مشتركة بين البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية؛

(ج) إبرام اتفاقية لتعميق مفهوم التنمية البشرية المتواصلة لدى القيادات العليا في المحافظات، بتمويل قدره مليون جنيه، موزعة على عامين، من خلال منحة من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة؛

(د) إبرام اتفاقيتين مع الجانب الأمريكي، الأولى لدعم القدرات الإنتمانية "لصندوق التنمية المحلية" بمبلغ ٥ ملايين جنيه، والثانية لتنفيذ مشروعات لتنمية مهارات المرأة بمحافظات (أسوان والمنيا والغربية) بمبلغ ٢٢٥٠ مليون جنيه، وذلك بتمويل من حساب فائض الغذاء الأمريكي لمصر؛

(هـ) وإبرام اتفاقية مع منظمة اليونيسيف لدعم تنفيذ "البرنامج" في قطاعي مياه الشرب والصرف الصحي بقرى الصعيد، خلال عام ١٩٩٥-١٩٩٦ من الموارد الذاتية لليونيسيف، وفي حدود مبلغ ٦٧٠ ألف جنيه.

كما قامت وزارة الادارة المحلية أيضا، بالتعاون والتنسيق مع وزارتي الخارجية والتعاون الدولي، بترتيب الاجراءات لمجالات أخرى لترويج "البرنامج"، وذلك على غرار ما يلي:

(أ) قيام بعثة من البنك الدولي بإجراء دراسة تفصيلية عن إمكانية تنفيذ "البرنامج" بمحافظة (سوهاج) بمشاركة الخبرات المحلية، وبالتعاون مع وزارة الزراعة والمحافظه، للتوصل لمشروع محدد للتنمية الريفية المتكاملة بهذه المحافظة تقدر تكلفته الاستثمارية مبدئيا بمبلغ ٥٠ مليون دولار، موزعة على أربع سنوات؛

(ب) قيام مجموعة علمية امريكية مصرية، بتكليف من "هيئة المعونة الأمريكية" بإعداد دراسة تفصيلية عن إمكانيات تقديم الولايات المتحدة معونة محددة لتنفيذ البرنامج؛

(ج) التقدم لوزارة التعاون الدولي بمشروعين منفصلين لتنفيذ نموذج عن "البرنامج" في كل من محافظتي "الدقهلية" و "أسيوط" بتمويل من المنحة السويسرية. وقد وجه سيادة رئيس الجمهورية تعليماته لتخصيص قيمة المنحة السويسرية، البالغة نحو ٤٠٠ مليون جنيه (من الديون السويسرية التي تم إسقاطها) لجهود التنمية الريفية. على أن يتم التقدم بمشروعات مشابهة لباقي المحافظات في المرحلة التالية؛

(د) التقدم لوزارة التعاون الدولي بمشروع متكامل لتمويل "البرنامج" من منحة "الاتحاد الأوروبي" لجمهورية مصر العربية. وكذلك التقدم بمشروع جزئي لدعم برنامج "شروق" في أربع محافظات لدراسة تمويله من "صندوق أبوظبي للإنماء". إضافة للتقدم

بمشروع جزئي آخر لدعم "البرنامج"، في أربع محافظات أيضا، لدراسة تمويله من "الصندوق الكويتي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي"؛

(هـ) قيام مجموعة علمية من "منظمة العمل الدولية" بإعداد دراسة تفصيلية عن إمكانيات اسهام المنظمة في تنفيذ "البرنامج"، وخاصة في مجالي التشغيل والعمالة الريفية وتنمية المرأة الريفية. وكذلك، تم إجراء دراسة تفصيلية مع الجانب الألماني لتقديم منحة عينية في شكل محطة لمعالجة الصرف الصحي، يتبعها توفير تسهيلات ائتمانية لتأمين ٢٠ محطة مشابهة تصل فيها نسبة التصنيع المحلي الى ٧٠ في المائة بالإشتراك مع الهيئة القومية للإنتاج الحربي. كما أجريت دراسة تفصيلية مع الجانب الهولندي لإمكانية المساعدة في تمويل تنفيذ بعض أجزاء "البرنامج" في محافظة "الفيوم". وأجريت دراسة أخرى مع الجانب الألماني، في نفس السياق، لمحافظة "أسوان".

٤- في مجال الدعم السياسي المؤسسي

أقر مجلس الوزراء توصيات "اللجنة الوزارية" الخاصة التي شكلها للبرنامج القومي للتنمية الريفية "شروق"، وشملت قرارات مجلس الوزراء ما يلي:

(أ) اعتبار البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" بمثابة المظلة العامة لكافة الجهود والأنشطة التنموية المبذولة في القرية المصرية بوصفه برنامجا قوميا يحقق الإرتقاء بنوعية الحياة في القرية المصرية، يترتب عليه آثار ايجابية بعيدة المدى على فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛

(ب) المشاركة الجادة والفعالة لجميع الوزارات والجهات الحكومية والمنظمات الشعبية في تنفيذ برنامج "شروق"، وذلك من خلال آليات عمل "البرنامج" على مستوى القرية والمركز والمحافظه والجمهورية. بما يحقق تكثيف الجهود الحكومية الموجهة للتنمية الريفية ومساندتها للجهود الشعبية في إطار منسق ومتكامل، وأن يتم التنسيق والتكامل، أيضا، بين مشروعات برنامج "شروق" وبين مشروعات "الصندوق الاجتماعي" بالقرى؛

(ج) الاستمرار في تنفيذ البرنامج القومي للتنمية الريفية "شروق" بحسب خطته المعتمدة والتي تحقق دخول "البرنامج" الى جميع قرى الجمهورية دون استثناء في موعد غايته عام ٢٠٠١؛

(د) إعطاء أولوية لأنشطة محو الأمية وتنظيم الأسرة والتكافل الاجتماعي فسي برنامج "شروق" بالتنسيق بين وزارات التعليم والشؤون الاجتماعية والصحة والسكان والادارة المحلية، وتحفيز القرى التي تحقق مستويات عالية في هذه المجالات؛

(هـ) فتح حساب فرعي لبرنامج "شروق" ضمن حساب "الخدمات والتنمية" بكل وحدة محلية قروية" يطبق فيها "البرنامج"، ويكون بمثابة الإطار الأساسي الذي تتجمع فيه الإسهامات الشعبية. وتكليف وزارة الادارة المحلية بوضع نظام مبسط للتمويل والصرف من هذا الحساب الفرعي، يراعى فيه تيسير سرعة تنفيذ المشروعات بأبسط قدر من الإجراءات؛

(و) لا تعتبر الإسهامات الشعبية والذاتية التي تقررها لجان برنامج "شروق" بالقرى، لتوفير المشاركة الشعبية في تنفيذ مشروعات "البرنامج"، من الرسوم المحظور فرضها إلا بقانون؛

(ز) تشكيل لجنة مشتركة، من ممثلي وزارات الإسكان والبحث العلمي والادارة المحلية وبعض الخبراء، لوضع قواعد تنظيم أعمال البناء والتخطيط العمراني بالقرية المصرية، على أن تنتهي من عملها خلال ستة شهور، ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتنفيذ هذه القواعد؛

(ح) قيام "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" بالتعاون مع المحافظات والجهات العلمية بوضع خرائط استثمارية وقوائم شاملة للمشروعات التي تتطلبها احتياجات التنمية الاقتصادية لكل "وحدة محلية قروية". وتدرج هذه المشروعات في خطة تنمية القرية وفق الأولويات والتتابع الزمني الذي توافق عليه "لجنة برنامج شروق بالقرية". ويقصر توفير القروض الميسرة للتنمية الاقتصادية، من كافة الجهات الحكومية والعامه، على المشروعات الاقتصادية المدرجة في خطط التنمية القروية. وتقوم المحافظات بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المعنية بتيسير توفير أماكن لإقامة الورش والمجمعات الانتاجية والحرفية بالقرى؛

(ط) اعتبار نسب تنفيذ مشروعات برنامج "شروق" وفق ما هو مخطط، من المعايير الرئيسية لتقييم أداء العاملين "بالمحليات" على اختلاف مستوياتهم، وأخذ هذا الاعتبار عند استمرارهم في مواقعهم أو ترقياتهم وتحفيزهم. ويتم عرض تقارير دورية عن نتائج متابعة أنشطة برنامج "شروق" على اجتماعات "مجلس المحافظين" لاتخاذ الاجراءات التي قد يتطلبها الإسراع في إنجاز أنشطة "البرنامج"؛

(ي) تشجيعا لتنفيذ مشروعات برنامج "شروق" بالجهود الذاتية المحلية كلما كان ذلك ممكنا، تخصص نسبة لا تزيد عن ٢ في المائة من استثمارات كل مشروع لتغطية أعباء

الإشراف الفني على التنفيذ والتنسيق بين وزارات التعليم والبحث العلمي والإدارة المحلية والجامعات. وذلك بغرض تعميق دور الجامعات ومراكز البحث العلمي في توفير المعونة الفنية اللازمة لتنفيذ "البرنامج"، والاستفادة من نتائج التجارب والبحوث العلمية في تطوير تقنيات الأنشطة الريفية، وخاصة في مجالات مياه الشرب والصرف الصحي والتخلص من المخلفات وتطوير اقتصاديات القرية؛

(ك) تكليف وزارتي الشؤون الاجتماعية والإدارة المحلية، بالتعاون مع المحافظات، بالعمل على تذليل كافة العقبات التي قد تعترض قيام المنظمات الأهلية غير الحكومية بدورها المخطط في تنفيذ مشروعات "البرنامج"، وخاصة فيما يتعلق بالنواحي التنظيمية والإجرائية، بما يكفل سرعة التنفيذ وكفاءته. وأيضاً للتنسيق والتكامل بين برنامج "شروق" وبرنامج "مبارك" للتكافل الاجتماعي، والذي يعتمد بدرجة أساسية على المنظمات الأهلية؛

(ل) تخصيص فترات زمنية ملائمة في الشبكات الإذاعية والقنوات التلفزيونية للإعلام عن برنامج "شروق" ونماذجها الناجحة لتعبئة واستثارة جهود المشاركة الشعبية، باعتبارها الركن الأصلي والأساسي في تخطيط وتنفيذ "البرنامج"؛

(م) وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ برنامج "شروق" ويشمل ذلك المعطيات التالية:

(١) تعزيز القدرات التمويلية للصندوق التنموية المحلية للقيام بدوره المأمول في توفير قروض ميسرة للقطاع الخاص والمنظمات الأهلية لتمويل المشروعات الاقتصادية في برنامج "شروق". وذلك لإتاحة المزيد من فرص العمل بالقرى، وتصنيع الريف، سواء برصد جزء من القروض المخصصة للشباب من خلال هذا الصندوق، و/أو توفير منح أجنبية لدعم إمكانياته التمويلية؛

(٢) إدراج الاعتماد الحكومي المطلوب لتنفيذ "البرنامج" في موازنة العام المالي (١٩٩٦/١٩٩٧)؛

(٣) إدراج الاعتمادات اللازمة لتشغيل وصيانة المشروعات، التي يتم تنفيذها من خلال برنامج "شروق"، لدى الجهات الحكومية المسؤولة عن إدارتها وتشغيلها؛

(٤) إدراج البرنامج القومي "شروق" في الخطة الخمسية القادمة (١٩٩٧/٢٠٠١) باعتماده المالية المقترحة؛

(٥) وقيام وزارة التعاون الدولي، بالتعاون مع وزارة الخارجية ووزارة الادارة المحلية، بتوجيه جانب من المعونات والمنح الأجنبية المتاحة لمصر لتمويل "البرنامج" حسب خطته المحلية.

جيم - نماذج العمل الميداني في برنامج "شروق" مشروع تنمية المجتمعات المحلية في الريف العربي، جمهورية مصر العربية

تتعدد نماذج العمل الميداني في البرنامج القومي للتنمية الريفية "شروق" بما لا يتيح حصرها في نطاق هذه الدراسة المحدودة. غير أنه يمكن عرض أحد النماذج كمثال تطبيقي تم اختياره بسبب كونه جهداً مشتركاً "لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية" ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وهيئة متطوعي الأمم المتحدة، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية (أجفند). وهو ما يعرف بمشروع "تنمية المجتمعات المحلية في الريف العربي - جمهورية مصر العربية" والذي تم تنفيذه في "عزبة الهجين الشرقية"، التي تقع في مركز "العياط" بمحافظة "الجيزة"، كموقع مختار بموجب منهجية محددة.

ولقد جاء تصميم المشروع كنموذج ريادي مصغّر لبرنامج التنمية الريفية "شروق"، وبعتماده على المشاركة الشعبية في إحدائه التقدم التنموي المنشود، وفي غيبة منظمات أهلية تعبئة وتنظم جهود المجتمع المحلي، فقد لعب المشروع دوراً ناجحاً كوسيط لتنظيم مبادرات المجتمع وتعبئة قواه الذاتية وهو الأمر الذي أوجب التوصية بتعميم تجربته وتجذير مكاسب تنفيذه.

خطوات تنفيذ مشروع تنمية المجتمعات المحلية

١- تشكيل آليات المشروع محلياً ومركزياً

حيث تم تشكيل لجنة لتسيير المشروع من ممثلي الأجهزة الحكومية والقيادات الشعبية المحلية، مدعومة بكادر ميداني من متطوعي الأمم المتحدة، لتكون الآلية المحلية الفعالة لتمثيل المجتمع المحلي. كما شكلت لجنة وطنية من ممثلي الأجهزة الحكومية ذات العلاقة، ومعها الجهات المشاركة في المشروع لتكون المرجع العام للإشراف على سياسات المشروع وتنسيق أنشطته وتسيير إجراءات تنفيذه.

٢- رسم الخريطة الاقتصادية الاجتماعية للقرية

حيث تمّ إجراء مسح ميداني وفق نماذج خاصة للتعرف على واقع القرية؛ وتمّ تدريب بعض الأهالي المستفيدين على المشاركة في أعمال هذا المسح. وتحت إشراف مباشر من اللجنة المحلية للمشروع والخبراء، تمّ تنفيذ الخطوات الادارية والفنية المختلفة لهذا المسح الشامل، بما في ذلك إعداد تقرير تفصيلي عن الواقع الراهن في القرية، ورؤية المواطنين حول احتياجات مجتمعهم والأنشطة التي تحقق تلبّيتها.

٣- تعبئة المجتمع المحلي واستنهاض المشاركة

وقد تمت هذه الخطوة على محورين متزامنين:

المحور الأول، تمثل بعقد سلسلة من الاجتماعات واللقاءات المصغرة التي تسمح باستخدام منهج "المناقشة البورية" يشارك في كل منها عدد محدود من الرجال والنساء في جيرة صغيرة بالقرية. وبإشراف منسق للحوار في هذه المناقشات من أفراد الفريق الميداني للمشروع، وبحضور القيادات الطبيعية بالقرية، تمّ توجيه هذه المناقشات نحو الإجابة عن تساؤلات محددة حول الاحتياجات الحقيقية لتنمية المجتمع وألوياتها، ومن ثم أولويات الأنشطة والمشروعات التي يمكن أن تلبّي احتياجات هذه التنمية.

أما المحور الثاني، فتناول تنظيم سلسلة من الدورات التدريبية ذات المضمون المحدد، والتي استهدفت مجموعات معينة، بغرض الإرتقاء بالمستوى المعرفي والمهاري وتطوير الاتجاهات اللازمة لاحتياجات التنمية في القرية. وأعقب ذلك، عقد ثمانية برامج تدريبية متفاوتة المدة الزمنية، شارك فيها إجمالي ٢١٤ متدرباً، ونفذ معظمها في مقر خاص للتدريب داخل مدرسة القرية. وقد شملت هذه البرامج: محو الأمية؛ الصحة العامة والبيئية؛ المهارات اليدوية خاصة النسائية، مثل: التفصيل والحياكة والتريكو والسجاد، ومعارف ومهارات ادارية وتمويل المشروعات الاقتصادية الصغيرة.

٤- تخطيط التنمية

وفي إطار الاحتياجات والأولويات، التي أسفرت عنها المراحل السابقة للمشروع، قامت اللجنة المحلية بمساعدة خبراء فريق العمل الميداني بوضع خطة لتنمية موقع المشروع على مدى زمني محدود. وتجدر الملاحظة بالتنسيق التوجّه لعدم ممارسة الضغط على المجتمع المحلي لتمديد الفترة الزمنية لهذه الخطة ريثما يتسنى له اكتساب الثقة بالنفس وتطوير القدرات

الذاتية لتنفيذ مشروعات محددة، وبعدها يمكن تشجيعه على وضع خطط متوسطة أو طويلة المدى.

٥- تنفيذ خطة التنمية

وقد شمل تنفيذ الأنشطة الواردة في خطة المشروع، محاور التنمية الأربعة في برنامج "شروق"، وذلك على النحو التالي:

(أ) التنمية البيئية والعمرائية

وفي مجالها، تمّ على سبيل المثال، تنفيذ ٦ صنابير عامة لتوفير مياه الشرب النقية لأسر القرية المحرومة من هذه الخدمة في منازلها. وهو الأمر الذي عزز الامتئاع عن استخدام مياه "الترعة" الملوثة في الاستخدامات المنزلية التي أدت قبل المشروع لأمراض عديدة.

كما تمّ أيضاً إنجاز انارة شوارع وطرق القرية، بإقامة أعمدة إنارة وتوصيلها بشبكة الكهرباء العامة في المنطقة. بالإضافة الى تنظيم عمليات جمع ونقل النفايات بما يحافظ على نظافة البيئة ويراعي ظروف الصحة العامة؛

(ب) التنمية البشرية

بالإضافة الى برامج التدريب سألقة الذكر المتوصلة وكذلك دورات التأهيل والإرشاد، والتي شملت أيضاً محو الأمية والصحة العامة والبيئة، والادارة وغيرها من الفعاليات، فقد أثمر المشروع في رفع الوعي العام وتعزيز مكانة المرأة وتثمين قيم التضامن وتطوير الموارد البشرية للمشاركة والاعتماد على الذات. ولعل أحد أبرز الانجازات في هذا المجال يتمثل في إقامة مركز ثقافي تعليمي كبناء مضاف على مسجد القرية ليكون مقراً للأنشطة الاجتماعية والثقافية والتدريبية وليجسد مردوداً طيباً لجدوى تنسيق الجهود؛

(ج) التنمية الاقتصادية

وقد تمّ تنفيذ مشروعات اقتصادية لإتاحة المزيد من فرص العمل وزيادة الدخل الأسري. واستفاد مباشرة من هذه المشاريع، التي حققت تنوعاً نسبياً في الإنتاج المحلي، حوالي ٥٧، مواطن ومواطنة من القرية. وذلك عن طريق ما وفره المشروع من قروض

ميسرة بلغت قيمتها حوالي مائة ألف جنيه مصري كي يقيموا المشروعات التي سبق أن تدريبوا على معارفها ومهاراتها في برامج التدريب سألقة الذكر؛

(د) التنمية المؤسسية

حيث تمّ استيفاء الخطوات الإجرائية لإشهار وتسجيل جمعية أهلية لتنمية المجتمع المحلي لتكون الاطار التنظيمي المؤسسي لتجميع وتعبئة طاقات أهالي "العزبة" وتوظيفها تنمويا للصالح العام. كما تمّ أيضاً اختيار آلية مجزية، فيما حققته من نتائج طيبة أقلها توفير الموارد، للتنسيق بين مستويات الادارة المحلية والجهود الشعبية؛

(هـ) تقييم المشروع

بالاضافة الى المتابعة والتقييم الداخلي المستمر لأنشطة المشروع، من خلال اللجنتين المحلية والوطنية، فقد قامت مجموعة فنية تمثل الجهات المشاركة في المشروع بتقييم شامل له انتهى الى التوصية بتوسيع رقعته وتعميم نمودجه التنموي في قرى أخرى بما يحقق الاستفادة من خبراته ونتائجها؛

وجدير بالذكر، من الناحية التمويلية، أن الحكومة المصرية قد وفّرت، من خلال برنامج "شروق"، التمويل الأساسي اللازم لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية بمشاركة عينية من المواطنين. وكذلك وفّرت الحكومة من خلال "صندوق التنمية المحلية" التابع "لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية" آلية متابعة القروض اللازمة للمشروعات الاقتصادية وتمّ ذلك من خلال حساب خاص في هذا "الصندوق" سيتم تدويره باستمرار لصالح تمويل مشروعات مشابهة في "العزبة". ومن جهة أخرى، أسهمت الجهات المانحة والمشاركة في المشروع، في تمويل المساعدات الفنية والتدريب والمتابعة والتقييم اللازم لأنشطته، وتمّ ذلك بمساعدة حكومية مكتملة.

خامساً - الدروس المستفادة من برنامج "شروق"

نظراً لحدائثة عهد برنامج "شروق"، الذي بدأ تنفيذه عملياً عام ١٩٩٥-١٩٩٦، فقد يكون من المبكر الحديث عن الدروس المستفادة منه. وبرغم ذلك، فإن موقع الباحث كمسؤول تنفيذي عن "البرنامج" يتيح معاشته المباشرة لظروف التنفيذ، كما يتيح المعرفة الفعلية لمعطيات هذا التنفيذ. وبناءاً تفيد النظرة الموجزة والموضوعية بصدد بعض الدروس المستفادة من تطبيق هذا "البرنامج"، خلال عامه الأول إلى المسائل التالية:

١- ينبغي أن يسبق تنفيذ "البرنامج" على المستوى القاعدي أو المحلي، فترة "إعداد" موجهة إلى جهاز الدولة الرسمي الذي سيتداخل معه "البرنامج" في علاقات مؤسسية، سواء بالتخطيط أو التمويل أو المتابعة أو الرقابة. ونظراً لما يتطلبه ذلك من تعديلات هيكلية وتشريعية ونظامية، فيصعب الإدعاء أن برنامج "شروق" قد أتاحت له الفرصة الزمنية الكافية كي ينفذ ما وضع من خطط لإعداد جهاز الدولة قبيل التطبيق العملي الميداني للبرنامج". لذلك، فقد تواكب التنفيذ الميداني جنباً إلى جنب مع إعداد جهاز الدولة الرسمي لفهم وتقبل وتبني ومساندة "البرنامج"، مما خلق صعوبات متنوعة كانت ستقل بطبيعة الحال لو نفذ "البرنامج" وفق المخطط المسبق بشأن هذا الإعداد.

٢- ضرورة الإعداد الجيد للكادر القيادي الذي سيجمل رسالة "البرنامج" والتأكد من كفاءته قبيل زجه في الميدان باعتباره وكيلاً للتغيير المرتقب. ويتم ذلك من خلال برامج مكثفة لإعداد المدربين يليها تدريب مركز على مضمون الرسائل التنموية وليس مهارات الاتصال والتغيير. إذ ينبغي اختيار هؤلاء الوكلاء (المتدربين) أساساً من ذوي الخبرة والكفاءة والقدرة على نقل الرسائل إلى المجتمع، ويصعب قبول الإدعاء بأنه يمكن خلال فترة التدريب، المحدود الساعات، أن يكسب المتدرب معارف ومهارات خاصة "بالبرنامج"، ويكسب في نفس الوقت مهارات الاتصال والتأثير في المتلقين. لذلك، تجدر الدعوة لتوسيع نطاق المجال البشري لاختيار وكلاء التغيير لكي يشمل كافة قطاعات المجتمع، وبغض النظر عن مواقعهم الوظيفية، لأن المهم هو أن يكونوا أصحاب كفاءة وقدرة على التوصيل، ومن ثم يركز تدريبهم فقط على مضمون الرسالة المطلوب توصيلها.

٣- ان تحفيز وكلاء التغيير للبرنامج" يجب أن يُعد جزءاً واضحاً ومقبولاً من تكلفته الاستثمارية، ولا ينظر إليه على أنه إضاعة للتمويل المحدود المتاح، فيوصف (بقدر من الابتعاد عن الموضوعية) انه تحول "بالبرنامج" كي يكون مصدر إرتزاق للبعض أو مغنم لهم. وباختصار، فإن هؤلاء الوكلاء التنمويين يعدوا أصحاب مهارة احترافية في عملهم، وإذا ما طلب منهم العمل بإخلاص وتجرد في سبيل توصيل رسالة التغيير، فإن ذلك يجب أن يرتبط بإثابتهم وتعويضهم العادل عن الجهود التي يبذلونها.

٤- إن الإنفاق المالي على المكوّن الثقافي في استثمارات "البرنامج" يُعدّ عاملاً محدداً لنجاحه، والمقصود بذلك ما يخصص لأنشطة التعليم والتدريب والتثقيف والتوعية والاعلام. فإذا كان "البرنامج التنموي" يستهدف أساساً تعديلاً وتغييراً في الاتجاهات، ومن ثم السلوكيات، فإن الاستثمار في أعمال التشييد والبناء والمعدات والتجهيزات العينية، لن يكون أبداً بديلاً عن الاستثمار في الأنشطة الثقافية المشار إليها. ومن ثمّ فنظرة جديدة تبدو مطلوبة، وبشدة، لتفهم أهمية تخصيص قدر مناسب من استثمارات "البرنامج" لتلك الأنشطة، وإلا تحوّل "البرنامج" الى مجرد مشروعات استثمارية خدمية لا تحدث تغييراً مستهدفاً في الاتجاهات والمعارف والسلوك.

٥- ترسيخ لامركزية التخطيط لأنشطة "البرنامج" بما يتسق مع منهج المشاركة الشعبية في كافة مراحلها، بدءاً من وضع أولويات الأنشطة وتفصيلاتها التخطيطية وتنفيذها، بحيث تقتصر مهام المستويات الأعلى ما فوق المجتمع المحلي، على التنسيق، منعاً للتضارب والتكرار، دون تدخل في القرار الذي يجب أن يكون شعبياً محلياً.

٦- المرونة في أساليب تنفيذ الأنشطة التنموية، بما في ذلك مرونة تعديل الخطط وفق متطلبات واقع التنفيذ بقرار محلي.

٧- وأخيراً، أهمية توحيد مصادر تمويل النشاط التنموي الواحد على المستوى المحلي. فمهما تعددت هذه المصادر، ينبغي تجميعها ضمن إطار واحد يكون بمثابة المورد المالي الموحد، سواء كان مصدره الأصلي شعبياً أو حكومياً أو خارجياً.

المراجع

- ١- محرم، إبراهيم. ١٩٩٠، التنمية الريفية: المفهوم والقواعد، التجربة المصرية، قضايا جوهريّة، برنامج مستقبلي. مؤسسة فريدرش ناومان، مكتب القاهرة.
 - ٢- شوقي، عبد المنعم. ١٩٧٧، نشأة المجتمع الريفي في مصر، في مختار حمزة وآخرون، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة، مكتبة الخانجي، القاهرة.
 - ٣- وزارة الادارة المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، ١٩٩٦، الاطار العام للبرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق"، القاهرة، حزيران/يونيو ١٩٩٦.
-

ملحق الدراسة

التعريف بجهاز بناء وتنمية القرية المصرية
وصندوق التنمية المحلية

جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

أكد برنامج العمل الوطني الذي أصدره المؤتمر القومي العام "للاتحاد الإشتراكي العربي"، عند انعقاده في تموز/يوليو ١٩٧١، أن حجر الزاوية في بناء الدولة الجديدة هو القرية المصرية الحديثة بعد أن يُعاد تخطيط التنمية فيها على أسس جديدة تحقق الآمال المرغوبة. وبناء على ذلك، صدر عام ١٩٧٣، قرار رئيس الجمهورية بإنشاء "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية". وقد عهد هذا القرار الى اللجنة الوزارية للحكم المحلي بمباشرة المهام التالية:

- ١- وضع السياسة والخطة العامة لبناء وتنمية القرية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية في إطار السياسة العامة للدولة وعرضها على مجلس الوزراء؛
- ٢- اعتماد البرنامج الزمني لتنفيذ الخطة وتحديد أسلوب العمل المشترك بين كافة الأجهزة المعنية بالقرية، بما يحقق التنسيق والتكامل فيما بينها؛
- ٣- إقرار توزيع الاعتمادات المالية المدرجة للمشروع (بناء وتنمية القرية المصرية) والمعتمدة في ميزانية الدولة واقتراح مصادر التمويل المختلفة إضافة لها؛
- ٤- تقييم ومتابعة تنفيذ السياسات والخطة العامة والبرنامج الزمني، وعرض النتائج على مجلس الوزراء.

مهام الجهاز

ونص ذات القرار، الوارد أعلاه، على أن يقوم "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" بالتنسيق مع الوزارات ووحدات الحكم المحلي والجهات المعنية بما يحقق التكامل للمشروع، وله في سبيل ذلك:

- ١- اقتراح الخطة العامة للمشروع والعمل على تنفيذها طبقاً للبرنامج الزمني الذي تقرره الوزارة (التي يتبعها "الجهاز" وهي وزارة الادارة المحلية)؛
- ٢- متابعة خطوات تنفيذ المشروع وتقديم تقارير دورية مع اقتراح الحلول الكفيلة بتذليل عقبات التنفيذ؛

٣- تقييم الإمكانيات المتاحة لدى "وحدات الإدارة المحلية" وتحديد المتطلبات الفنية والمادية لدعمها، بما يمكنها من مساندة الجهود الأهلية مادياً وفنياً، مع تشجيع المواطنين تدريجياً على الإعتماد على النفس؛

٤- إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالمشروع من كافة النواحي مع الجهات المعنية والمنحصصة؛

٥- إعداد وتنفيذ البرامج الإعلامية والتدريبية التي يتطلبها المشروع.

ونصّ القرار الجمهوري المشار إليه، أيضاً، أنه على كافة أجهزة الدولة "وحدات الإدارة المحلية" معاونة "الجهاز" في الدراسات والبحوث وإمداده بالبيانات والتقارير المتوافرة لديها. وأيضاً، عليها، كل في اختصاصه، تنفيذ السياسة والخطة العامة لبناء وتنمية القرية المصرية.

مشروعات الجهاز

مرت مشروعات الجهاز بمرحلتين، هما: المرحلة التجريبية، ومرحلة الإنتشار.

أولاً- المرحلة التجريبية

وقد تمّ خلالها تنفيذ مشروعات تنموية في مجموعتين من القرى على النحو التالي:

المجموعة التجريبية الأولى

وبدأ العمل فيها خلال عام ١٩٧٣ واستمر طوال عام ١٩٧٤ وشملت ١٧ قرية تمثل أنماطاً مختلفة للمجتمعات المحلية اختيرت في ١٥ محافظة ريفية. وقد توزعت المشروعات التي تمت على ثلاث محاور:

١- التنمية الاقتصادية

وشملت إنشاء ٤ مصارف، وتكسية جوانب ترعتين، وتجديد ٢ كوبري، وتوفير ٢ مجموعة ري نقالة، وإقامة ٨ وحدات صناعات بيئية، و ١٥ مشروعاً للدواجن والإنتاج الحيواني والنحل، ومشتل للأشجار الخشبية. وبلغت قيمة الاستثمارات لهذه المجموعة خلال عامي ١٩٧٣، ١٩٧٤ حوالي ١٨٦,٨ ألف جنيه.

٢- التنمية الاجتماعية

تضمنت إنشاء ١٤ مدرسة، ٧ وحدات صحية، ٣ مراكز اسعاف وأسنان ومكافحة بلهارسيا، انشاء وحدة اجتماعية، ٢ دار حضانه، و ١٠ مراكز شباب وبيوت ثقافة. وذلك باستثمارات بلغت حوالي ٤٤٠,٧ ألف جنيه خلال العامين المشار إليهما.

٣- التنمية العمرانية

وشملت ٣٦٠ مسكناً ريفياً، ٥ عمارات سكنية، تحسين الكتلة السكنية في ١٦ قرية، تقسيم ثلاث مناطق امتداد عمراني، تمهيد مداخل ٩ قرى، إنشاء ٢٠ وحدة مرافق عامة (مكاتب بريد، مراكز إطفاء، جمعيات استهلاكية، ونقاط شرطة)، وتنفيذ ٨ عمليات مياه شرب نقية. وقد بلغت استثمارات هذه المشروعات حوالي ٨١٤,٨ ألف جنيه خلال العامين المذكورين.

إن جملة استثمارات هذه المجموعة التجريبية الأولى بلغت نحو ١,٤٤٢ مليون جنيه خلال عامي ١٩٧٣، ١٩٧٤.

المجموعة التجريبية الثانية

وقد تم تنفيذها عام ١٩٧٥، وشملت ١١١ قرية، بحيث اختيرت قرية من كل مركز إداري، باستثناء المراكز التي وقعت فيها قرى المجموعة التجريبية الأولى. ورغبة في الحصول على نتائج إيجابية، تم اختيار القرى التي تتوافر فيها خدمات حكومية صحية وتعليمية وزراعية واجتماعية، واستكملت مرافقها الأساسية من مياه وكهرباء. ونفذت في هذه القرى مشروعات على نفس المحاور الثلاث سالفة الذكر وهي:

١- مشروعات التنمية الاقتصادية

تضمنت إنشاء ٦٢ وحدة صناعية بيئية، ١٦ وحدة صناعات زراعية، ٤٨ مجموعة ميكنة زراعية، ١٠ مشاتل فاكهة وأشجار خشبية، ٢٣ منحل ووحدة شمع أساس، ٤٤ مشروع دواجن، ٣ مشروعات انتاج حيواني، ومزرعة سمكية. وقد بلغت جملة استثمارات هذه المشروعات نحو ٨٩٣ ألف جنيه خلال عام ١٩٧٥.

٢- مشروعات التنمية الاجتماعية

تضمنت تدعيم ٤٥ مشغل فتيات، ٣٩ دار حضانة، و ٣٤ مركز للشباب. وبلغت جملة استثماراتها ٨٩ ألف جنيه خلال عام ١٩٧٥.

٣- مشروعات التنمية العمرانية

تضمنت اعداد الرفع المساحي للقرى وتخطيطها عمرانياً، تحسين الكتلة السكنية القائمة بفتح الشوارع في القرى، تشجير الطرق بين القرى، وبعض مشروعات تحسين البيئة. وبلغت استثماراتها حوالي ١١٣ ألف جنيه في ذات العام.

وعليه، فقد بلغت جملة الإعتمادات الاستثمارية لهذه المجموعة التجريبية الثانية خلال عام ١٩٧٥ حوالي ١.١ مليون جنيه.

ثانياً- مرحلة الإنتشار

بناءً على ما تحقق عام ١٩٧٥ في المجموعة التجريبية الثانية، واتساقاً مع ما تضمنه قانون الحكم المحلي عام ١٩٧٥ بشأن مسؤولية المجالس المحلية عن تنمية المجتمعات المحلية تنمية شاملة، وإنشاء حساب خاص للخدمات والتنمية المحلية في كل مجلس محلي، فقد وضعت الخطة الخمسية الأولى "للجهاز" خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٠). وتضمنت هذه الخطة اتجاه "الجهاز" للعمل مع "المجالس المحلية القروية" البالغ عددها ٧٦١ وحدة محلية عام ١٩٧٦، زادت بعد ذلك خلال هذه الخطة الى ٨٠٨ وحدة محلية عام ١٩٨٠. وقد تم إعداد الخطة بحيث يُختار ٢٠ في المائة من عدد "الوحدات المحلية القروية" في كل محافظة سنوياً، بحيث يكون ثلثها مستكمل الخدمات، وثلثها الثاني متوسط الخدمات، وثلثها الباقي ضعيف في خدماته. وأيضاً، بحيث تدرس المشروعات الداخلة في نطاق اختصاص وزارات معينة مع مديريات الوزارات بالمحافظة.

وقد نُفذت خلال هذه الخطة مشروعات على النحو التالي:

١- مشروعات التنمية الاقتصادية

تضمنت ٢٠٣ مشروعات للصناعات البيئية، ٢٩ مشروعاً للصناعات الزراعية، ٦٠٠ مجموعة ميكنة زراعية ومراكز لصيانتها، ١٤٦ مشتل أشجار خشبية، ١٦٧ منحل ووحدتي شمع أساس، ١٠ محطات لإنتاج الكناكيت، ١٦٨ مركز لتحضير الكناكيت،

١٥ مزرعة سمكية، و٣ وحدات تربية دودة القز. وبلغت جملة استثماراتها خلال الخطة حوالي ١٠,٤٨٠ مليون جنيه.

٢- مشروعات التنمية الاجتماعية

تضمنت تدعيم ٢١١ داراً للحضانة، تدعيم ١٢٨ مشغل فتيات، إنشاء ٢١٥ مشغل فتيات جديد، تدعيم ١٢ مركز إعداد مهني للصبيبة، إنشاء ١٠٩ مراكز إعداد مهني جديد، وتدعيم ٢٣٧ مركز شباب، وتدعيم ٧٥ بيتاً للثقافة. وبلغت جملة استثمارات هذه المشروعات في الخطة ٢,١ مليون جنيه.

٣- مشروعات التنمية العمرانية

وذلك من نفس نوعية المشروعات سالفة الذكر، في المرحلة التجريبية، بإستثمارات جملتها ١٧,٤ مليون جنيه.

وعليه، فإن جملة استثمارات المشروعات بأنواعها الثلاث، خلال الخطة الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠ بلغت نحو ٢٣ مليون جنيه، أي بمعدل ٤,٦ مليون جنيه سنوياً.

وقد أعد "الجهاز" خطة خمسية ثانية (١٩٨٠/١٩٨١-١٩٨٤/١٩٨٥) بلغت جملة استثماراتها ٣٥,٤ مليون جنيه، ولم ينفذ منها سوى برنامج عامين فقط. ثم أعد الجهاز خطة خمسية معدلة (١٩٨٢/١٩٨٣-١٩٨٧) بما يتسق مع الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية في الدولة، وبلغت جملة استثمارات هذه الخطة المعدلة ٢٠ مليون جنيه. وتضمنت ٦,٩ مليون جنيه لمشروعات اقتصادية صناعية وزراعية، ١ مليون جنيه لمشروعات مرافق خدمية، ٢,٩ مليون جنيه لإنشاء عمارات سكنية، ٣,٨ مليون جنيه لمشروعات اجتماعية، و٥,٤ مليون جنيه لمراكز التدريب وإدخال الأساليب العلمية والتنظيمية في الإدارة المحلية. بينما بلغت استثمارات "الجهاز" في الخطة الخمسية ١٩٨٧-١٩٩٢ نحو ٢٠ مليون جنيه، زادت في الخطة الخمسية ١٩٩٢-١٩٩٧ إلى ٣٠ مليون جنيه، اتجه أغلبها الى مشروعات المرافق الأساسية، خاصة الصرف الصحي في القرى.

وفي غضون عام ١٩٩٤ وضع "الجهاز" تصميماً لمشروع قومي للتنمية الريفية المتكاملة أطلق عليه "شروق" وتم إقراره في مؤتمر قومي كبير في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وبدأ تنفيذه فعلياً في العام ١٩٩٥.

اتفاقات الخدمات الأساسية

بناءً على اتفاق مع الحكومة الأمريكية، وفّرت هيئة المعونة الأمريكية تمويلًا خاصًا "لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية" لإنشاء وتدعيم خدمات البنية الأساسية في الريف المصري. وقد بدأ هذا التمويل عام ١٩٨٠ وحتى نهاية ١٩٨٧، وبلغ إجمالي التمويل المتاح (منذ عام ١٩٨٠ ولغاية عام ١٩٨٧) بموجب هذه الاتفاقية نحو ٣٠٠ مليون دولار أمريكي. وقد بدأ تنفيذ هذه الاتفاقية في قرى ثلاث محافظات هي (الشرقية والفيوم وسوهاج) عام ١٩٨٠، ثم أُضيف إليها في السنة التالية ٦ محافظات أخرى هي (الجيزة والمنيا وقنا والقليوبية والمنوفية والبحيرة)، ثم ضمّ إليها في السنة الثالثة باقي المحافظات الريفية الإحدى عشر. وابتداءً من السنة الرابعة، أُضيفت المحافظات الصحراوية لتستفيد بخدمات هذه المنحة.

وخلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧ تم تنفيذ نحو ٥٠٠٣ مشروعاً للبنية الأساسية في ٢٢ محافظة ريفية وصحراوية، باعتمادات كلية بلغت ٢١٥,٤ مليون جنيه مصري، وتضم المشروعات التالية:

- ٢١٥٥ مشروعاً لمياه الشرب، وقيمتها ١٠٣,٨ مليون جنيه، وذلك بمتوسط حوالي ٤٨ ألف جنيه للمشروع الواحد؛
- ١٣٩٠ مشروعاً للطرق الريفية، بلغت تكلفتها حوالي ٧٢,١ مليون جنيه، بمتوسط نحو ٥٢ ألف جنيه للمشروع الواحد؛
- ٣٩٤ مشروعاً للصرف الصحي، بلغت تكلفتها حوالي ١٩,٧ مليون جنيه، بمتوسط نحو ٥٠ ألف جنيه للمشروع الواحد؛
- و١٠٦٤ مشروعاً متنوعاً، بلغت تكلفتها نحو ١٩,٨ مليون جنيه، بمتوسط نحو ١٨,٦ ألف جنيه للمشروع الواحد. وتشمل هذه المجموعة: مذابح، ردم برك، مظلات انتظار ركاب، كباري، معديات، نشآت نهريّة، مكاتب تلغراف وتليفون، تبطين قنوات، مساقى مائية، خفض مياه الرشح، ونقاط إطفاء.

وقد تضمنت خطة هذه الاتفاقية في عام ١٩٨٧-١٩٨٨ تنفيذ ١٧١٤ مشروعاً جديداً في ١٢ محافظة ريفية وصحراوية، بلغ إجمالي اعتماداتها ٧٢,٥ مليون جنيه مصري. من بينها ٤٥٠ مشروعاً للصيانة على مستوى القرية والمراكز باعتمادات ٢٧ مليون جنيه؛ ٣٢٤ مشروعاً للطرق الريفية باعتمادات ٢٢,٥ مليون جنيه، ٢٥ مشروعاً للصرف الصحي بتكلفة مليون جنيه؛ علاوة على ٢٥٤ مشروعاً متنوعاً بقيمة حوالي ٧,٦ مليون جنيه.

وتضمنت إتفاقية الخدمات الأساسية مع الحكومة الأمريكية، أيضاً، توفير الدعم المالي اللازم لتدعيم الجمعيات الأهلية الريفية والتي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية. إذ اعتمد الدعم لنحو ٢٠٣ مشروعاً لهذه الجمعيات الأهلية في ١٣ محافظة ريفية، منها، محافظة (الوادي الجديد). وقد بلغت قيمة هذه المشروعات حوالي ١,٣٥٧ مليون جنيه بينها ١,٢٥٠ مليون جنيه من منحة الخدمات الأساسية، والباقي ١٠٧ آلاف جنيه هي قيمة إسهام المحافظات في دعم هذه المشروعات، أي بمعدل ٥ في المائة من قيمة كل مشروع على حدة من ميزانية المحافظة.

وتشمل المشروعات دور حضانه، عيادات طبية ريفية، مشاغل فتيات وملابس جاهزة، ورش نجارة وسجاد وكليم، مكاتب تحفيظ قرآن كريم، ومشروعات تربية دواجن ومناحل وغيرها. أما عن الجمعيات الأهلية المنفذة لهذه المشروعات، فتضم بصفة أساسية جمعيات تنمية المجتمع المحلي بالإضافة الى جمعيات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية والمساعدات الاجتماعية ورعاية الطفولة والأمومة ورعاية الأسرة وجمعيات تنظيم الأسرة. ويركز هذا الدعم بحيث يوثق الصلة بين الوحدات المحلية والجمعيات الأهلية في إنشاء وإدارة الخدمات الأساسية لتفادي تكرار الأنشطة، وما ينجم عنها من إهدار للموارد المالية المحدودة. ويتم ذلك من خلال "لجنة التنمية المحلية" بالمحافظة التي تتلقى طلبات الجمعيات الراغبة في تنفيذ مشروعات، وتقرّ الموافقات عليها منها، وتعتمد له ٥ في المائة من قيمة المشروع كدعم من المحافظة، ثم ترسله الى لجنة التنمية "بجهاز بناء وتنمية القرية المصرية" التي تتولى مراجعته ثم اعتماد المبلغ المخصص من اتفاقية المنحة الأمريكية للتنفيذ. ومما هو جدير بالذكر أن الأموال المخصصة للجمعيات من هذه المنحة لا يجوز استخدامها في أعمال التشغيل أو الصيانة أو شراء سيارات. وقد انتهى تمويل هذه الاتفاقية عام ١٩٨٩.

صندوق التنمية المحلية

في إطار اتفاقية تدعيم اللامركزية بين الحكومة المصرية، ويمثلها "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية"، وبين الحكومة الأمريكية، فقد وفرت الحكومة الأمريكية تمويلاً يعادل نحو ١٥٧ مليون جنيه مصري يخصص لإقراض "وحدات الحكم المحلي" لإقامة مشروعات تنمية محلية. وقد تمّ إنشاء صندوق التنمية المحلية عام ١٩٧٩ ليتبع "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية".

إدارة الصندوق

تتم ادارة الصندوق عن طريق ثلاثة مستويات، وهي:

١- مجلس الادارة

ويقوم بوضع السياسة العامة لتشغيل الصندوق، والموافقة على القروض التي تزيد قيمتها عن ٢٥ ألف جنيه. ويتكوّن مجلس الادارة برئاسة رئيس "الجهاز" ويضم بعض العاملين به وممثلين عن الوزارات المعنية وثمانية ممثلين من المحافظات والمراكز والقرى.

٢- لجنة القروض

وهي المسؤولة عن البت في طلبات القروض التي لا تزيد عن ٢٥ ألف جنيه، والتوصية لدى مجلس الادارة فيما يزيد عن هذه القيمة من قروض. وتتكون برئاسة المشرف العام على الصندوق وثلاثة من العاملين الدائمين بالصندوق.

٣- المكتب الفني

وهو مختص بالأعمال الفنية والاقتصادية اللازمة لضمان نجاح مشروعات الصندوق، ويضم عدداً من الأخصائيين والمستشارين في النواحي الفنية والاقتصادية للمشروعات.

السياسة العامة الماضية للصندوق

١- استهدف الصندوق توفير الاستثمارات للمشروعات التي تقوم بها الوحدات المحلية ويكون لها عائد مالي. ويمكن لتلك الوحدات القيام بمشروعات مشتركة الملكية مع المواطنين، وفي هذه الحالة تكون الوحدة هي الجهة المقترضة من "الصندوق" وتقع عليها مسؤولية السداد وفقاً لشروط الصندوق.

٢- تتقدم الوحدات القروية الراغبة في الإقراض بطلب للصندوق مشفوعاً بالبيانات التي يراها الصندوق لازمة لإجراء دراسة الجدوى للمشروع.

- ٣- تقوم الوحدة المحلية المقترضة بالمساهمة في رأس مال المشروع والمقترح بنسبة ٢٥ في المائة من قيمة تكاليف المشروع، ويمكن لمجلس ادارة الصندوق تخفيض هذه النسبة في حالات معينة.
- ٤- يمنح الصندوق القرض لصالح المشروع بعد استيفاء الضمانات اللازمة، وأهمها، ضمان صندوق أو حساب خدمات الوحدة المحلية، وبعد إجراء جدوى شاملة للمشروع بواسطة الفنيين بالصندوق.
- ٥- لا تتجاوز مدة سداد القرض ٧ سنوات، بمعدل سعر فائدة سنوي ٤ في المائة خلال فترة السماح التي لا تزيد عن عامين، ثم تزداد الفائدة الي ٦ في المائة سنوياً خلال فترة سداد القرض. مع مراعاة اختلاف تفاصيل هذه الشروط تبعاً لنوعية المشروعات.
- ٦- لا يوجد حد أقصى لقيمة القروض، وإذا زادت القيمة المقرضة عن ٢٥ ألف جنيه، تتم الموافقة من مجلس الادارة.
- ٧- يتعين على المقترضين تقديم تقارير دورية للمتابعة تتناول أوجه استخدام القرض وموقف تنفيذ المشروع.
- ٨- يقوم الصندوق بإلغاء القرض واسترداده في حالة الإخلال بالشروط العامة أو توجيه القرض بصورة سيئة.
- ٩- يقدم الصندوق معونة فنية وادارية كمساعدة في تنفيذ المشروعات المقترضة لصالحها.
- ١٠- الأرباح التي يحققها المشروع مملوكة بالكامل للقرية وتوجه الى حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمجلس القروي.
- ١١- تُمنح القروض للمشروعات وفقاً للمعايير الاستثمارية التالية:

(أ) أن يساعد المشروع على زيادة إنتاج القرية، ويرفع مستوى كفاءة نشاطها الزراعي أو الصناعي، ويسهم في تشغيل واستخدام موارد القرية، ويرفع مستوى دخلها، وبالتالي يرفع المستوى المعيشي لأهالي القرية؛

(ب) أن يحقق عائداً مناسباً يسمح بتغطية أقساط القرض على الأقل. وخلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٤، قام هذا "الصندوق" بتمويل ١٤٧٦ مشروعاً، بلغت استثماراتها الاجمالية نحو ٩٤,٦ مليون جنيه. قدم الصندوق منها تمويلاً في شكل قروض بقيمة ٥٢,٨ مليون جنيه، أي أن نسبة القروض كانت تعادل ٥٦ في المائة تقريباً من القيمة الاستثمارية الاجمالية لهذه المشروعات، وقد ضمت هذه المشروعات ما يلي:

(١) ٢٦٨ مشروعاً للدواجن، وتضم هذه النوعية مشروعات: انتاج بيض في عناير أو بطاريات بمقار الوحدات المحلية أو منازل الأهالي، تحضين الكتاكيت، تسمين الدجاج والأرانب والرومي، ووحدات تصنيع علف؛

(٢) ٥٧١ مشروعاً للإنتاج الحيواني، وتضم هذه النوعية مشروعات: تسمين عجول وتربية ماشية ألبان، تسمين البتلو، وتربية ماعز وأغنام بالوحدات المحلية أو لدى الأهالي؛

(٣) ٣٥٩ مشروعاً لوسائل الانتقال، وتضم: سيارات نقل الركاب، لواري نقل، وعبّارات نهريّة ولنشات، وجميعها تابعة للوحدات المحلية؛

(٤) ٢٧٨ مشروعاً متنوعاً، وتضم مشروعات زراعية، مثل: جرارات زراعية، وحدات متكاملة للحصاد والتذرية، لوادر حفر آلي للتطهير، ومقطورات كسح صحي. ومشروعات صناعية غذائية، مثل: عصير الكتان وغيره من خدمات البيئة، تخليل الزيتون ومثيلاتها، ثلاجات حفظ الخضر والفاكهة. ومشروعات الثروة السمكية، مثل: تربية الأسماك في أفصاص أو مزارع سمكية، ومراكب صيد مجهزة. ومشروعات تصنيع بيئي، مثل: تصنيع البلاط وبدائل الطوب الأحمر، ورش نجارة، تصنيع البلاستيك، الزجاج ومحاجر آلية، ومشاعل الملابس الجاهزة والتريكو.

الاستراتيجية الراهنة لصندوق التنمية المحلية

وفقاً للأهداف والمفاهيم والمناهج الواردة في البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" واعتباراً من أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، فإن الصندوق، كآلية إئتمان مناسبة للتمويل، بات يهدف الى توفير القروض المطلوبة لتمويل المشروعات الاقتصادية ذات العائد

المالي، التي تنفذ على المستوى المحلي بعد الدراسة الإيجابية لجدواها، من خلال أرصدته المخصصة للإقراض، ووفقاً للنظام التالي:

أولاً- أغراض القروض

يقرض الصندوق مختلف مشروعات التنمية الريفية، وعلى الأخص ما يلي:

١- مشروعات الإنتاج السلعي، مثل:

الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، التصنيع الزراعي، الصناعات البيئية، الصناعات الحرفية، والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

٢- مشروعات التسويق، مثل:

التجميع، الفرز، التجهيز، التعبئة، التخزين، النقل، والتوزيع.

٣- مشروعات خدمية ذات عائد مالي، مثل:

جمع المخلفات ومعالجتها، الأسواق العامة، الميكنة الزراعية، الإصلاح والصيانة، نقل الأفراد، محطات الوقود، خدمات الري، عيادات طبية وبيطرية خاصة، مدارس خاصة، مكاتب بريد وتليفون أهلية، وغيرها من الخدمات ذات العائد المالي التي تتطلبها خطط التنمية المحلية.

ثانياً- المقترضون

بصفة عامة، يمنح الصندوق من خلال قروضه الوحدات المحلية الى الفئات التالية: الأفراد الطبيعيون من الشباب وغيرهم؛ المنظمات الأهلية مثل التعاونيات والجمعيات بمختلف أنواعها؛ شركات الأفراد الذين يعملون أو يستفيدون مباشرة من المشروع الذي يتم تمويله؛ والشخصيات الاعتبارية العامة والخاصة مثل شركات الأموال ذات الإكتتاب المحلي.

ثالثاً- معايير الجدوى الاقتصادية لقبول تمويل المشروع

يقوم الصندوق على نفقته بإعداد دراسة جدوى للمشروع، ويوافق على قبول إقراضه وفق الاعتبارات التالية: أن تغطي عوائد المشروع أقساط سداد القرض بعد سداد كافة تكاليف

التشغيل؛ أن يتيح فرص عمل أكثر خاصة للشباب والمرأة؛ الأقل في التكلفة الاستثمارية لفرصة العمل الواحدة؛ يتيح فرصاً للتكامل مع مشروعات تنموية أخرى على النطاق المحلي؛ الأقصر في فترة استرداد القرض؛ والأكثر محافظة على البيئة.

رابعاً- حجم القرض

ينبغي أن لا تتجاوز قيمة القرض ٨٠ في المائة من قيمة الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ المشروع، ويقوم طالب القرض بتدبير النسبة الباقية ذاتياً. ولا يشمل القرض شراء أراضي أو إقامة مباني ... الخ، ويقتصر على قيمة المعدات والتجهيزات وتكاليف تشغيل دورة إنتاج كاملة.

خامساً- المدى الزمني للقروض

قروض قصيرة الأجل، تسدد خلال عامين؛ قروض متوسطة الأجل، تسدد خلال أربع سنوات؛ وقروض طويلة الأجل، تسدد على مدى يزيد عن أربع سنوات.

سادساً- تكلفة الإقراض

لا يتعامل الصندوق بأسعار فائدة، ويحصل فقط على مصروفات إدارية تقدر على أساس الأسعار السائدة في سوق النقد، والتي يعلنها مركز معلومات مجلس الوزراء في بداية الشهر الذي يتم فيه إبرام عقد القرض بعد تخفيضها بنسبة ٢٠ في المائة. كما يمنح الصندوق خصماً إضافياً إلى هذه النسبة حسب نوع المشروع، طبيعة المقترض، والمنطقة الجغرافية التي ينفذ بها المشروع وذلك على النحو الآتي:

نوع المشروع	الخصف %	طبيعة المقترض	الخصف %	المنطقة الجغرافية	الخصف %
سلعي	٢	شباب	٢	صحراوية	٢
خدمي	١	هيات ذات نفع عام	١	محافظات جنوب الصعيد	١
تسويقي	١	أفراد وشركات	-	أخرى	-

وبناءً عليه يتراوح الخصف في تكلفة الإقراض من الصندوق من ٢٠ في المائة إلى ٢٦ في المائة عن السعر السائد في السوق. وتحسب التكلفة بأسلوب بسيط غير مركب، أي تحسب فقط على قيمة المبالغ المتبقية والمستمرة تحت يد المقترض، ولا تحسب على ما تم سداده منها.

سابعاً- فترة السماح

يمنح المقترض فترة سماح قبل البدء في سداد أقساط القرض بما يعادل مدة دورة إنتاج أو تشغيل كاملة للمشروع، وتختلف هذه الفترة طبقاً لنوعية المشروع.

ثامناً- مواعيد سداد الأقساط

يسدد القرض على أقساط تتناسب مواعيدها مع مواعيد حصول المشروع على دخوله أو عوائده.

تاسعاً- ضمانات الإقراض

شيكات، بالإضافة الى واحد أو أكثر من الضمانات التالية: ضمان أصول المشروع المقترض لصالحه بأي من الطرق المتاحة؛ ضمان شركة مخاطر الإئتمان؛ ضمان أصول عينية (عند الضرورة)؛ ضمان حساب الخدمات والتنمية للوحدة المحلية؛ وكفالة تضامنية.